الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر على ضوء التجربة التركية.

دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2017.

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:

- **لعرابة عبد الوهاب.**

الأستاذ المشرف:

د/ العلواني عديلة.

السنة الجامعية: 2018-2019

شكر وعرفان.

كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

الحمد لله الذي ساعدني ووفقني على إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل:

إلى الأستاذة المشرفة " **العلواني عديلة** " على نصائحها وتوجيهها المستمر في إنجاز هذا العمل.

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء والزميلات.

إلى كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي من الابتدائي الى الجامعة.

الإهداء.

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على سيد البشرية محمد وعلى أله وصحبه أجمعين.

يطيب لي أن أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء، ولم يبخل علي بالنصح والإرشاد من أجل الإرتقاء في سلم النجاح والدي العزيز.

إلى من أعطتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع أمي الحبيبة.

إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة الكريمة.

إلى الذين بذلوا كل جهد لكي أصل الى هذه اللحظة أساتذتي الكرام.

إلى كل دفعة 2018 – 2019.

الملخص.

ملخص:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الحالي تلعب دورا كبيرا في التأثير على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية عموما والصادرات خصوصا.

إن الجزائر من بين الدول الأحادية التصدير التي تعمل على الخروج من التبعية الريعية لقطاع المحروقات لذلك قامت بتوجيه إهتمامها إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة لما حققه من تأثيرات إقتصادية وإجتماعية في الكثير من دول العالم وفي ظرف وجيز. لقد سخرت الجزائر هيئات وبرامج تساعد على النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أمل تحقيق التنوع الإقتصادي والتأثير إيجابيا على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية من جهة، والرفع من حجم صادراتها التي لم ترقى إلى المستوى المطلوب. وفي هذا الاتجاه تعتبر التجربة التركية من بين التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالنظر لما حققته من تأثيرات كبيرة على الإقتصاد التركي سواء من خلال تأثيرها على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية، أو المساهمة في الرفع من حجم الصادرات التركية.

الكلمات المفتاحية: تفعيل الصادرات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجربة تركيا، التجربة الجزائرية.

Abstract :

At present, small and medium enterprises are playing a major role in influencing the various aspects of economic development in general and exports in particular.

Algeria is one of the single export countries that are working to get rid of the dependency of rent to the hydrocarbon sector. Therefore, it has directed its attention to the sector of small and medium enterprises as a result of its economic and social effects in many countries of the world in a short time. Algeria has harnessed bodies and programs to help promote the sector of small and medium enterprises in the hope of achieving economic diversification and influence positively on various aspects of economic development on the one hand, and raising the volume of exports that did not live up to the required level. In this regard, the Turkish experience is one of the pioneering experiments in the field of small and medium enterprises, considering the significant impact it has on the Turkish economy, whether through its impact on various aspects of economic development, or contribute to the increase in the volume of Turkish exports.

Keywords: export activation, small and medium enterprises, the experience of Turkey, the Algerian experience.

فهرس المحتويات.

العنوان.	الصفحة
شكر وعرفان.	**–**
الإهداء.	**–**
قائمة المحتويات.	**–**
قائمة الجداول والأشكال.	**–**
مقدمة عامة.	**أ – و**
الفصل الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.	**8– 46**
تمهيد.	**9**
I. **مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**	**10**
1.I ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**10**
1.1.I إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**10**
2.1.I معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**12**
3.1.I تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**14**
2.I خصائص وأصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**16**
1.2.I خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**16**
2.2.I تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**17**
3.2.I دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**19**
3.I الهيكل التنظيمي والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**21**
1.3.I مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**21**
2.3.I الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**23**
3.3.I التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**27**
II. **عموميات حول الصادرات.**	**29**
1.II ماهية التصدير.	**29**
1.1.II مكانة التصدير في الفكر الإقتصادي.	**29**
2.1.II مفهوم التصدير.	**31**
3.1.II دوافع التصدير.	**31**

قائمة المحتويات

4.1.II أهمية التصدير وأهدافه.	**32**
2.II أنواع ومشكلات العملية التصديرية.	**33**
1.2.II أنواع الصادرات.	**34**
2.2.II إستراتيجيات التصدير.	**35**
3.2.II أنماط التصدير.	**37**
4.2.II المشكلات التي تعوق العملية التصديرية.	**39**
III. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.	**41**
1.III مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات.	**41**
2.III مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الصادرات من خلال التجربة الدولية.	**43**
3.III أثر رفع الصادرات في تحقيق التنمية الإقتصادية.	**44**
خلاصة الفصل.	**46**
الفصل الثاني: واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.	**47-81**
تمهيد.	**48**
I. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**49**
1.I تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.	**49**
1.1.I قانون 2001.	**49**
2.1.I قانون 2017.	**50**
2.I مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**51**
3.I الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**52**
4.I المؤسسات الداعمة والمصاحبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**55**
5.I دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية للفترة 2005-2016.	**63**
1.5.I تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2005-2011.	**64**
2.5.I تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2012-2016.	**65**
II. التصدير في الجزائر.	**66**

قائمة المحتويات

1.II مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات.	**66**
1.1.II مخاطر التبعية للقطاع النفطي.	**66**
2.1.II تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات.	**66**
2.II واقع التصدير خارج المحروقات التحديات والعراقيل.	**68**
1.2.II واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر.	**68**
2.2.II مشاكل التصدير في الجزائر خارج المحروقات.	**68**
III. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لتعزيز الصادرات في الجزائر.	**71**
1.III الإجراءات والقوانين المتخذة من قبل الجزائر لترقية الصادرات.	**71**
2.III الهيئات الداعمة لرفع الصادرات خارج المحروقات.	**75**
خلاصة الفصل.	**81**
الفصل الثالث: التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**82-117**
تمهيد.	**83**
I. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.	**84**
1.I النهضة الإقتصادية التركية.	**84**
1.1.I التطور التاريخي للإقتصاد التركي.	**84**
2.1.I الرؤية الإقتصادية التي نهضت بتركيا.	**87**
3.1.I معوقات التنمية الإقتصادية التركية.	**89**
2.I ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية وسبل دعمها.	**90**
1.2.I تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.	**90**
2.2.I أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.	**92**
3.2.I نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.	**93**
3.I الصادرات التركية.	**101**
1.3.I مؤسسات دعم الصادرات التركية.	**101**
2.3.I دراسة الصادرات التركية للفترة 2002 – 2017.	**106**
II. دراسة التجربة التركية في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**107**
1.II دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية.	**107**
1.1.II تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**107**
2.1.II تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل.	**108**

قائمة المحتويات

3.1.II تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.	**108**
4.1.II تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات.	**109**
III. **دراسة حالة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة: 2002 – 2017.**	**110**
1.III دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية.	**110**
1.1.III تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة: 2002 – 2017.	**110**
2.1.III تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل.	**111**
3.1.III تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.	**112**
4.1.III تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.	**113**
5.1.III تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات.	**114**
2.III الدروس المستفادة من التجربة التركية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**115**
1.2.III الدراسة من حيث تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**115**
2.2.III الدراسة من حيث تطور مناصب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**116**
3.2.III الدراسة من حيث تطور نسب الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**118**
خلاصة الفصل.	**121**
الخاتمة العامة.	**123**
قائمة المراجع.	**129**

فهرس الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي.	15
02	هيكلية مؤسسة تتكون من 5 عمال.	23
03	عدد العاملين المتكون من 10 عمال.	24
04	عدد العاملين في المؤسسة المكونة من 50 عامل.	25
05	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون 2001.	50
06	معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قانون 2017	51
07	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2005-2011.	64
08	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2012-2016.	65
09	الصادرات الجزائرية للفترة 2009-2017.	67
10	الصادرات خارج المحروقات للفترة 2008-2016.	68
11	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الرسمي لتركيا.	91
12	الصادرات التركية للفترة 2002-2017.	106
13	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية للفترة 2011-2017.	107
14	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في توفير مناصب الشغل للفترة 2011-2017.	108
15	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في القيمة المضافة للفترة 2011-2017.	108
16	تطور نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في الصادرات للفترة 2011-2016.	109
17	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2002-2017.	110
18	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في توفير مناصب الشغل للفترة 2002-2017.	111
19	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة للفترة 2002-2016.	112

قائمة الجداول

20	تطور الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2002-2016.	**113**
21	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2002-2017.	**114**
22	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر للفترة 2011-2017.	**115**
23	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لكل من تركيا والجزائر للفترة 2011-2017.	**116**
24	تطور نسب صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل من تركيا والجزائر للفترة 2011-2017.	**118**

فهرس الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10
02	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	12
03	تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	18
04	دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	20
05	هيكلية مؤسسة صغيرة من 5 عمال.	23
06	هيكلية مؤسسة صغيرة مكونة من 10 عمال.	24
07	الهيكل التنظيمي التقليدي للمؤسسات الصغيرة.	24
08	هيكلية مؤسسة متوسطة متكونة من 50 عامل.	25
09	هيكلية مؤسسة متوسطة تتكون من 200 عامل تنتج وتبيع مواد إستهلاكية.	26
10	الهيكل التنظيمي التقليدي للمؤسسات المتوسطة.	26
11	التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	27
12	أنواع الصادرات.	34
13	إستراتيجيات التصدير.	35
14	أنماط التصدير.	37
15	العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات.	42
16	المؤسسات الداعمة والمصاحبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	56
17	الإجراءات والقوانين المتخذة من قبل الجزائر لترقية الصادرات.	71
18	الهيئات الداعمة لرفع الصادرات خارج المحروقات.	75
19	نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.	94
20	مؤسسات دعم الصادرات التركية.	101
21	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر.	116
22	تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل لكل من تركيا والجزائر.	117
23	تطور نسب صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر.	118

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في معظم إقتصاديات العالم من خلال تبنيها لطرق إنتاج أقل كلفة وأعلى جودة، بالإضافة إلى قدرتها على الإبتكار والتطوير، الأمر الذي دفع معظم الدول إلى إعطاء أهمية كبيرة لهذا القطاع من خلال سن القوانين والإجراءات التي تضمن زيادة دوره في النشاط الإقتصادي.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت في وقتنا الحالي أساسا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في كثير من البلدان، وهذا عن طريق المساهمة بشكل فعال في تحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية وتوفير فرص العمل وتوسيع الصادرات، إضافة إلى ذلك فهي تساعد على تشجيع الإستثمارات المحلية وجذب للإستثمارات الأجنبية ومنه إستقطاب للعملات الصعبة.

إن الجزائر من بين الدول التي لم تعطي إهتماما لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبقيت تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة وخصوصا المحروقات الذي يشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة والمحرك الوحيد للإقتصاد الوطني، ولكنه في الأونة الأخيرة بدأ تزايد إهتمام الحكومة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلفية تهاوي أسعار المحروقات ووصولها لمستويات منخفضة جدا هذا ماجعل الدولة تفكر بحلول عاجلة للخروج من هذه الوضعية، وهو ماجعلها تتجه نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكلها أمل من أجل تنويع الإقتصاد والخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، ويظهر ذلك جليا من خلال توفير هيئات ووضع إجراءات تساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم بشكل فعال في الإقتصاد الوطني ، ومحاولة الإستغناء التدريجي عن قطاع المحروقات. وإستنادا على ذلك تعتبر تركيا من بين الدول التي خطت خطوات عملاقة في تطوير إقتصادها وتحقيق معدلات نمو معتبرة في كل المجالات، وذلك من خلال إعطائها لعناية فائقة وكبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سنها للقوانين التي تساعد على تطوير هذا القطاع وحمايته من التأثيرات الخارجية وجعله الركيزة الأساسية التي من خلالها يبنى الإقتصاد، وهذا مايظهر جليا من خلال ماحققته من قفزة كبيرة في التنمية الإقتصادية وزيادة صادراتها بشكل ملحوظ خصوصا في الأونة الأخيرة أين أصبحت تحتل مكانة مرموقة من بين أكثر إقتصاديات العالم نموا.

وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تفعيل مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إستنادا إلى التجربة التركية؟

ولمحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية نطرح:

أولا – **<u>الأسئلة الفرعية التالية:</u>**

1 –لماذا تسعى الدول نحو الإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2 –ماهو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات؟

3 –ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

4 –كيف يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الصادرات التركية؟

5 –كيف يمكن إسقاط التجربة التركية على الحالة الجزائرية؟

ثانيا – **أهداف الدراسة:**

من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها الدراسة ما يلي:

- ✓ التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآليات التي تساعده للرفع من حجم الصادرات.
- ✓ إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الإقتصادي.
- ✓ التعرف على الفروقات الجوهرية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر.
- ✓ محاولة الإستفادة من تجربة تركيا على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعرف على المشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإقتراح حلول لها.

ثالثا – **فرضيات الدراسة:**

يمكن تقسيم فرضيات الدراسة إلى:

الفرضية الرئيسية تتمثل في:

❖ يتم تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الصادرات عن طريق مختلف الإجراءات والبرامج والسياسات الموجهة لهذا القطاع.

أما الفرضيات الفرعية فتكون على النحو التالي:

1 –تسعى الدول للإعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر للخصائص التي ينفرد بها عن باقي القطاعات الأخرى.

2 –للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في ترقية الصادرات.

3 –يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مزيد من العناية والدعم لتحقيق الزيادة في الصادرات خارج المحروقات.

4 –تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الصادرات التركية عن طريق غزو الأسواق العالمية بتصدير كمية كبيرة من المواد المصنعة لديها والتقليل من حجم الإستيراد.

5 –يمكن إسقاط التجربة التركية على الحالة الجزائرية عن طريق معرفة الآليات التي ساعدت على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا ومقارنتها بالآليات الموظفة في الجزائر ومحاولة الإستفادة منها.

رابعا – **التعريف بمتغيرات الدراسة:**

إعتمدنا في هذه الدراسة على نموذج يقتضي تقسيمها إلى متغيرين:

المتغير المستقل: يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المتغير التابع: يتمثل في الصادرات.

خامسا – **أسباب اختيار الموضوع:**

يعود إختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها:

- ✓ طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص(إقتصاد دولي).

- ✓ الإهتمام الكبير والمتزايد على هذا القطاع نظرا للأهمية الإقتصادية التي صار يحققها ويتمتع بها في معظم الدول.
- ✓ الأهمية التي صار يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأونة الأخيرة في الجزائر.
- ✓ قناعتي الكبيرة ورغبتي الشخصية في البحث عن هذا الموضوع ومحاولة إيصال فكرة أن هذا القطاع بإمكانه تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في الدولة.

سادسا – **الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات السابقة التي تم توظيفها في هذا الموضوع ما يلي:

أولا – **دراسة نسيمة سابق، بعنوان: أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة [2000-2014]**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه lmd، إقتصاد مالي، جامعة باتنة1 ، 2015 – 2016.

حيث تنطلق هذه الدراسة من إشكالية حقيقية حول: **كيف يمكن للإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يؤثر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014؟**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى: إظهار العلاقة بين الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الإقتصادي وكذلك توضيح أن الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن له وبشكل كبير أن يساعد على تحريك عجلة النمو الإقتصادي باستخدام منهجية الأسلوب التحليلي والإستقرائي في الجانب التطبيقي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أبرزها:

- ✓ يعمل الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجهيز الأسواق بالسلع المحلية بالإعتماد على المواد الوطنية، وهو ما يساعد على تعميق مبادئ العدالة الإجتماعية وتطوير القدرات الوطنية.
- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث أنها ساهمت في تطوير العديد من إقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية، ولطالما إعتبرت قطاعا إستراتيجيا يساهم في القضاء على العديد من المشاكل والعراقيل الإقتصادية والإجتماعية، باعتبارها تلعب دورا حيويا في الإقتصاد الوطني أكبر مما تؤديه المؤسسات الكبيرة.

ثانيا – **دراسة هالم سليمة، بعنوان: هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة 2004 – 2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 – 2017.

حيث تنطلق هذه الدراسة من إشكالية حقيقية حول: **أي دور تلعبه هيئات الدعم والتمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وترقية هذه الأخيرة ؟**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى : مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2014، بعدد المؤسسات التي تحصلت على الدعم والتمويل من الهيئات الخاصة في ذلك خلال

نفس الفترة، وكذلك الأسباب التي تعرقل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إستفادتها من برامج وسياسات الحكومة في دعم وتمويل هذه المؤسسات. باستخدام منهجية المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي:

✓ بأن هناك مجموعة من البرامج والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تسعى إلى تطوير وترقية هذا القطاع من بينها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الجوانب.

ثالثا – **دراسة شعيب أتشي، بعنوان: واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2007-2008.

حيث تنطلق الدراسة من إشكالية حقيقية حول : **ما هو واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية ؟**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى : عرض بعض التجارب الناجحة في بعض البلدان المتقدمة والنامية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة منها وكذلك تبيان المتطلبات والآليات التي تساعد على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لمواجهة تحديات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي باستخدام منهجية المنهج الوصفي وإجراء مقارنات لها مع بعض الدول وصولا إلى محاولة تحليل هذه الظاهرة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية.

وتوصلت إلى نتائج من أبرزها ما يلي:

✓ يحمل إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تحديات كبيرة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن معظم الدراسات والتقارير تشير إلى أن إنعكاسات الشراكة السلبية تفوق مكاسبها الإيجابية، كذلك لنجاح تلك الخطط والسياسات المعززة للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل الشراكة الأورو جزائرية.

✓ يجب وجود إرادة جماعية تتقاسمها كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص وكل المجتمع المدني، وضرورة وجود ثقافة مبنية على فكرة البناء والتشييد.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

دراسة تركيا كتجربة ناجحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك معرفة أهم الجوانب المختلفة بين البلدين في هذا القطاع، وصولا إلى الدروس المستفادة من التجربة التركية التي تساعد الجزائر على ترقية المؤسسات الصغير والمتوسطة.

سابعا – **حدود الدراسة :**

ترتكز حدود الدراسة على ما يلي:

من حيث الحدود الموضوعية:

ترتكز على تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في المساهمة في رفع الصادرات وصولا إلى معرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن ثم معرفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، وصولا إلى إستخراج الدروس المستفادة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أما مجتمع الدراسة (الحدود المكانية):

فهي عبارة عن دراسة حالة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما الحدود الزمانية:

فيعود إختيار الفترة 2002 هي أن:

الجزائر عرفت وضع قانون ينظم حقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2001، لذلك إختيار سنة 2002 يكون ملائما لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثامنا – **منهج الدراسة:**

إعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع الموضوع والمتمثلة في:

المنهج الوصفي التحليلي: لقد تم توظيف هذا المنهج في الفصلين النظريين الأول والثاني.

ففي الفصل الأول تم إعطاء نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الجوانب الممكنة وكذلك دراسة تفصيلية للصادرات من مختلف الجوانب النظرية، أما في الفصل الثاني فتم فيه وصف لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هذا مع توضيح وتحليل واقع الصادرات الجزائرية وإعطاء نظرة عن تطور تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما منهج دراسة حالة: فتمت فيه دراسة نظرية وتطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، وصولا إلى دراسة حالة الجزائر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2002 إلى غاية 2017.

تاسعا – **صعوبات الدراسة:**

– نقص الكتب التي تتناول هذا الموضوع، وخصوصا موضوع التصدير ما دفعني إلى توظيف المذكرات والمقالات والمجالات بكثرة مقارنة مع عدد الكتب في المذكرة عموما.

– نقص في الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في دولة تركيا مما دفعني لاختيار الفترة من 2011 إلى غاية 2017.

عاشرا – **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، والفصول موزعة على النحو التالي:

الفصل الأول: ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذا الإطار النظري الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث إذ نتناول في المبحث الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف هياكلها التنظيمية وصولا

إلى المجالات والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة ومن جهة أخرى في المبحث الثاني يكون تحت عنوان: عموميات حول الصادرات عن طريق إبراز مكانة التصدير في الفكر الإقتصادي وصولا إلى دوافع التصدير ثم تعاريف للصادرات وأخيرا المشكلات التي تعوق العملية التصديرية.

أما في المبحث الثالث تحت عنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات والذي نتطرق فيه إلى: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات، ومساهمة هذه المؤسسات في رفع الصادرات من خلال التجربة الدولية، وأخيرا أثر رفع الصادرات في تحقيق التنمية الإقتصادية.

وفي **الفصل الثاني تحت عنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات في الجزائر.**

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: إذ أنه في المبحث الأول: نتطرق فيه إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال ذكر تعاريفها ومختلف مراحل تطورها وصولا إلى الصعوبات التي تواجهها والمؤسسات الداعمة لها، أما في المبحث الثاني فيندرج تحت عنوان واقع الصادرات الجزائرية من خلال إبراز تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات وواقع التصدير خارج المحروقات عن طريق ذكر التحديات والعراقيل.

أما المبحث الثالث الذي يندرج تحت عنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لتعويض الصادرات في الجزائر من خلال ذكر مختلف الإجراءات والقوانين المتخذة من الجزائر لترقية الصادرات والهيئات الداعمة لرفع الصادرات خارج المحروقات.

أما في الفصل الثالث الذي هو تحت عنوان: التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2002 – 2017.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: إذ أنه في المبحث الأول: نتطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا من الجانب النظري، من خلال التعريف بالنهضة الإقتصادية التركية، وذكر تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا وسبل دعمها، وصولا إلى دراسة الصادرات التركية.

وفي المبحث الثاني: ندرس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا من الجانب التطبيقي من خلال تطور تعدادها ومساهمتها في التأثير على جوانب التنمية الإقتصادية من جهة والصادرات من جهة أخرى.

أما في المبحث الثالث: نتطرق إلى دراسة حالة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2002 إلى غاية 2017 من خلال تطور تعدادها وكذا مساهمتها في التأثير على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية وكذا الرفع من الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وصولا إلى الدروس المستفادة من التجربة التركية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال دراسة بعض الجوانب العددية من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر، وكذلك توفير مناصب العمل ونسب المساهمة في الصادرات، و من خلال ذلك نتطرق إلى الدروس المستفادة من التجربة التركية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في شكل نقاط.

الفصل الأول:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات.

الفصل الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

تمهيد:

تسعى معظم الدول إلى زيادة حجم الصادرات لديها، من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري من جهة والحصول على مختلف الموارد التي تحتاجها من جهة أخرى. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات التي من خلالها يمكن للدول الرفع من حجم صادراتها نحو العالم الخارجي.

لقد زاد إهتمام الدول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الأونة الأخيرة، وهذا نظرا للأهمية الإقتصادية والإجتماعية التي تحققها. هذا الأمر دفع بها نحو وضع سياسات وبرامج وإستراتيجيات لتدعيم هذا القطاع والإستفادة منه بشكل أكبر وتحقيق التنوع الإقتصادي الذي تسعى إليه، والمساهمة بشكل فعال في الرفع من مؤشرات الإقتصاد الكلية وصولا إلى الرفع من قيمة الصادرات لديها.

I. مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في مختلف الإقتصاديات العالمية كمؤسسات منتجة ومؤسسات داعمة للمؤسسات الكبرى، كما أنها صارت تأخذ حيز كبير من الإهتمام في معظم الدول، وهذا نظرا لأهميتها المتزايدة في النشاط الإقتصادي للدولة.

1.I ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الرئيسية للدول الصناعية الكبرى، وهذا نظرا لما تحققه من إيجابيات كبيرة للإقتصاد عموما والصادرات خصوصا، وهو ماجعلها تحظى بأهمية بالغة من خلال إزالة كل العوائق التي تؤثر بالسلب على نشاطها أو فعاليتها في مختلف الجوانب الإجتماعية والإقتصادية.

1.1.I إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الإقتصادي، وبين المهتمين بأمرها ذلك لأنه من الصعوبة بما كان وجود تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الأراء التي طرحت بشأن تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات كل هذه الإختلافات الجوهرية تجعلنا نسلم بصعوبة إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، إذ يختلف من دولة إلى أخرى وذلك بإعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا ب اعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الإقتصادية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالأمر ليس بهذه السهولة التي تبدو عند القيام بالمقارنة بين وحدة أو مؤسسة صغيرة أو مؤسسة أخرى ذات حجم كبير فالمشكل الذي يطرح يكمن أساسا في وضع الحدود الفاصلة بين هذه الوحدة أو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسة الكبيرة من جهة أخرى. [1]

إذ هناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي:

شكل 01: صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

1 – محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي.** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2017.

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي.** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2017، ص: 18.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي: [1]

1 -إختلاف درجة النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجية المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الإقتصادية من مؤسسات ووحدات إقتصادية يترجم ذلك في إختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع أخر يمكن إعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو في المغرب، بسبب إختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى، وبنفس النظرة ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا. فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول.

2 -إختلاف النشاط الإقتصادي: تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه وبإختلاف النشاط الإقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات. فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الإختلافات فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى إستثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات... فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إذ تحتاج إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع... لأن نشاطها يرتكز على عناصر دورة الإستغلال كما تستخدم المؤسسة الصناعية عدد كبير من العمال، قد تستغني عنه المؤسسة التجارية، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات إتخاذ القرارات على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط... . ولهذا يمكن إعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحكم حجم إستثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها مع مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة. إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الإقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3 -إختلاف فروع النشاط الإقتصادي: يتفرع كل نشاط إقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الإقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية والصناعية التمويلية وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيميائية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الإستثمارات الذي يتطلبه نشاطها فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي.** مرجع سبق ذكره، ص: 19- 21.

2.1.I معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن تركز على ضرورة الإنتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالإعتماد على مختلف المعايير والمؤشرات. [1] ولعل إختلاف هذه الدراسات يرجع في الحقيقة إلى إختلاف المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعموما يمكن التمييز بين نوعين من المعايير الكمية والنوعية، حيث قد تستخدم أي من هذه المعايير بشكل منفرد أو بلستخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.[2]

شكل 02: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

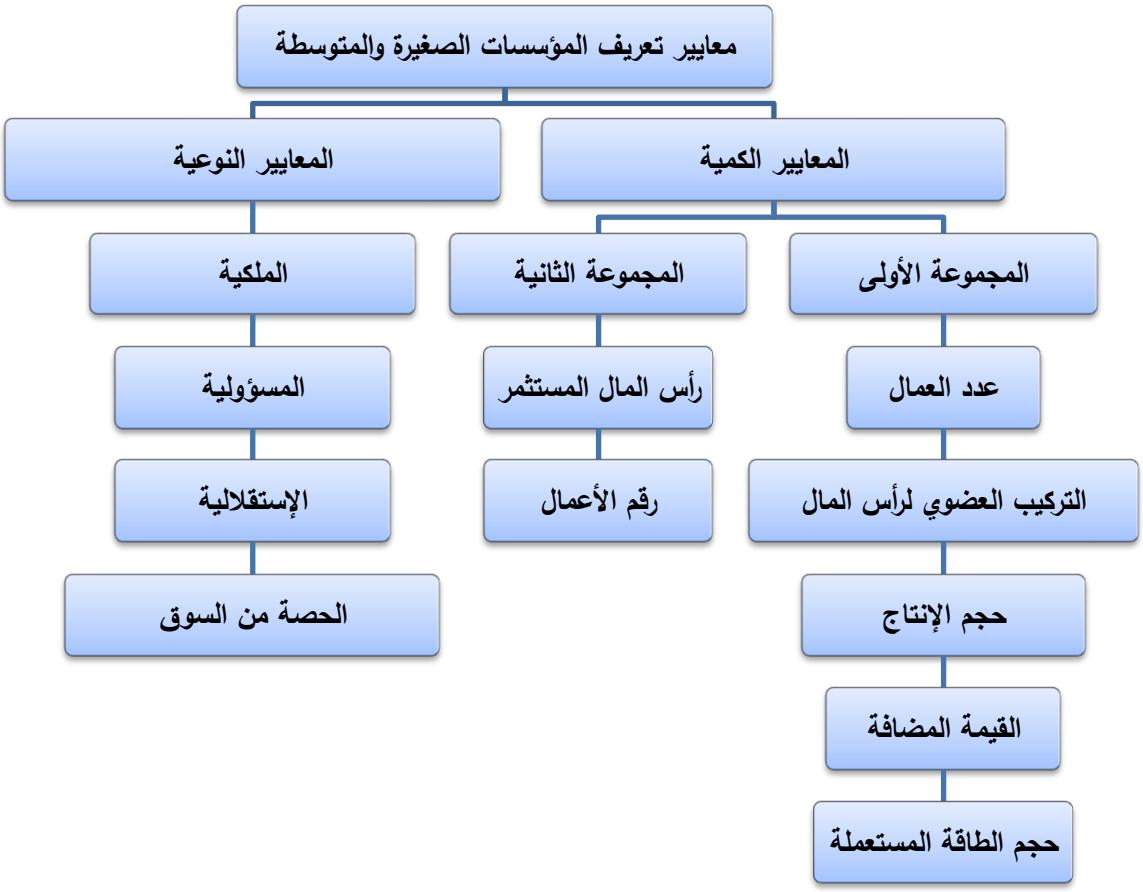

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

1 – محمد إبراهيم عبد اللاوي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2017.

2 – سابق نسيمة، **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي**، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه lmd، قسم العلوم الإقتصادية، إقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2015 – 2016.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي: [3]

1 –**المعايير الكمية:** تعاريف وفق المعايير الكمية: إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالإستناد إلى جملة

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي.** مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[2] سابق نسيمة، **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي**، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه lmd، قسم العلوم الإقتصادية، إقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2015 – 2016، ص: 12، 13.

[3] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي.** مرجع سبق ذكره، ص ص: 26، 27.

من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم مما يسمح إستعمالها لوضع حدود فاصلة بين مختلف أحجام المؤسسات، ولقد أشارت دراسات البنك الدولي إلى وجود مالا يقل عن خمسين تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم الإسترشاد به في مختلف الدول، كما أوضح وجود إتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة.

ويمكن تقسيم هاته المعايير إلى مجموعتين: [1]

- ✓ **المجموعة الأولى:** وتضم مؤشرات تقنية وإقتصادية نجد من ضمنها كل من:
  1 – عدد العمال؛
  2 – التركيب العضوي لرأس المال؛
  3 – حجم الإنتاج؛
  4 – القيمة المضافة؛
  5 – حجم الطاقة المستعملة.

✓ **المجموعة الثانية:** وتتضمن المؤشرات النقدية المتمثلة في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال، غير أن مسألة الحصول على هذه المعايير تطرح في حد ذاتها بعض المشاكل، فهناك في البداية مسألة إختيار المناسب منها، ثم هناك الإختلاف الملاحظ في إستعمالها من حيث المكان والزمن، وأيضا بين مختلف فروع النشاط الإقتصادي، وغالبا ما يتم تصنيف المؤسسات على أساس عدد عمالها بحجة أن عدد العمال هو من المعلومات الأسهل حصرا من الناحية العددية من جهة والأيسر تحصيلا فيما يخص نشاط المؤسسات من جهة أخرى ، كما أنه معيار تعتمده جل الدراسات بإشراكه مع معيار رقم الأعمال والقيمة المضافة.

2 – المعايير النوعية: أمام الجوانب السلبية للمعايير الكمية السالفة الذكر قرر بعض الباحثين إدراج معايير أخرى من شأنها المساهمة في إبراز الخصائص المميزة لكل نوع من المؤسسات الإقتصادية. والتي تتمثل فيما يلي: [2]

✓ **الملكية:** يمكن الإستناد على هذا المعيار في ميدان التمييز بين المؤسسات من الجانب النوعي، حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال يلعب فيها مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب إتخاذ القرار الوحيد.

✓ **المسؤولية:** من المعروف أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان إلى القطاع الخاص، وبالتالي فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية وكل القرارات المتخذة داخل المؤسسة تعود للمالك أو صاحب المشروع بإعتباره المتصرف الوحيد الذي يقوم بلتخاذ القرارات وتنظيم العمل.

✓ **الإستقلالية:** يتمتع مدير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بلستقلالية التسيير سواء من الناحية المالية أو الإدارية، ويتحمل بذلك كل النتائج الناجمة عن هذه القرارات.

---

[1] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي.** مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[2] سابق نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15، 16.

✓ **الحصة من السوق:** إن محلية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانياتها المحدودة وأسواقها الضيقة جعل الحصة السوقية لها ضعيفة، وذلك لأن المؤسسة التي تسيطر على السوق بشكل كبير تتميز بكبر حجمها، بسبب متطلبات الإنتاج من إستثمارات ويد عاملة، في حين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون عادة متخصصة في إنتاج معين تغطي به نطاقا معينا من السوق.

3.1.I **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هناك مجموعة من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف الدول أو المنظمات ونذكر منها ما يلي:

أولا – **تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول والمنظمات :** تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وذلك ب اختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد وكذا تباين الإمكانيات والموارد ومستويات وظروف التطور الإقتصادي ومراحل النمو من دولة إلى أخرى، فبعض المشروعات التي تعد صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تقيم ضمن المشاريع كبيرة الحجم في دولة نامية ضعيفة ولهذا سوف نتعرض لمجموعة من التعاريف في بعض الدول المتقدمة والنامية وبعض المنظمات. [1]

1 – **تعريف إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية:** تضع هذه الإدارة جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية، وإعفائه جزئيا من الضرائب ومن بينها نذكر ما يلي: [2]

- إستقلالية الإدارة والملكية؛
- محدودية نصيب المنشأة من السوق؛
- أن لا يزيد عدد العمال عن مائتين وخمسين (250) عامل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة، وأن لا يتجاوز ألف وخمسمائة(1500) عامل في بعض الأحيان؛
- إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة (9) مليون دولار كشرط؛
- لا تزيد القيمة المضافة عن أربعة ونصف (4.5) مليون دولار؛
- لاتتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين أربعمائة وخمسين ألف (450000) دولار.

2 – **تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعرف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا أن المشاريع الصغرى والمتوسطة: هي تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا أو مباشرة المسؤولية المالية، الإجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة. [3]

---

[1] خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**. أيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص: 23.

[2] المرجع نفسه، ص: 24.

[3] خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة**. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 16.

3 – **تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفها المشرع البريطاني عام 1985: بأنها تلك المشاريع التي يتوفر لها شرط أو شرطين مما يلي: [1]

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون جنيه إسترليني؛
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني؛
- عدد العمال أو الموظفين لا يزيد عن 250 شخص.

4 – **تعريف مصر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بأنها: كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، ويكون للمشروع صفة الإستقلالية في الملكية والإدارة، ويقل عدد العمال فيه عن مائة عامل ويقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأصول الثابتة به بدون الأراضي والمباني.[2]

ثانيا – **تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بعض المنظمات: تتمثل فيما يلي:**

1 – **تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل مابين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[3]

- **المؤسسة المصغرة:** وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.00 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تظم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2 – **تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وقد عرف الإتحاد الأوروبي وميز بين المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة والكبيرة في قانون 1996/04/03. وذلك كما يلي: [4]

- **المؤسسة المتوسطة:** هي التي تشغل أقل من 250 شخص أو يكون رقم أعمالها السنوي لايتجاوز 40 مليون يورو أو إجمالي الميزانية السنوية لا يتجاوز 27 مليون أورو.
- **المؤسسة المصغرة:** فهي التي توظف أقل من 10 أشخاص.

جدول 01: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الإتحاد الأوروبي.

نوع المؤسسة	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	–	–
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو

[1] خوني رابح، حساني رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[3] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي.** مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[4] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

المتوسطة	249	40 مليون اورو	27 مليون اورو

المصدر: محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2017، ص: 40.

✓ **ويعرف البعض الأخر المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** بأنها تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية.

✓ **وتذهب الإسكوا إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** هي الشركات التي يتراوح عدد العاملين فيها بين خمسة إلى مائتين وخمسين عاملا. [1]

2.I خصائص وأصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والصفات التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، إضافة إلى إختلاف تصنيفاتها والتي ساعدتها على التواجد في مختلف المجالات، الأمر الذي زاد من دورها وفعاليتها في الحياة الإقتصادية خصوصا في الأونة الأخيرة.

1.2.I خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي: [2]

✓ **سهولة التأسيس (النشأة):** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من إنخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

✓ **الإستقلالية في الإدارة:** عادة ما ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل مالكها مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

✓ **سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين تكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الإختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

✓ **مركز التدريب الذاتي:** تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لإعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها،

[1] حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي**. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2015، ص ص: 18، 19.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 37 – 39.

وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات إستثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا.

✓ **تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:** وهو ما يسمح بالإتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

✓ **قصر فترة الإسترداد:** وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف إستثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من إسترداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة ل:

- صغر رأس المال المستثمر؛
- سهولة التسويق؛
- زيادة دورات البيع؛
- قصر دورة الإنتاج.

✓ الإمعان في التخصص والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى إرتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها.

✓ لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.

✓ منتجات بعض هذه المشروعات تستخدم كمدخلات لمشروعات أخرى.

✓ تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين والباحثين عن العمل، وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة.

✓ لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته.

2.2.I تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتعدد أصناف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أساس تصنيفها؛ فهناك من يصنفها على أساس طبيعة نشاطها، أو على أساس تنظيم العمل أو على أساس التوجه، وفيما يلي سيتم عرض بعض هذه الأصناف:

شكل 03: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر : من إعداد الطالب إستنادا على :

1 – أحلام منصور، أسيا بن عمر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووسائل دعمها**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – يومي 06 و 07 ديسمبر 2017.

2 – شعيب أنتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2007 – 2008.

3 – هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. دراسة تقييمية للفترة 2004-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، إقتصاديات وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 – 2017

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي:

أولا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها: حسب هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإستناد إلى النشاط الإقتصادي الذي تنتمي إليه إلى: [1]

✓ **مؤسسات التنمية الصناعية:** يقصد بمؤسسات التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع وتعبئتها وتغليفها.

✓ **مؤسسات التنمية الزراعية:** وتمس نشاطات مؤسسات الثروة الزراعية، مؤسسات الثروة الحيوانية، مؤسسات تنمية الثروة السمكية.

✓ **مؤسسات التنمية الخدمية والتجارية** وتضم:

- **مؤسسات التنمية الخدمية:** وتشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، خدمات الصيانة، خدمات النظافة، خدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات النشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الإستشارية، المستودعات والمخازن المبردة، الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة.
- **المؤسسات التجارية:** وتشمل أيضا المتاجر بجميع أنواعها مثل: المتاجر العامة، والمتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل: الأثاث، ومتاجر السوبر ماركت.

[1] أحلام منصور، أسيا بن عمر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووسائل دعمها**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي – يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، ص: 6.

ثانيا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: يمكن لنا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما:

✓ **مؤسسة غير مصنعة:** تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية وإستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.[1]

✓ **مؤسسة مصنعة:** وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المنزلي (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مستقلة، مصنع صغير ونظام التصنيع، مصنع متوسط، مصنع كبير)، فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة، ويتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية، وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة وإتساع الأسواق.[2]

ثالثا – تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها: تأخذ هذه المؤسسات الأشكال التالية:[3]

✓ **المؤسسات العائلية:** هي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل، وتتكون في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون فيها معظم مناصب الشغل، وهذه المؤسسات تقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة.

✓ **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا إلى النوع السابق لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

✓ **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل، أومن ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

3.2.I دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الإقتصادية التي تستحوذ حاليا على إهتمام كافة دول العالم خاصة في ظل التغيرات والتحولات الإقتصادية العالمية وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل والإبتكار والتقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لجميع الدول. وفيما يلي نوضح أهمية هذه المشروعات من وجهات نظر الأطراف المعنية.[4]

---

[1] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية** . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص:31.

[2] أحلام منصور، أسيا بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

[3] هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** . دراسة تقييمية للفترة 2004–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، إقتصاديات وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 – 2017، ص: 41.

[4] صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر** . دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2013، ص: 5.

شكل 04: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

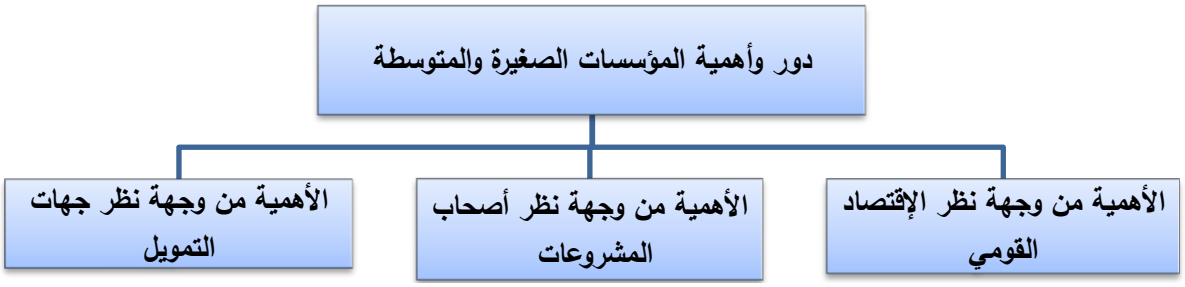

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على:

1 – صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر** . دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2013.

ويتم شرح الشكل السابق كما يلي:

أولا – **الأهمية من وجهة نظر الإقتصاد القومي:** وتكمن في: [1]

❖ المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضرورية للتنمية الإقتصادية، فلا يمكن إقامة مشروعات قومية كبرى أو مشروعات صناعية عملاقة دون الحاجة إلى العديد من المصانع الصغيرة لتزويد المصانع الكبيرة بالخامات والمنتجات التي تدخل في عمليات تصنيعية أخرى، كما أن المصانع الكبيرة لا تستطيع تسويق منتجاتها إلا في ظل وجود عدد من المشروعات التجارية الصغيرة التي تقوم ببيع المنتجات وتوزيعها في مختلف المناطق الجغرافية.

❖ إرتفاع ناتج هذه المشروعات مما يؤدي إلى إرتفاع الناتج القومي الإجمالي.

❖ زيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.

❖ خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال، والتحول إلى مجتمع الأعمال الذي يخلق روح المنافسة والتطوير وتوسيع الأسواق.

❖ تعتبر هذه المشروعات هي الأنسب للمجتمعات الريفية والشبه حضرية، وتفيد في زيادة معدلات التنمية بتلك المجتمعات، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحقيق معدلات تنمية متوازنة.

❖ توسيع قاعدة الملكية.

❖ هي مشروعات كثيفة ومنخفضة التكنولوجيا، وبالتالي توفر فرص عمل جديدة، وتساهم في حل مشكلة البطالة والفقر.

❖ تساهم في دخول أنشطة جديدة.

❖ تساهم في تدريب كوادر بشرية جديدة للعاملين حديثي الخبرة.

❖ الإستفادة من جهود المرأة في إقامة مشروعات تناسب ظروفها الحياتية.

❖ مرونة أكبر في الوصول إلى كافة المناطق الجغرافية (مقارنة بالمشروعات الكبيرة)، مما يؤدي إلى تنمية متوازنة.

[1] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

- ❖ إعتمادية أكبر على الخدمات و المدخلات المحلية.
- ❖ هي مشروعات مؤهلة بطبيعتها لأن تكون مشروعات مغذية.
- ❖ هي مشروعات تدعم سياسة إحلال الواردات، وبالتالي تدعم تحسين وضع ميزان المدفوعات.

ثانيا – **الأهمية من وجهة نظر أصحاب المشروعات:** وتكمن في: [1]

- ❖ **الإستقلالية:** حيث يتيح المشروع الصغير لصاحبه الفرصة لتنفيذ أفكاره وإستقلالية الإدارة دون العمل تحت رئاسة أفراد أخرين.
- ❖ **تحقيق ثروة مالية:** إذا ما تم إدارة المشروع الصغير بكفاءة يستطيع صاحب المشروع تحقيق ثروة مالية أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من العمل لدى الأخرين.
- ❖ **الإستقرار والأمان:** يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة عمل مثمرة ومباشرة دون الحاجة للبحث عن وظيفة في زمن زادت فيه البطالة.
- ❖ **التخطيط الجيد للمستقبل:** يحقق المشروع الصغير الأمان لصاحبه والذي ينعكس على أدائه إيجابيا، مما يساعد الفرد على تحقيق طموحاته في توفير مستقبل زاهر لأسرته.
- ❖ **إثبات الذات:** من أهم حاجات الإنسان المتعددة التي يسعى لتحقيقها إثبات ذاته في القدرة على النجاح ليكون من صفوة رجال الأعمال الناجحين.

ثالثا – **الأهمية من وجهة نظر جهات التمويل:** وتتلخص في:

- ❖ تمثل هذه المشروعات سوق جديدة وكبيرة لجهات التمويل، ويساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل.
- ❖ تنويع قاعدة العملاء، والمساعدة في تنمية مشروعات صغيرة ومتوسطة لتصل إلى مرحلة المشروعات الكبيرة.

3.I <u>الهيكل التنظيمي والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:</u>

يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وعدم التعقيد الأمر الذي يسهل من ممارسة نشاطها، إذ نجدها تنشط في معظم مجالات الحياة الإقتصادية للدولة، ولكن ظهرت مجموعة من التحديات تؤثر في إستمرارية هاته المؤسسات في النشاط الإقتصادي، وتحد من ممارسة عملها.

1.3.I **مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العموم في المجالات التالية: [2]

1 – **المجال الصناعي:** يتمتع القطاع الصناعي بالعديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة مثل:

- **المؤسسات ذات المنتجات سريعة التلف:** كصناعة الثلج، الألبان، ومنتجات الألبان، الخبز والحلويات والفطائر، تعبئة العصائر، صناعة حفظ الفاكهة واللحوم والأسماك...الخ.

[1] صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6، 7.

[2] نبيل جواد، **<u>إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</u>**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع " مجد "، بيروت، لبنان، 2006، ص ص: 51، 52.

- **المنشآت التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك:** كخياطة الملابس، ورش الأثاث الخشبي والمعدني، صناعة الطوب والبلاط...الخ.
- **المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي:** كالملبوسات المشغولة والمطرزة، صناعة الحرف والفخار والأواني الزجاجية والنحاسية، صناعة السجاد، صناعة المشغولات مثل: مشاغل الذهب والماس والفضة.
- **المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة:** كصناعة الألبان، المطاط، تقطيع الأشجار، أعمال المقاولات.
- **مؤسسات أخرى:** كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية والبلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية، لعب الأطفال، مواد ومعدات التنظيف، مواد الصناعة، تجميع الأجهزة الإلكترونية غير المعقدة، ورش قطاع غيار السيارات، صناعة الزيوت النباتية، صناعة السكر والحلويات والعسل، الصناعات الخشبية ومواد البناء.

2 – **الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية:** ينحصر عمل المؤسسات الصغيرة في هذا المجال في:

- **المشروعات الزراعية:** كالفواكه، الخضر، الحبوب، المشاتل، البيوت المحمية، الأعشاب الطبية...الخ.
- **مشروعات المنتجات الحيوانية:** كتربية المواشي والأغنام والماعز والدواجن، إقامة المعامل، معامل الجبن ومنتجات اللحوم والألبان والجلود والفراء.
- **الثروة السمكية:** كصيد الأسماك، إقامة مزارع تربية الأسماك، مخازن تبريد الأسماك.

3 – **مجال التجارة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في العلاقة بين المنتج والمستهلك النهائي ويتمثل ذلك في تجارة الجملة، تجارة التجزئة، السماسرة، الوكلاء. [1]

4 – **مجال الخدمات:** تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة وعلى رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء، ومن الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة.[2] وتشمل: الفنادق، الصيرفة، الأنشطة السياحية، خدمات الصيانة، النظافة، حماية البيئة، النقل والشحن والتفريغ، الدعاية والإعلان، الخدمات الإستشارية، خدمات التخزين العادي والفني، خدمات السيارات مثل: المغاسل والتشحيم. [3]

5 – **المقاولات:** مقاولات المشاريع الميكانيكية مثل: المصانع ومحطات تحلية المياه، محطات توليد الطاقة، ومقاولات الإنشاءات المدنية والأشغال البحرية.

6 – **التعدين:** عادة ما يقوم المشروع الصغير بإحدى عمليات أنشطة المناجم أو المحاجر أو الملاحات بإعتماده على المجهود البشري بصفة أساسية لإستخراج الخامات التي توجد قريبة من سطح الأرض أو من

---

[1] قتال عبد العزيز، عزايزية سارة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – واقع وتحديات**. الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي– يومي 06 و 07 ديسمبر 2017، ص: 4.

[2] المرجع نفسه، ص: 04.

[3] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

البحار والأنهار ثم إجراء بعض العمليات عليها دون إستخدام وسائل تكنولوجية معقدة. [1]

2.3.I الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة الشديدة وعدم التعقيد كالذي نجده في المؤسسات الكبرى، وهذا راجع إلى صغر حجم هذه المؤسسات، وكذلك إلى تركز المسؤوليات في جهة واحدة، وعدم تشعب الفروع بالشكل الذي قد يعقد من هيكلها التنظيمي.[2]

❖ **تعريف هيكلية المؤسسة:** وتعني الصورة التي تظهر من خلالها جميع الإدارات والدوائر والعلاقات في المؤسسة (أفقيا أو عموديا) وتختلف الهيكلية من مؤسسة لأخرى.[3]

وفيما يلي أهم الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1 – هيكلية مؤسسة صغيرة من حيث عدد العمال: وتضم:

أ – هيكلية مؤسسة صغيرة (5 عمال): وتكون هيكلية مؤسسة صغيرة من خمسة عمال كما يلي:

شكل 05: هيكلية مؤسسة صغيرة من 5 عمال:

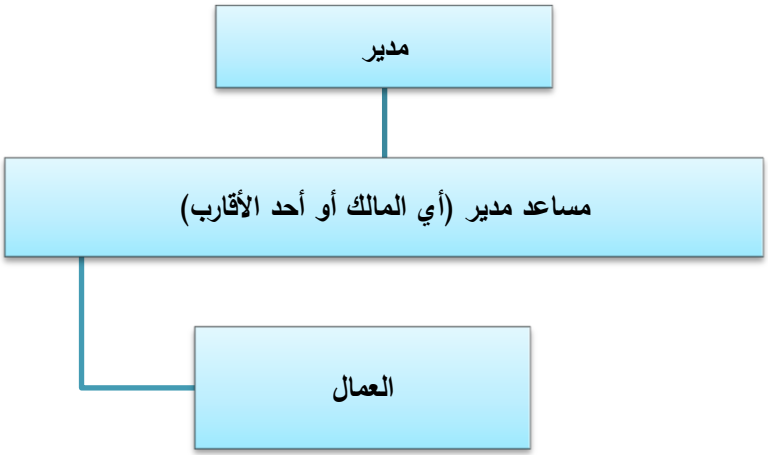

جدول02: هيكلية مؤسسة تتكون من 5 عمال.

المدير	1
مساعد المدير	1
العمال	3
المجموع	5

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع " مجد "، بيروت، لبنان، 2006، ص: 56.

ومثال على هذه الهيكلة: مخرطة أو منشرة أو صناعة حرفية.

ب – هيكلية مؤسسة صغيرة متكونة من 10 عمال: تكون هيكلة هاته المؤسسة كما يلي: [4]

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[3] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[4] المرجع نفسه، ص: 57.

شكل 06: هيكلية مؤسسة صغيرة مكونة من 10 عمال:

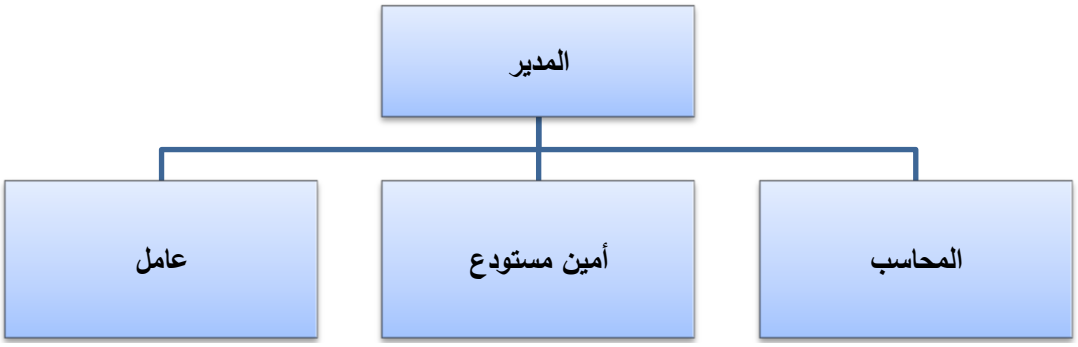

وفيما يلي جدول03: عدد العاملين المتكون من 10 عمال:

المدير	1
محاسب	1
أمين مستودع	1
العمال	7
المجموع	10

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع " مجد "، بيروت، لبنان، 2006، ص: 57.

وبصفة عامة تأخذ المؤسسات الصغيرة الهيكل التنظيمي التقليدي والذي يكون من الشكل التالي:[1]

شكل 07: الهيكل التنظيمي التقليدي للمؤسسات الصغيرة.

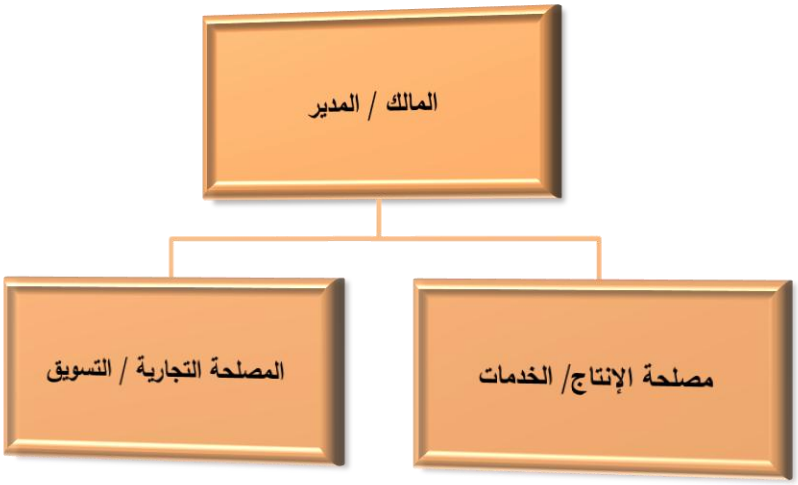

وتجدر الإشارة هنا أنه من النادر أن نجد إدارة مستقلة للتسويق أو المالية أو الموارد البشرية... . في المؤسسات الصغيرة، وهذا راجع إلى إعتبارات الحجم أولا حيث أن الهيكل التنظيمي بها يكون صغيرا وغير معقد، والإعتبار الأخر هو سيطرت المالك على كل أنشطة المؤسسة، وبالتالي فإن جميع السلطات تؤول إليه حيث نجد في المؤسسات الصغيرة مصالح وليس إدارات.[2]

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[2] المرجع نفسه، ص: 57.

2 – هيكلية مؤسسة متوسطة من حيث عدد العمال: وتضم:

أ – هيكلية مؤسسة متوسطة متكونة من 50عاملا: تكون هيكلية مؤسسة متوسطة فيها 50 عاملا كما يلي:[1]

شكل 08: هيكلية مؤسسة متوسطة متكونة من 50 عامل.

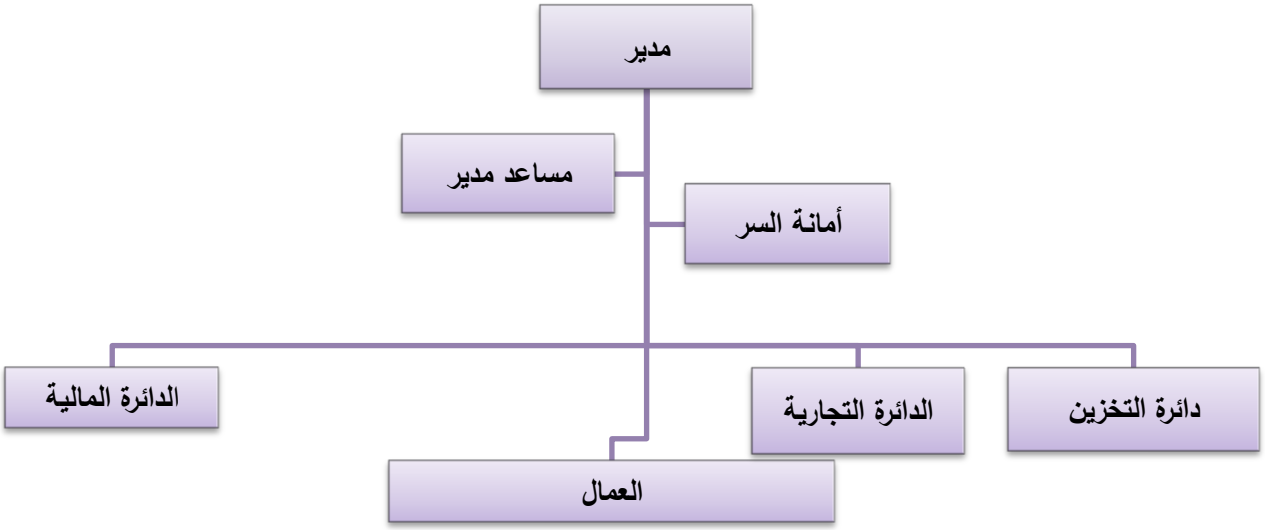

وفيما يلي جدول04: عدد العاملين في هذه المؤسسة المتكونة من 50عاملا.

المدير	1
أمانة السر	1
مساعد المدير	1
دائرة التخزين	4
دائرة تجارية	5
دائرة مالية	3
العمال	35
المجموع	50

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع " مجد "، بيروت، لبنان ، 2006 ص: 58.

ومثال على ذلك سوبر ماركت.

ب – هيكلية مؤسسة متوسطة تتكون من 200 عامل تنتج وتبيع مواد إستهلاكية: تتكون هيكلية هذا النوع من المؤسسات من الشكل التالي:

[1] نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

شكل 09: هيكلية مؤسسة متوسطة تتكون من 200 عامل تنتج وتبيع مواد إستهلاكية.

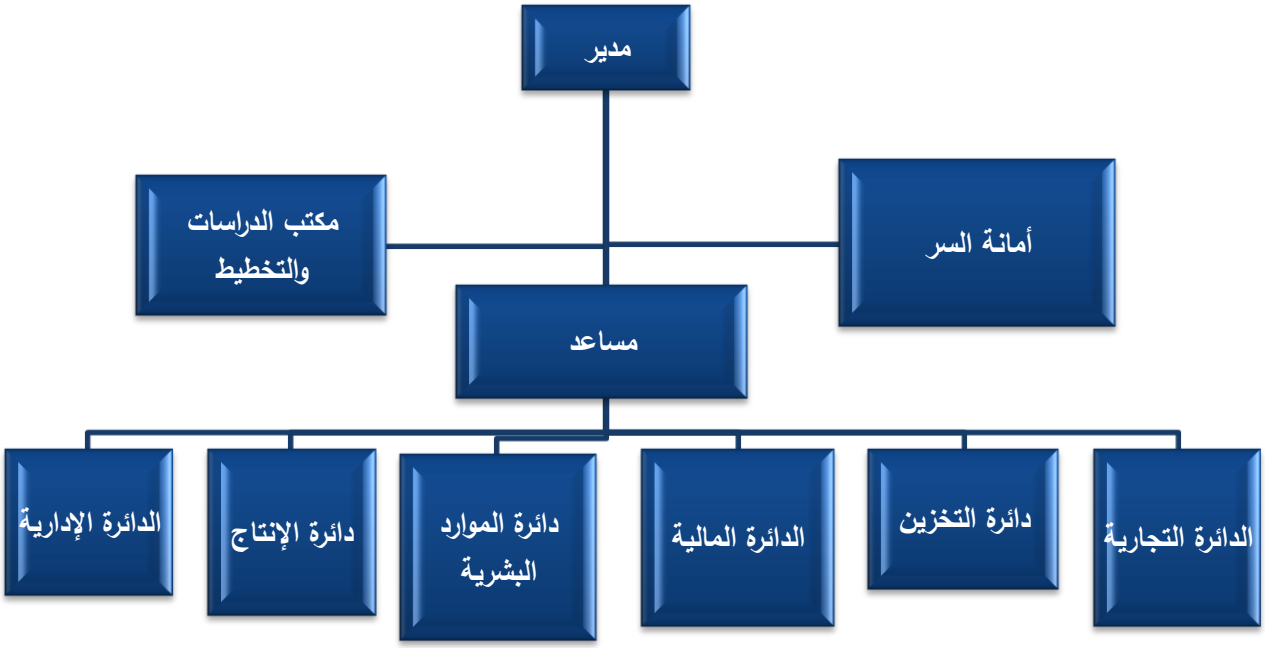

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع " مجد "، بيروت، لبنان، 2006 ص: 59.

وبصفة عامة تأخذ المؤسسات المتوسطة الهيكل التنظيمي التقليدي والذي يكون من الشكل التالي:

شكل 10: الهيكل التنظيمي التقليدي للمؤسسات المتوسطة.

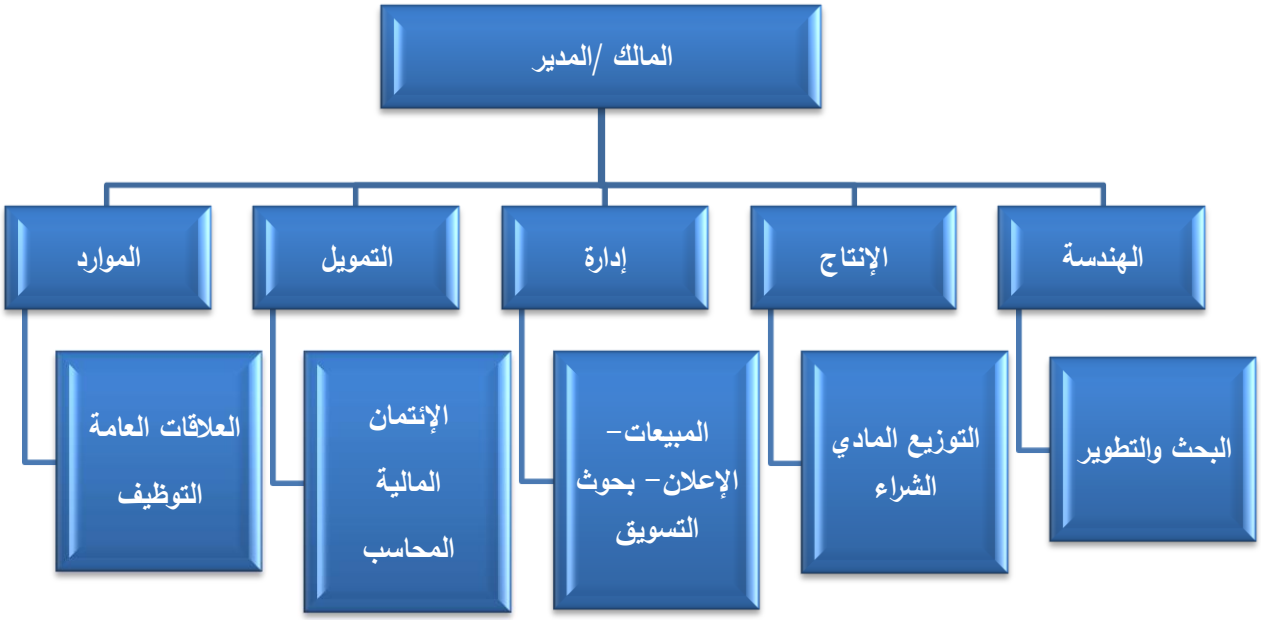

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع " مجد "، بيروت، لبنان، 2006 ص: 57.

3.3.I **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات تعيق نشاطها وأهمها:

شكل 11 : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

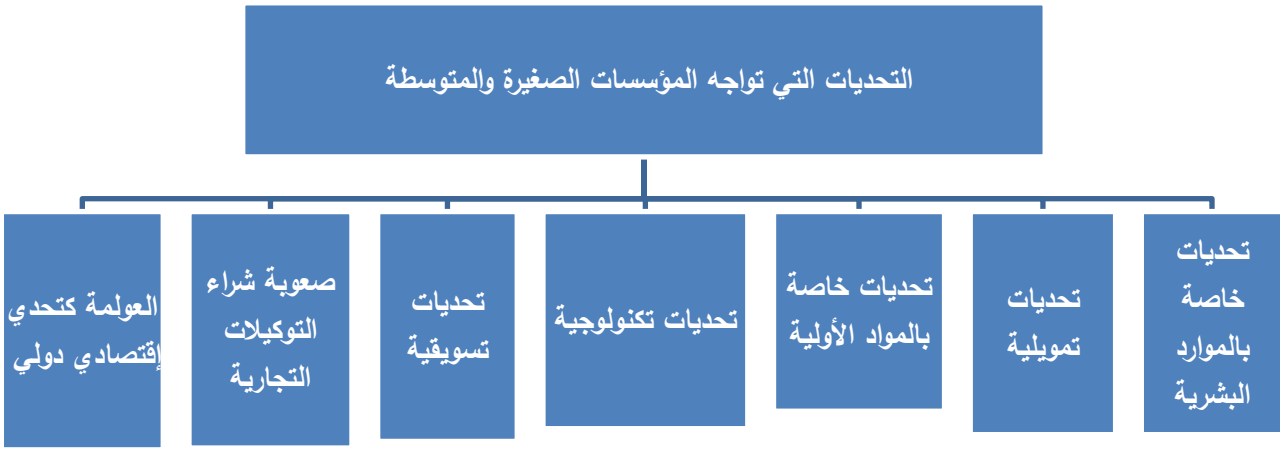

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

1 – قتال عبد العزيز، عزايزية سارة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – واقع وتحديات**. الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي– يومي 06 و 07 ديسمبر 2017.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي:[1]

1 – **تحديات خاصة بالموارد البشرية:** متمثلة في:

- ❖ صعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة نتيجة الجذب الذي تحققه المشروعات الكبيرة لها؛
- ❖ معدل دوران عال نتيجة إنخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المشروعات الكبيرة أو نتيجة لظروف العمل أو عدم وجود الضمانات مقارنة بالمشروعات الكبيرة؛
- ❖ إنخفاض إنتاجية العاملين نتيجة للأسباب السابقة، ولعدم القدرة على تدريب العاملين من قبل المشروعات الصغيرة لمحدودية إمكانياتها.

2 – **تحديات تمويلية:** يمكن إرجاع معوقات التمويل في البنوك التجارية إلى ما يلي:

- ❖ إرتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض؛
- ❖ إرتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي؛
- ❖ تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض؛
- ❖ محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدفعهم للإبتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

3 – **تحديات خاصة بالمواد الأولية:** متمثلة في:

- ❖ عدم كفاية أو عدم إنتظام تدفق المواد الأولية لعدم القدرة على منافسة المشروعات الكبيرة في الحصول عليها خصوصا تلك التي يوجد طلب عال عليها والعرض محدود منها؛

[1] قتال عبد العزيز، عزايزية سارة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4 – 6.

❖ إرتفاع تكلفة المواد الأولية مقارنة بالمشروعات الكبيرة بكميات محدودة؛

❖ عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة للمواد الأولية لضعف القدرة على السيطرة، التفاوض مع الموردين، ومحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

4 – تحديات تكنولوجية: تعاني العديد من البلدان من شح في إستخدام التكنولوجيا المتقدمة للأسباب التالية:

❖ إنخفاض عدد الكوادر المؤهلة للإستخدام التكنولوجي المتقدم وشح رأس المال اللازم لإدخال تلك التكنولوجيا؛

❖ التقنيات المستخدمة قديمة وبالتالي تعبر عن مستويات متدنية في الإنتاج الأمر الذي يشير إلى قصر عمرها الإفتراضي.

5 – **تحديات تسويقية:** فيما يلي أهم الأسباب التي تلعب دورا في ظهور المشكلات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

❖ عدم ثبات الإنتاج من موسم إلى أخر أو من عام إلى أخر مما يؤدي إلى ظهور مشكلات فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة أخرى؛

❖ تشابه منتجات هاته المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة دون أخذ الطاقة الإستيعابية للسوق المحلية والإقليمية في الإعتبار مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينهما؛

❖ نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الإستعانة بالخدمات الإستشارية التسويقية وذلك بسبب قلة القدرات المالية؛

❖ صعوبة وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وذلك نتيجة بعض الأسباب التجارية السائدة في معظم البلدان النامية والمتقدمة.

6 – صعوبة شراء التوكيلات التجارية الدولية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات في محاولتها لتوسيع نشاطها وخاصة في حالة وجود شركات متعددة الجنسيات أو الشركات المحلية الحائزة على علامة تجارية أجنبية نظرا لوجود صعوبات في عدم القدرة على الحصول على هذه التوكيلات التي تتطلب أموالا كبيرة للحصول عليها.

7 – العولمة كتحدي إقتصادي دولي: تواجه مشروعات الأعمال الصغيرة في معظم الدول النامية ومعظم الأقطار العربية تحديا إستراتيجيا يتمثل في التطورات الإقتصادية والسياسية الدولية، ولعل أبرزها ظاهرة العولمة وما نتج عنها من إفرازات تؤثر على فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها توجه الحكومات إلى تبني فلسفة الخصخصة.

II. عموميات حول الصادرات:

يعتبر التصدير من المشكلات الرئيسية التي تسعى الدول إلى جعله من أهم المقومات الرئيسية لأي إقتصاد ، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي يقوم به في جلب الثروة بالإضافة إلى ذلك تلبية لمختلف حاجياته الضرورية من الدول الأخرى.

1.II ماهية التصدير:

يلعب التصدير دورا كبيرا في تنشيط الإقتصاد، حيث ظهرت أفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس أخرى أعطت له أهمية كبيرة وأعتبرته من بين أهم مصادر خلق الثروة، و يساعد التصدير على تصريف المنتجات والمواد الفائضة عن حاجة الإقتصاد من جهة، وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة من جهة أخرى.

1.1.II **مكانة التصدير في الفكر الإقتصادي:** يشمل الفكر الإقتصادي عددا من الأفكار التي إعتبرت النشاط التصديري ركنا أساسيا في عملية الإنماء الإقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، وعليه نتناول نظرة الفكر الإقتصادي للصادرات وذلك على النحو التالي: [1]

1 – **الصادرات في الفكر الإقتصادي التجاري (التجاريون):** أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الإقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر مطالبتهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الإقتصادية لضمان نجاح التجارة من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبو كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة.

وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج.

وأعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على إحتياجاتها من الخارج.

وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال الأتي:

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل؛
- العمل بشكل مستمر على توسيع و إيجاد و إكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا؛
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛

[1] بن طيرش عطاء الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016 – 2017 ص: 75 – 79.

- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند إستيراد المواد الخام لها من الخارج؛
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة؛
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير ؛
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور ؛
- تشجيع عمليات التصدير ودعمها من خلال إتباع نظام الدروباك.

2 – **الصادرات في الفكر الإقتصادي الكلاسيكي:** منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك في البروز والتي نادت بالحرية الإقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وقامت بعرض فكرة الحرية الإقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الإقتصادي التلقائي، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وهذا ما يخالف مطالبة الفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد.

وإنتقد الكلاسيك التجاريون في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للإقتصاد، فلقد نادى الإقتصاديون الكلاسيك بالحرية الإقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، والتي تعتمد فكرة التوازن الإقتصادي التلقائي، وبذلك هم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، فأبرز مفكري هذه المدرسة هو أدم سميث الذي جاء بفكرة التقسيم الدولي للعمل كلما إزداد حجم السوق، وبالتالي فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج، ولقد أضاف الإقتصادي ريكاردو إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس التكاليف النسبية وليس النفقة المطلقة كما جاء به أدم سميث.

ولقد أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الإقتصادي، أما الصادرات فأولاها هؤلاء إهتماما كبيرا في كتاباتهم، بحيث وضحوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية، وكذا الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع، وبالتالي الإستفادة من وفورات الحجم الكبير وتحقيق تزايد في الغلة إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المحلية ودورها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما.

3 – **الصادرات في الفكر الكينزي:** عندما جاء العالم الإقتصادي "كينز" برز الإهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة وتقوم الفكرة الأساسية في نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير (أو في الإستثمار)، فإن الزيادة الكلية في الدخل الوطني تكون أكب ر بسبب الزيادات المضاعفة، وهكذا تؤدي الزيادة المبدئية في الإنفاق إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني ، ويتم تعريف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية.

4 – **الصادرات في الفكر الإقتصادي الحديث:** ظهر عدد من الإقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لمن سبقوهم من الإقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الإقتصادية منهم " Myrdal, Marx, Singer, Nurkse, Porter". حيث أشار "Marx" إلى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الإقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الإقتصادية الدولية، وما تمارسه هذه الدول من إستغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة)، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد إستثماراتها التي إقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها.

أما Nurkse فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الإقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل: كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الإهتمام بهذا الجانب في الدول النامية، وإزاء ذلك بيّن تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة الأمر الذي يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.

2.1.II **مفهوم التصدير:** هناك الكثير من التعاريف للتصدير نذكر منها:

تعريف (1): " هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمين في البلد ".[1]

تعريف (2): " يقصد به بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير أخر من أحد الأسواق التي تحقق السلعة فائضا في إنتاجها إلى سوق آخر تمثل فيه نفس السلعة جزء من إحتياجها ".[2]

وكتعريف شامل لمصطلح التصدير: " بأنه عبارة عن العملية التي تشمل بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية ".[3]

3.1.II دوافع التصدير: يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

- ❖ عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل، أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية أشمل؛
- ❖ يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية؛
- ❖ نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لإقتحام السوق الخارجية.

---

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**. دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012–2013، ص: 50.

[2] العلواني عديلة، وآخرون، مداخلة حول: **دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص: 4.

[3] بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[4] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55، 56.

وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها:

- ❖ **عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق، تخصص المؤسسة.
- ❖ **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم وإسترجاع الإستثمارات من خلال التوسع في المبيعات، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
- ❖ **عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود، وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لإمتلاكه الخبرة وحبه تحمل المخاطر.
- ❖ منح الدفاع عن وجود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية، حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للحفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.
- ❖ عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة، وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبيات في الوقت المناسب.

4.1.II **أهمية التصدير وأهدافه:** تتمثل أهمية وأهداف التصدير بالنسبة للدول فيما يلي:

أولا – **أهمية التصدير:** تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب الإستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معدلات نمو مطردة وذلك كما يلي:[1]

1 – خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق أسيا وهي اليابان وهونغ كونغ وتايوان وأندونيسيا وماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة، والرفع من معدلات نموها بلستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على إنخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح بين 2 إلى 4 بالمائة في سنة 1998.

2 – إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والإستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

3 – جذب الإستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الإستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير. فالإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الإرتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكلفة إنتاجه، كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج، وتنوع المنتج وتحسين جودته. فالإستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الإستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا بجذب إستثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري للسياسة الإقتصادية وجذب

[1] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي**. دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013 – 2014 ص: 81.

الإستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الإقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال إستمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى.

4 – تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة إقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالإهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب، لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.[1]

ثانيا – **أهداف التصدير:** هناك مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتصدير منها ما هو مرتبط بالإستراتيجية التجارية، وما هو مرتبط بالجانب المالي، ومنها ما يتعلق بتحسين شروط الإنتاج وذلك كما يلي:[2]

1 – الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة؛
- توزيع جغرافي للمخاطر؛
- التكيف مع المنافسة؛
- التواجد في السوق الدولية.

2 – الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- الزيادة في رقم الأعمال؛
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية؛
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة؛
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

3 – الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج وهي:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة؛
- إستغلال الإمتيازات المتوفرة؛
- خفض الكلفة الإنتاجية؛
- رفع من جهود البحث والتطوير.

II.2 أنواع ومشكلات العملية التصديرية:

تختلف الصادرات من الصادرات المنظورة والصادرات الغير المنظورة والصادرات المؤقتة والغير مؤقتة، وعلى إختلافها إلا أنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة، إضافة إلى أن هناك

[1] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

إستراتيجيات خاصة بالتصدير تساعد على إنتشال الإقتصاد من حالة الركود إلى الإنتعاش، ونجد المصدرين بصفة عامة يواجهون عراقيل من طرف الدول تحد من تحقيق المغزى الحقيقي للصادرات.

1.2.II **أنواع الصادرات:** يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي: الصادرات المنظورة والصادرات غير المنظورة، الصادرات المؤقتة والصادرات الدائمة، الصادرات المباشرة والصادرات غير المباشرة. ويمكن توضيحها في الشكل التالي:

شكل 12: أنواع الصادرات.

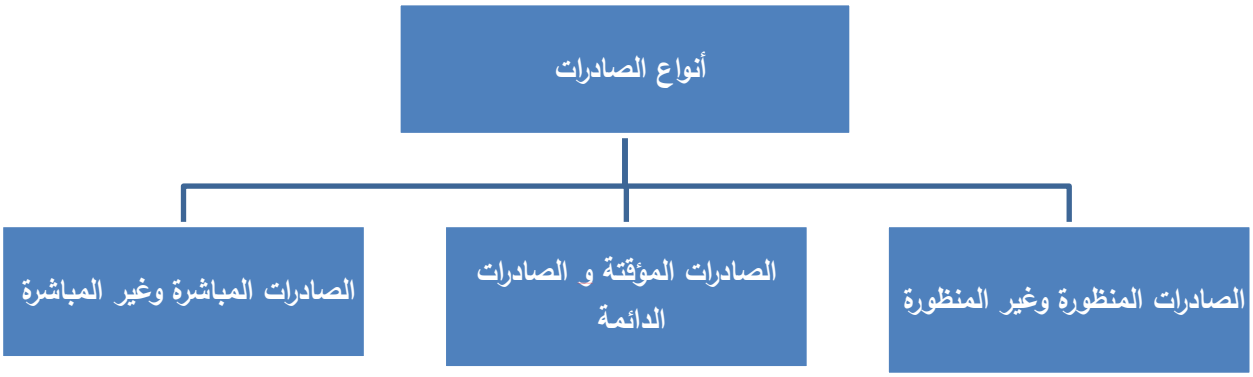

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا على:

1 – بن طيرش عطاء الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016 – 2017.

2 – العلواني عديلة، وآخرون، مداخلة حول: **دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

3 – ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي:

1 – الصادرات المنظورة (المرئية) وغير المنظورة (غير المرئية) : تتمثل فيما يلي: [1]

أولا– **الصادرات المنظورة:** وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينتها ويحصونها في سجلاتهم.

ثانيا – **الصادرات غير المنظورة** : وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، وتتمثل في خدمات النقل، التأمين، السياحة، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات البريد والهبات...الخ، زد على ذلك تصدير رؤوس الأموال والذي يمثل إنتقال رؤوس الأموال العائدة إلى الإحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر، قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات، وتعزيز مراكزها الإقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الإستثمار الرأسمالي، ويتم هذا التصدير بعدة طرائق منها: إصدار أو شراء أوراق تجارية أوالتزامات أو أسهم أجنبية، منح قروض لتمويل شركات تابعة في الخارج.

[1] بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

2 – **الصادرات المؤقتة والدائمة:** وتشمل كل من:

أولا – **الصادرات المؤقتة:** وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد إستيرادها ومن جملتها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية؛
- مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج؛
- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

ثانيا – **الصادرات الدائمة:** وهي تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها، وأيضا يقصد بها مجموع البضائع الجديدة والقديمة التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم.[1]

3 – **الصادرات المباشرة وغير المباشرة:** ويمكن التمييز بين هذين النوعين من خلال ما يلي:[2]

أولا – **التصدير المباشر :** نقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل، ويفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة الشركة بالأسواق الدولية ويساعدها على زيادة كفاءة الإدارة في ميدان الأعمال الدولية أيضا.

ثانيا – **التصدير غير المباشر** : يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة والشركة المصدرة في نفس الوقت، والشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة.

II.2.2 **إستراتيجيات التصدير:** تتوفر إستراتيجيات التصدير على برنامج الصادرات والإستراتيجية الدولية، وذلك كما يلي:

شكل 13: إستراتيجيات التصدير.

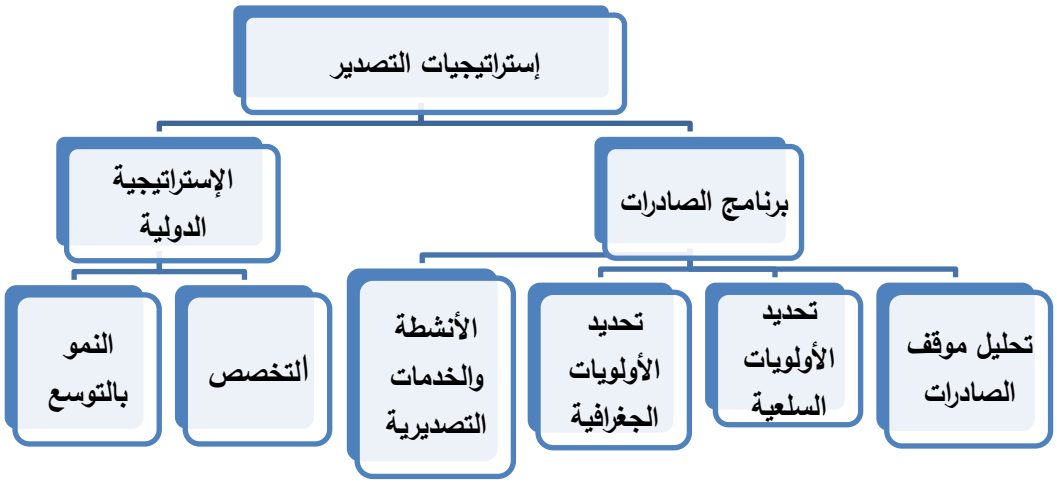

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

1 – حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**. دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012-2013.

[1] العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 83، 84.

❖ **يقصد بالإستراتيجية:** النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الإقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة للسياسة الإنمائية في الإنتقال بالإقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو ويجب تحديد: [1]

1 - **برنامج الصادرات:** عن طريق تحديد ما يلي:

❖ **تحليل موقف الصادرات:** وذلك بأن يتم إجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع ولكل صناعة، وبالتالي تعطي الإمكانيات التصديرية، وكذلك تحديد الإمكانيات الإستثمارية في المصانع الجديدة التي يمكن أن تخصص جزءا من إنتاجها لغرض التصدير، كذلك يجب دراسة الأسواق الخارجية.

❖ **تحديد الأولويات السلعية:** تقوم الإستراتيجية على الإختيار والإنتقاء وغالبا ما تتضمن إختيار عدد محدود من الصناعات غير التقليدية لإنتاجها قصد التصدير، ويكون ذلك من خلال إعطاء أولوية مطلقة للتصنيع الذي يكون بمثابة القاطرة التي تجذب وراءها الزراعة والنقل وبقية قطاعات الإقتصاد الوطني.

❖ **تحديد الأولويات الجغرافية:** يتطلب هذا ضرورة إعداد البحوث التسويقية لوضع أولويات جغرافية للصادرات في ضوء الأولويات السلعية، ويجب أن يأخذ الإنتاج أذواق الأسواق الخارجية كما يجب تحليل كل سوق من هذه الأسواق من ناحية إتجاهات الطلب والمنافسة والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وأسعار الصرف الأجنبي، ومنافذ التوزيع.

❖ **الأنشطة والخدمات التصديرية:** وتتمثل في حوافز غير مباشرة مثل: الضريبة، ومباشرة مثل: الحوافز المالية (الدعم) وكذلك عملية تمويل الصادرات من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير وتكون بأسعار فائدة وشروط تفضيلية مدعومة ومدروسة من طرف البنوك.

2 - **الإستراتيجية الدولية:** تعتمد على التشخيص الداخلي والخارجي لتصبح أمام المؤسسة خيارات إستراتيجية وهذا من خلال التقريب بين أهداف تدويل المؤسسة وتحليل المنافسة والبيئة المستقبلية. والإستراتيجية الدولية تعتمد أساسا على تحليل البيئة الخارجية لتحديد الفرص الدولية من ناحية حاجيات المستهلكين، وكذلك تحديد عوامل النجاح الرئيسية لقسم السوق المختار، أما التحليل الداخلي يسمح بالوقوف على كفاءات وموارد المؤسسة ومن الخيارات الإستراتيجية التي يمكن للمؤسسة إتباعها ما يلي: [2]

❖ **التخصص:** تتمثل هذه الإستراتيجية في تركيز جهود المؤسسة على سوق معين أو منتج محدد باستعمال ميزة التكلفة أو ميزة جودة المنتج.

❖ **النمو بالتنوع:** أي دخول المؤسسة إلى السوق بمنتجات جديدة من خلال إعتماد التنويع المركز لجذب مجموعات جدد من المستهلكين أو توسيع السوق، أو التنويع المختلط الذي يهدف إلى التقليل من المخاطر ويعتمد على تقديم منتجات جديدة تتطلب موارد مالية وبشرية معتبرة.

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[2] المرجع نفسه، ص: 58.

3.2.II **أنماط التصدير:** تتخذ أنماط التصدير عدة أشكال أبرزها ما يلي:

شكل 14: أنماط التصدير.

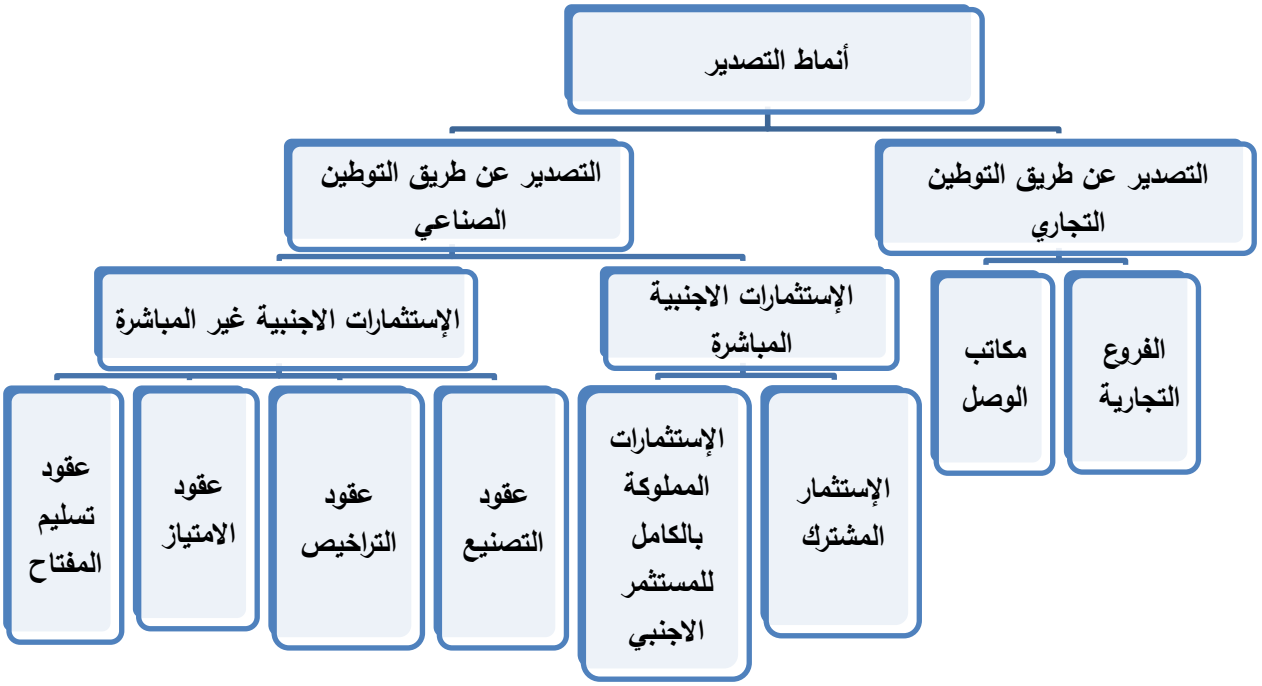

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

1 – مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011 – 2012.

ويتم شرح الأنماط في الشكل فيما يلي: [1]

1 – **التصدير عن طريق التوطين التجاري:** يعتبر التوطين عنصر مهم في السياسة التجارية التي تتبعها المؤسسة المصدرة، فهو يعبر عن إختيار قناة للبيع التي تتطلب توطين نشاط معين في الخارج، ومن أجل تحقيق هذا وجب الإعتماد على الأدوات التالية:

أ – **الفروع التجارية:** الفرع هو مؤسسة مستقلة حيث يتمتع بجنسية البلد المستهدف (أي البلد الذي شهد عملية التوطين)، فالفرع التجاري يتمتع بشخصية قانونية مختلفة عن تلك الشخصية التي تتمتع بها الشركة الأم، وبذلك الفرع يعمل على التأثير في السوق الذي يكون متواجد فيه فالفرع أوالفروع التجارية لها تأثيرات تشبه تلك التي تنجم عن المستوردين أوالموزعين، فهي تقوم بإقتناء المنتجات من المصدرين ثم تقوم بإعادة بيعها في البلد الذي شهد عملية توطينها. إذا الفروع التجارية تتحمل كافة الأنشطة التجارية والإدارية واللوجيستيكية والمالية في إطار السوق المتواجدة فيه.

ب – **مكاتب الوصل:** فهذه المكاتب يتم توطينها في الخارج من أجل القيام بوظائف مختلفة منها،الوظائف اللوجيستيكية والتجارية كتسليم السلعة والفوترة وإمساك الطلابيات... الخ، وكما أن هذه المكاتب لا تتمتع

[1] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011 – 2012، ص: 94، 95.

بالشخصية القانونية التي تتمتع بها الفروع التجارية، فهي تعمل على توسيع حجم المؤسسة التابعة لها.

2 – **التصدير عن طريق التوطين الصناعي:** فالتصدير عن طريق التوطين يتمحور بالخصوص حول الإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والتي نتطرق إليها وفق ما يلي:

أولا – **الإستثمارات الأجنبية المباشرة:** ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو الكامل لمشروع الإستثمار (مشروع بيع أو تسويق، مشروع تصنيع أو إنتاج) من قبل الطرف الأجنبي، وبهذا نميز بين نوعين أساسين من هذا الإستثمار هما:

أ – **الإستثمار المشترك:** فهذا الإستثمار يتحقق عند قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في الشركة الوطنية بما يسمح بتحويلها إلى إستثمار مشترك.

ب – الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: فهذه الإستثمارات هي أكثر تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات لتوفرها على الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي، لهذا نجد العديد من الدول المضيفة تتردد في السماح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الإستثمار خوفا من التبعية الإقتصادية ومن سيادة الإحتكار.

ثانيا – **الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة:** وتتمثل هذه الإستثمارات فيما يلي: [1]

أ – **عقود التصنيع:** فهذه العقود تسمح بتجسيد عملية التصنيع في الدول الأجنبية بواسطة وكيل، وذلك بلستخدام التكنولوجيا والمعرفة الفنية savoir – faire التي تم الحصول عليها من قبل شركات دولية، ولعل الميزة الأساسية التي تتميز بها عقود التصنيع عن الأساليب الأخرى هي حق الملكية الذي تحوز عليه الشركة المحلية، وبالتالي الشركة المحلية تتمتع بحق الإستغلال والتصرف في هذه التكنولوجيا.

ب – **عقود التراخيص:** فعقود التراخيص تتمثل في مجموعة من الترتيبات التي يتحصل بمقتضاها المرخص له على أصول غير مادية في دولة أجنبية مع منح الترخيص نظير مبلغ مالي يأخذه هذا الأخير، وغالبا ما تأخذ هذه العقود الشكل التالي:

- المعرفة الفنية أو التكنولوجية المستعملة في العملية الإنتاجية؛
- حق إستخدام إسم الشركة؛
- حق إستخدام العلامة التجارية؛
- حق إستخدام براءة الإختراع.

فعقود التراخيص تعود بالفائدة على المصدر حيث تمكنه من التغلغل في الأسواق مع تغلبه على الموانع الإستيرادية في الدول المستوردة، والتي من شأنها أن ترفع من تكلفة إنتاجه. وبذلك الشركات الدولية بدلا من أن تصدر منتجات مادية ملموسة أصبحت تصدر أصولا معنوية لا تخضع لموانع إستيرادية، وبذلك تعتبر التراخيص وسيلة مهمة لتدويل النشاطات الإنتاجية لغزو الأسواق الأجنبية بدون تكلفة إستثمارية وبحد أدنى وأقل

[1] مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

من الخطر غير أنه ما يلفت الإنتباه أن ملكية الأصل في إطار عقود التراخيص لا تنتقل إلى التراخيص له بل هناك فترة زمنية تقترن بإستعمال هذا الاصل.

ج – عقود الإمتياز: حيث تمنح الشركة الدولية صاحبة الإمتياز حق إستغلال هذا الإمتياز لشركة محلية لفترة من الزمن وفي منطقة جغرافية محددة مع إحتمال أن تقدم شركة صاحبة الإمتياز الدعم الفني للشركة المحلية، علما أن الشركة المحلية تعمل على تنظيم أدائها تحت الإسم التجاري لشركة صاحبة الإمتياز، وبهذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من حقوق الإمتياز وهي:

- حق الإمتياز في مجال الإنتاج؛
- حق الإمتياز في مجال التوزيع؛
- حق الإمتياز في مجال الخدمات.

د – عقود تسليم المفتاح: وهي عبارة عن عقود يتفق بموجبها الطرف الوطني والأجنبي بتجسيد مشروع إستثماري والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وترتبط هذه العقود ب انجاز المشاريع الكبرى خاصة في الدول النامية ودول الشرق الأوسط، فهذه العقود تنطوي على مدى إلتزام الشركات الدولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل، ومن ثم يتم تسليمه إلى المالك، وكما قد تلتزم هذه الشركات بتدريب العاملين والفنيين لتشغيل هذا المشروع. [1]

4.2.II **المشكلات التي تعوق العملية التصديرية:** ويمكن تقسيمها إلى المشكلات التي تعوق المصدرين داخليا في الدولة المصدرة والمشكلات التي تواجه المصدرين في الأسواق الخارجية وذلك كما يلي:

أولا – المشكلات الداخلية: هناك العديد من المشكلات التي تعوق العملية التصديرية في الدول المصدرة ومن ثم تؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات لما تسببه هذه المشكلات من إرتفاع في تكلفة الصادرات أو تقليل جودة المنتجات المصدرة ومن بين تلك المشكلات ما يلي: [2]

- ❖ الإفتقار إلى البنية الأساسية اللازمة للتصدير والتي تتمثل في تدني مستوى خدمات الشحن والتخزين، بالإضافة إلى إرتفاع رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية، بالإضافة إلى تعدد الإجراءات وتعقدها في الجمارك؛
- ❖ إرتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الإستغلال غير الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات بالإضافة إلى إرتفاع تكاليف المواد الوسيطية؛
- ❖ نقص المعلومات المتاحة عن الطلب العالمي وعن الأسواق العالمية وفرص التصدير المختلفة والذي يؤدي إلى صعوبة تحديد أفضل مجالات الإستثمار المتاحة؛
- ❖ إرتفاع مستويات الأجور في بعض الدول، بالإضافة إلى إرتفاع تكلفة التأمينات الإجتماعية وقد أدى

[1] مدوري عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

[2] العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 5، 6.

ذلك إلى إرتفاع تكلفة المنتجات ومن ثم إعتماد هذه الدول في المنافسة في الأسواق الخارجية على الجودة وليس على السعر؛

❖ التأخير في إجراءات رد الرسوم الجمركية للمصدرين بالنسبة للمكونات المستوردة؛

❖ عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل عمليات التوسع والتطوير خصوصا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإرتفاع تكلفتها، بالإضافة إلى إحجام بعض البنوك عن قبول الإعتمادات المستندية للمصدرين، وما قد يترتب عن ذلك من التأثير سلبا على القدرة التنافسية للصادرات؛

❖ المغالات في تحديد سعر الصرف مما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت؛

❖ إنخفاض مستويات جودة المنتج نتيجة عدم وجود مواصفات قياسية، وعدم إلتزام بعض المنتجين؛

❖ نقص المهارات والخبرات اللازمة لإدارة المشروعات وكيفية رسم الإنتاج والتصدير بما يؤدي إلى غياب التنسيق بين عمليات الإنتاج والتصدير.

ثانيا – المشكلات الخارجية: يواجه المصدرون مجموعة من المشكلات التي تعيق نمو الصادرات وتتبع من عوامل خارجية وفي بعض الأحيان تكون هذه المشكلات أخطر من المشكلات الداخلية لما تؤدي إليه من تقليل فرص نفاذ المصدرين إلى أسواق هذه الدول ومن بين تلك المشكلات ما يلي:[1]

❖ معايير الجودة التي تطبقها الدول الأجنبية وخاصة الدول المتقدمة على الصادرات حيث يتم فرض شروط فنية على الصادرات من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة. بالإضافة إلى إشتراط العديد من الدول لشهادات تفيد بإجراء إختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج لا تطلب من المنتجين المحليين؛

❖ الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين بالإضافة إلى المصروفات الناتجة عن المحليين؛

❖ الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين بالإضافة إلى المصروفات الناتجة عن الفساد وعدم الشفافية في الدول المستوردة؛

❖ الدعم الذي تقدمه الحكومات الأجنبية لمنتجيها المحليين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤدي إلى إنخفاض تنافسية الصادرات في هذه الدول.

[1] العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

III. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في الحياة الإقتصادية للدول، وخاصة في زيادة صادرات هاته الدول نحو العالم الخارجي، وبالتالي تحسين المؤشرات الإقتصادية الكلية.

1.III مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية: [1]

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.
- إعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.
- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لإنخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

ويمكن لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجد طريقها لأسواق الصادرات من خلال ثلاث قنوات:[2]

- صادرات مباشرة.
- صادرات غير مباشرة من خلال الوسطاء.
- الإندماج المادي بواسطة المصنعين الكبار.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما كبيرا في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40% – 46% في الدانمارك وسويسرا، و 30% في فرنسا والنرويج وهولندا، وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق أسيا وإلى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات الجزء من صادرات المؤسسات الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.[3]

وعلى الرغم مما سبق يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تخفيض حدة العجز في الميزان التجاري فتستطيع باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية أن تساهم في التصدير مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير. [4]

كما يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من عشرة عمال في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية أو بشكل غير مباشر عن

---

[1] سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة – دراسة عن ولاية المدية**. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، العدد 31-2015، ص ص: 45، 46.

[2] العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[3] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي**. مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[4] شعيب أتشي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة بإحتياجاتها من الأجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمها المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة.[1]

و بينما تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ظروف معينة ببعض مزايا المرونة، نجد أنه تعاني من عدة عراقيل للوصول إلى أسواق التصدير لهذا الغرض بادرت العديد من الدول إلى إنشاء وكالات لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدم الدعم والمساعدة، وهي وكالات تابعة للدولة مثل الدواوين الوطنية لترقية الصادرات، غرف التجارة الوطنية، دوائر التجارة والشركات التجارية الخاصة، وتساهم هذه الوكالات بقسط كبير في إنجاح عملية التصدير.

وتتوفر العديد من الدول على خبرات طويلة وناجحة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتنفيذ إستراتيجية لتنمية تلك المؤسسات وأيضا في دفع التوسع الإنتاجي وتشمل على عدة عناصر تتعلق بوضع السياسة، وتوفير المناخ الملائم ومساندة البنية الأساسية المؤسسية وتوصيل المشورة والخدمات إلى المجموعة أوالوحدة المستهدفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تلخيص هذه الخطوات كما يلي: [2]

شكل 15: العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات.

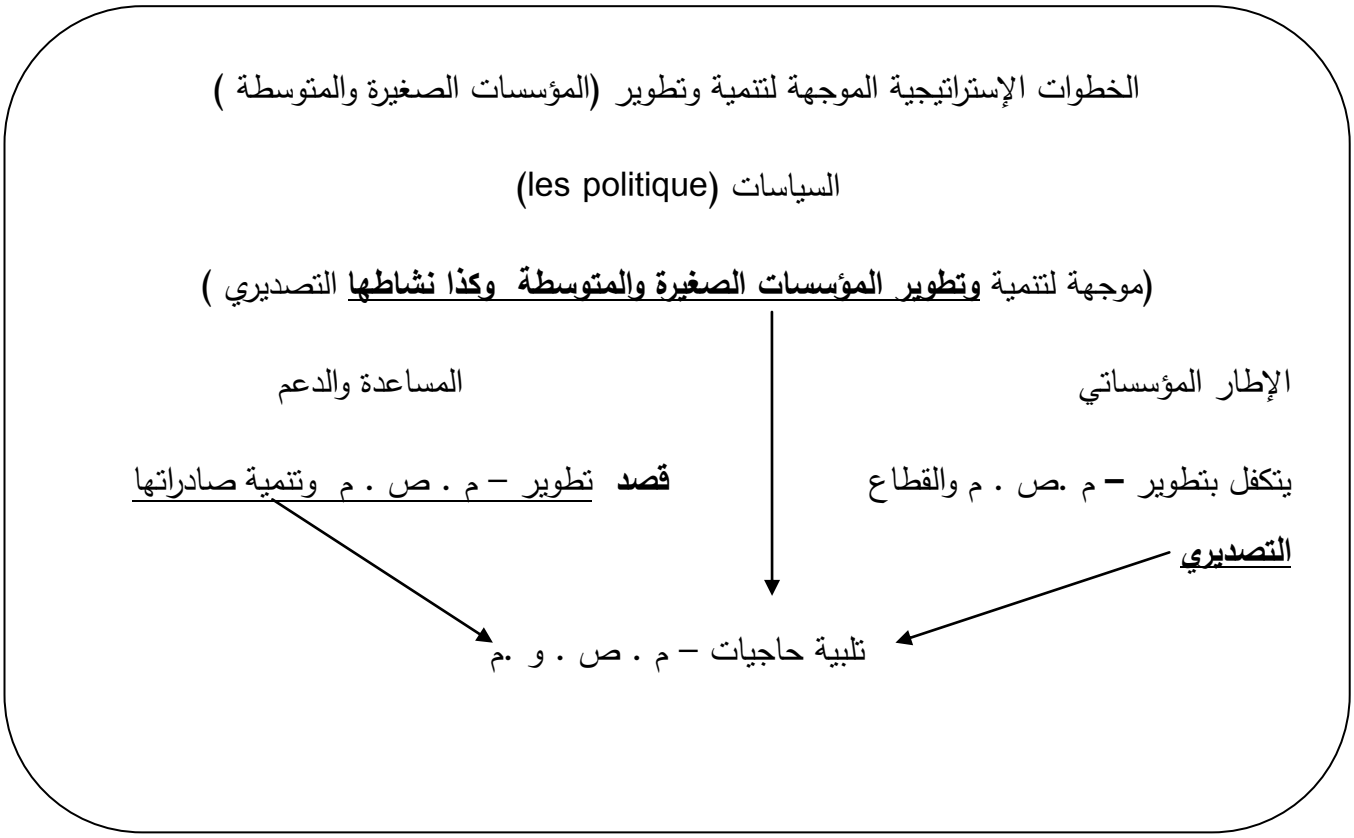

المصدر: حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة.** دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012–2013، ص: 63.

[1] شعيب أنتشي، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62، 63.

حسب الشكل أعلاه، علينا معرفة في البداية إلى أي مدى تأخذ السياسات التنموية الحكومية في الحسبان تطوير(م . ص . م) وبصفة خاصة ما يتعلق بصادراتها. بعد ذلك يتم تحليل الإطار المؤسساتي لتنمية (م . ص . م وعلاقته بالصادرات).

2.III مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع الصادرات من خلال التجربة الدولية:

لقد تزايد إهتمام الإقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، وتركزت جهودهم في بحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي، و أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الإقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، وحسب مراكز الدراسات الديمقراطية(santa barbara) بالولايات المتحدة الأمريكية فإن أكبر طاقة كامنة لزيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تأتي من المؤسسات الصغيرة التي لايزال نصيبها من الصادرات ضئيل.

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات تعتبر ضعيفة مقارنة بحجم الصادرات في المؤسسات الكبيرة، وإن نسبة ضئيلة من هذه المؤسسات تشارك في عملية التصدير، وذلك لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول تركز على الأسواق الداخلية والمحلية لتسويق منتجاتها.

لكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية، حيث تساهم هذه المؤسسات مثلا بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) لسنة 2000، وتساهم أيضا بنسبة 70% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. وفي دراسة قامت بها وزارة الصناعة في كندا شملت 3032 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أثبتت أن صادراتها مثلت نسبة 11.42% من رقم أعمالها لسنة 1994، وإن هذه النسبة إرتفعت إلى 16.51% سنة 1997.

وفي اليابان تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 30% من إجمالي صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، وتمثل حوالي 17% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية مصدرين مباشرين كما أن نصف الإستثمارية الصناعية اليابانية في الخارج تتم بواسطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتجه معظمها إلى جنوب شرق أسيا.[1]

وفي فرنسا تساهم 9000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و 1500 مؤسسة حرفية في الصادرات الفرنسية، وتبلغ مساهمة هذه المؤسسات حوالي 27% من إجمالي الصادرات الفرنسية، وتشكل الإستثمارات المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخارج 10 – 15% من إجمالي الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج، وإن 15% من نقل التكنولوجيا الفرنسية للخارج يتم بواسطة مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وفي إيطاليا تصل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 47% من إجمالي الصادرات الإيطالية.[2]

[1] غزيباون علي، **أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية** . دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014 – 2015، ص ص: 85، 86.

[2] محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي**. مرجع سبق ذكره، ص: 77.

ومن الناحية الإمبريقية فمن المفترض وفقا للمنظور الألماني أن يزيد اليوم حجم التصدير المباشر في المعاملات التجارية الأوروبية بالنسبة للسلع الإستثمارية، وكذلك أيضا السلع الإستهلاكية فمن الملاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الدولي على وجه الخصوص عادت لا تستخدم أسلوب الصادرات غير المباشرة ومحاولة الدخول في علاقات تعاون مع مؤسسات أخرى، أما الأشكال الأخرى لا تتوافق مع طبيعة وسمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا وتوجد علاقة إحصائية واضحة تربط بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصص الصادرات حيث يوجد إرتباط إيجابي بين نسبة الصادرات في حجم المبيعات وحجم المؤسسة، ويتضح ذلك بصفة خاصة في القطاعات الموجهة للتصدير في مجال الصناعات التحويلية في ألمانيا لصناعة الآلات والمركبات والصناعات الكيماوية.[1]

وقد نظم مركز التجارة الدولية في منتصف الثمانينات سلسلة ورشات عمل حول علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعملية التصدير في سبع دول نامية، فكانت النتيجة أن نسبة قليلة منها تشارك في التصدير ويرجع ضعف نسبة مشاركة هذه المؤسسات في عملية التصدير في الدول النامية إلى عدة أسباب منها: [2]

- طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجد أن معظمها تنشط في أسواق محلية؛
- الإفتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة وتفاصيل إئتمان الصادرات وخدمات التأمين وأيضا خدمات متطلبات إستيراد المواد لغرض الإنتاج للتصدير، لأن العديد من الدول لم تدرك أهمية إنشاء هيئات لرصد المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية ودعم الصادرات؛
- يعتبر تمويل الصادرات بشكل رئيسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير الدراسات أن مشكل التمويل يعتبر معوق رئيسي لدى هذه المؤسسات لارتفاع معدلات الفائدة وتعقد عملية الحصول على قرض خاصة بالعملة الصعبة؛
- غالبا مالا يوجد الإدراك الكافي لأهمية أليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التوزيع غير المباشر مما يعيق إختراق منتجات هذه المؤسسات أسواق الصادرات.

ولقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية منها، قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية، وزيادة الصادرات وتوفير العملة الصعبة، وتخفيف عجز ميزان المدفوعات، بل وساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات في بعض الدول.

3.III أثر رفع الصادرات في تحقيق التنمية الإقتصادية:

يتجسد هذا الدور من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تعبئة المدخرات الوطنية لصالح المشاريع الإستثمارية المحلية ودعم القيمة المضافة وبالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات وزيادة الصادرات، إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من

[1] مالكوم شاوف، ترجمة طارق عبد الباري، أمل محي الدين وآخرون، مراجعة طارق عبد الباري، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تبدل أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة**، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006، ص: 204.

[2] غزيباون علي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

الدول النامية. وقد أثبتت تجارب هاته الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى إستراتيجيات التنمية الإقتصادية، باعتبار تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الإقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى. ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الإقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

وتبقى زيادة الصادرات السلعية الصناعية بشكل خاص لا غنى عنه لتعزيز الدخل القومي والأمن العربي لأن دخل البترول لن يستمر طويلا من منظور إستراتيجي، كما أن الدول المستهلكة للطاقة مستمرة في دراسات لتحديد أنسب بدائل لتوليد الطاقة بخلاف البترول والغاز، هذا فضلا عن أهدافها وإستراتيجياتها المستمرة لخفض أسعار البترول وصعوبة مهمة منظمة الأوبك في منع إنخفاض سعر البترول أو دعمها في مثل هذه الظروف، زد على ذلك ما تفرضه دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من ضريبة على وارداتها من البترول تحت مسميات مثل الطاقة وضريبة الكربون هذا إلى جانب مشكلات الصادرات الزراعية العربية من حيث إتهامها باستخدام المبيدات وإنخفاض جودة الفرز والترتيب والتعبئة والتغليف والتبيين فضلا عن إتهامها بتشغيل الأطفال، حيث تعاني مجمل الإقتصاديات العربية من غلبة الواردات على الصادرات خارج المحروقات ومن عجز نسبي في الميزان التجاري، حيث تقدر التجارة البينية العربية 8% و بالتالي لابد من منهج متكامل لتنمية الصادرات العربية والجزائرية خصوصا وترتكز على: [1]

- **السياسات الحكومية:** تخص التنسيق بين المصالح، تعزيز الدعم السياسي، زيادة الحوافز الإستثمارية، إبرام الإتفاقيات الدولية، تشجيع القطاع الخاص، تكليف مكاتب التمثيل التجاري.
- **الإدارة في شركاتنا:** تتطلب تدعيم التوجه التسويقي، زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل التصدير، الجودة الشاملة، إعتماد مدخل التخطيط الإستراتيجي التسويقي، إعتماد مدخل تقسيم السوق التدريب والتكوين.
- **تدعيم غرف التجارة والصناعة:** عن طريق إنشاء لجان أو غرف مشتركة بين رجال الأعمال المحليين والأجانب بالتنسيق مع الجهود والإتصالات الدبلوماسية.

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63، 64.

خلاصة الفصل.

من خلال ما تطرقنا إليه نجد أن هناك إختلاف واضح في تحديد تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين دول العالم، وهذا نتيجة لتعدد المعايير المستخدمة في تحديد التعريف وإختلافها من دولة نحو دولة أخرى، إضافة إلى إختلاف أهمية ودور هاته المؤسسات في إقتصاد كل دولة. إن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم حسب أشكال متعددة وحسب مجالات إنتشار هذا النوع من المؤسسات في النشاط الإقتصادي. يمتاز الهيكل التنظيمي لمثل هذه المؤسسات بالبساطة وعدم التعقيد، ما جعلها تتواجد في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي للدولة.

لقد ركز الفكر الإقتصادي على النشاط التصديري وأعتبره ركنا أساسيا في عملية التنمية الإقتصادية، والتصدير يشمل بيع مختلف السلع المنظورة والغير منظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية، وتظهر أهمية الصادرات في كونها قادرة على خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات وجذب رؤوس الأموال كل هذه المعطيات تساعد على قيام إقتصاد حقيقي جاذب للعملة الصعبة.

أما عن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات فنجد أنها علاقة إحصائية إيجابية تربط بين نسبة الصادرات في حجم المبيعات بالمقارنة مع حجم المؤسسة في الدول المتقدمة، وتكون علاقة إحصائية ضعيفة بين نسب الصادرات وحجم المبيعات بالمقارنة مع حجم المؤسسة في الدول النامية، وهذا نتيجة تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها على الأسواق المحلية وتحقيق الإكتفاء الداخلي للدولة.

الفصل الثاني:

واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

تمهيد:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين القطاعات التي لم تعطي الدولة لها إهتماما كبيرا، وبقيت تعتمد بالدرجة الكبيرة على قطاع المحروقات، ولكنه في الأونة الأخيرة على خلفية تهاوي أسعار المحروقات، بدأ توجه الدولة نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أولته أهمية كبيرة عن طريق تسخير كل الآليات والوسائل التي تساعدها على النهوض بهذا القطاع، نظرا لأنه يعتبر الحل المثالي والبديل الأنسب لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات بشكل كبير في صادراتها نحو الخارج.

لقد أدركت الجزائر مؤخرا أن الخروج من التبعية الريعية لن يكون إلا عن طريق الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مادفعها نحو فتح المجال للخواص وتشجيعهم من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتقديم الدعم وتذليل كل العقبات التي تؤثر سلبا على نشاط هذه المؤسسات.

I. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من بين أكبر القطاعات من حيث العدد، إذ أولته الدولة عناية كبيرة خصوصا في الأونة الأخيرة قصد الخروج من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، وبالتالي تحقيق التنوع الإقتصادي المنشود.

1.I تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري:

لم تعرف الجزائر تنظيم حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا في سنة 2001 أين تم وضع قانون رسمي ينظم حقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ولقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق قانونين هما:

1.1.I **قانون 2001:** حسب التشريع الجزائري نجد أن المعايير المتخذة في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي: عدد العمال والجانب المالي، وذلك وفقا للقانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، في مواده 4 – 5- 6 – 7 التي جاءت كما يلي:

حيث أشارت الجريدة الرسمية **في المادة الرابعة:** " يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات، التي تشغل من 1 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار".

المادة الخامسة: " أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة: بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل، رقم أعمالها يتراوح بين 200 إلى 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار".

المادة السادسة: " تصنف المؤسسات الصغيرة: بأنها تلك التي تشغل بين 10- 49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار".

المادة السابعة: " تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1- 9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار ".[1]

ويمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري تحت قانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 كما يلي:

[1] سعيج عبد الحكيم، محصر مريم، **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لحضر– الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017، ص: 4.

جدول 05: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري لقانون 2001.

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي.
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج.	أقل من 20 مليون دج.
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج.	أقل من 100 مليون دج.
مؤسسة متوسطة	50-250	من 200 مليون إلى 02 مليار دج.	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج.

المصدر: سعيج عبد الحكيم، محصر مريم، **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لحضر– الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017، ص: 4.

من خلال الجدول نستخلص أنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرتكز على ثلاثة مقاييس: المستخدمون، رقم أعمال الحصيلة السنوية، إستقلالية المؤسسة.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي: [1]

❖ **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلّقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

❖ **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدّته إثني عشر(12) شهرا.

❖ **المؤسسة المستقلّة:** كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار % 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2.1.I **حسب قانون 2017:** حسب هذا القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرف هذه المؤسسات وفقا للمادة 05 بأنها: [2]

- مؤسسة إنتاج سلعة / خدمات؛
- تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية01 مليار دج؛
- تستوفي معيار الإستقلالية.

هذا وقد تطرق التعريف إلى التفرقة ما بين المؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المصغرة في كل من المواد التالية:

[1] الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، سنة 2011، ص: 65.

[2] عثمان مباركة، بجقينة مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –واقع وتحديات**. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي– 35 (02)، ص: 287.

المادة الثامنة: " تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 عاملا، ويكون رقم أعمالها مابين 400 مليون و 4 ملايير دينار جزائري ، أو أن تكون إيراداتها مابين 200 مليون دينار جزائري إلى 1 مليار دينار جزائري ".

المادة التاسعة: " تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 200 مليون دينار جزائري ".

المادة العاشرة: " تعرف المؤسسات المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (40) مليون دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) مليون دينار جزائري". [1]

ويمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري تحت قانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 كما يلي:

جدول06: معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لقانون 2017.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي ب (مليون دج)	الحصيلة السنوية ب(مليون دج)
المؤسسة الصغيرة جدا	1 إلى 9	40>	20>
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	400>	200>
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	400 مليون إلى 4 مليار	200 مليون إلى 1 مليار

المصدر: عبد الحق بوقفة، عبد الله مايو، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والصعوبات التي تواجهها** ، الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد الخامس، تاريخ القبول 2018/09/26، ص: 15.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ إرتفاع في قيم رقم الأعمال والحصيلة السنوية، مقارنة بقانون 2001، وهذا راجع إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وإنخفاض قيمتها.

2.I مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن الإشارة إلى أن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مر بثلاث مراحل، تتمثل في:

المرحلة الأولى (1963-1982): إعتماد الجزائر غداة الإستقلال النظام الإشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الإقتصادية للتنمية ، وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.[2]

المرحلة الثانية (1983- 1988): عرفت هذه المرحلة إشراك وإسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية المسطرة، وذلك باعتماد السلطات العمومية لسياسة التنمية اللامركزية،

[1] نور الدين جوادي، مميش سلمى، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر . دراسة تحليلية (2007-2015)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (02) العدد (02)، ديسمبر 2018، ص ص: 158، 159.

[2] أبو بكر بوسالم، وآخرون، **تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي ، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص: 4.

وهذا راجع للضرورة الإقتصادية والإجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة على مختلف الأصعدة، فمنذ بداية الثمانينات ظهر إهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي.

وقد ظهر تصور جديد للسياسة الإقتصادية يتجه أساسا نحو الإنتقال من إقتصاد مركزي إلى إقتصاد متفتح، فأصبح بذلك ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980–1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإعتماد عليها في إمتصاص حالات العجز المسجلة في العقدين السابقين. [1]

المرحلة الثالثة: إنطلاقا من سنة (1988): بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني إقتصاد السوق كخيار بديل، ومن أجل ذلك: [2]

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي وتشجيع الشراكة؛
- صدور قانون ترقية الإستثمار في 05 – 10 – 1993 لتعزيز إرادة تحرير الإقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الإستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI).
- صدر الأمر رقم 01 –03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الإستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 – 12 – 2001 والذي يهدف إلى:[3]
- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة، والرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع الإبداع والإبتكار وعملية التصدير.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.I الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة مشاكل تحد من نشاطها منها مايلي:

1 –**المشاكل التنظيمية والإدارية:** تتميز الإدارة الجزائرية بكثرة التجاوزات المتواجدة فيها مما يجعلها تعاني من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والتنظيمية، وهذا ما أثر سلبا على مختلف المؤسسات الإقتصادية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت تعاني من صعوبات كثيرة بسبب سيادة الإدارة الفردية في إتخاذ القرارات من جهة ، وإنتشار البيروقراطية، الفساد الإداري، الرشوة، المحسوبية ، والإنحراف من جهة أخرى، وهذا ما أصبح يثبط من عزيمة المستثمر، ويحد من قدرات هذه المؤسسات على العمل حيث أن هناك العديد من المشاريع الإستثمارية وما يواكبها من تراخيص وموافقات ووثائق تعرضت للتعطيل والتعقيد بسبب

[1] عثمان مباركة، بجقينة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 288.

[2] أبو بكر بوسالم ، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

[3] عثمان مباركة، بجقينة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

ذلك، ويمكن إرجاع هذا إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية فيما يتعلق بقبول المشروع، زيادة على التباطؤ الإداري عند التنفيذ، وهذا ما يعرقل الحركية الإستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أن جميع هياكل الدولة لا تزال بعيدة عن ذلك المستوى الذي يمكن من تلبية جميع الطلبات من تقديم الخدمات بسرعة وكفاءة عالية بسبب: [1]

- ❖ هذا النوع من المؤسسات لم يتربع على مكانة بعد في الإقتصاد الجزائري، نظرا لعدم تهيؤ الذهنيات لهضم وفهم خصوصيته وبالتالي التعامل معه؛
- ❖ سرعة حركية إتخاذ القرارات وإصدار النصوص القانونية لم يواكبها شيء مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي؛
- ❖ صعوبة الحصول على الإجراءات، فحسب تقرير أعدته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين أن الإجراءات المتعلقة بالسجل التجاري معقدة وطويلة وتصل إلى 18 وثيقة، في حين مدة إنشاء مؤسسة تتراوح بين 06 أشهر و03 سنوات حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق إنطلاق مشروع في ألمانيا مدة تتراوح بين يوم و24 أسبوع، وبين 04 و07 أسابيع في البرازيل، وبين أسبوع و28 أسبوع في إسبانيا.

2 -**المشكلات التمويلية:** هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق أو تحد من عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها: [2]

- ❖ صعوبة الحصول على القروض بسبب تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها، أو إرتفاع أسعار الفوائد، أو وجود ضمانات تعجيزية والتي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع، كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية؛
- ❖ غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل؛
- ❖ غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛
- ❖ غياب صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب إحتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ إستناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية، وإهمال معايير أخرى موضوعية، تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية والمكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة... الخ؛
- ❖ غياب تام لتقنيات تغطية مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مخاطر الصرف، مخاطر تقلب معدلات الفائدة... الخ)، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات؛

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 140، 141.

[2] أبو بكر بوسالم، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12، 13.

❖ إكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الإئتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة وأنه تم تجاوز الأساليب والتقنيات الكلاسيكية لدى الدول المتقدمة، خصوصا وأنه توجد العديد من الدول تحولت، في طور التحول إلى إقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة إقتصاديات أسواق رأس المال لاقتصاد الإستدانة، ومن ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل إقتصاد الإستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الإستعمال؛

❖ غياب سياسة مالية ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

❖ تبين التجربة الجزائرية أن إرادة الإستثمار موجودة من خلال العدد المرتفع من المشاريع المتعهد بها (42 مليار دولار أمريكي)، غير أن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل تنفيذ المشاريع؛

❖ إنعدام بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يسمح نظام المعلومات المتطور بتحليل أفضل لمخاطر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ومنه إمكانية تغطية المخاطر المالية.

3 – **مشكل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:** تعتبر مشكلة التدفق الفوضوي للسلع المستوردة من أكبر المصاعب أو العوائق المؤثرة سلبا على إمكانية المستثمر المحلي الجزائري في التوسع في مجال المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة، والتي لم تستطع بذلك فرض وجودها مع الدخول الحر للمنتجات الأجنبية التي تتميز بقدرات تنافسية عالية، وهو ما ينعكس مباشرة على تلك المنظومة المؤسساتية. ويمكن حصر أهم مظاهر الإستيراد فيما يلي: [1]

❖ سياسة الإغراق والمتمثلة في دخول سلع أجنبية جديدة ذات جودة عالية، وبيعها محليا بأسعار أقل من تلك الموجودة محليا.

❖ التذرع بالحرية الإقتصادية وشروط تحرير التجارة وذلك في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي تقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى دعم الصناعات الناشئة التي تكون مهددة من طرف الاستيراد.

❖ غياب جهاز معلومات كفء ومحدد لأنواع المنتجات المحلية، الأمر الذي ينتج عنه رسم خريطة إقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات، ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 – **مشاكل مرتبطة بالعقار الصناعي:** يعد الحصول على العقار المناسب أحد المشاكل الأساسية لتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك يرجع للعديد من الأسباب التي يمكن ذكرها كما يلي: [2]

❖ صعوبة الحصول على عقد للملكية أو عقد إيجار بالرغم من أهميته للحصول على التراخيص الأخرى

---

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 142، 143.

[2] بن العارية حسين، صديقي أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات** . الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد الخامس، تاريخ القبول: 2018/6/24، ص: 222.

كالقرض البنكي والإمتيازات الأخرى مثلا، بسبب عدم تحرر سوق العقار بشكل يحفز على الإستثمار لحد الآن، ولغياب سلطة إتخاذ القرار حول تخصص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية؛

❖ التمييز بين القطاع العام والخاص في مجال تمليك أو كراء العقارات حيث تبقى الأولوية دائما للقطاع العام، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية؛

❖ بعض العقارات الإستثمارية غير مستعملة حيث تبقى حكرا لمؤسسات مفلسة أو خواص يحتفظون بها من أجل المضاربة؛

❖ عدم وجود سعر محدد للمتر المربع الواحد أو سعر مدعم خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها للحصول على العقار؛

❖ التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المناطق الحضرية والنائية يصعب من عملية الحصول على عقار لإقامة المشروع لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة تقلل من مساحة الأراضي الصناعية.

5 – **مشاكل تسويقية:** والتي يمكن حصرها في ما يلي:

❖ نقص الخبرة في هذا المجال والإمكانيات والمعلومات وعدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لإرتفاع تكاليفها؛

❖ ظهور المنتجات البديلة باستمرار وبأقل التكاليف؛ [1]

❖ عدم ثقة المستهلك بالمنتج المحلي مقارنة مع المنتجات المنافسة؛

❖ ضعف الإجراءات المساهمة في حماية المنتج المحلي من مخاطر التدفق الفوضوي للسلع المستوردة؛

❖ إرتفاع تكاليف الإنفاق على ترويج المنتج وتنشيط المبيعات.[2]

4.I المؤسسات الداعمة والمصاحبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا سعيا منها لتذليل الصعوبات والمعوقات التي تحد من كفاءاتها ، ومن أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ، وذلك كما يلي:

[1] أبو بكر بوسالم، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

شكل 16: المؤسسات الداعمة والمصاحبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

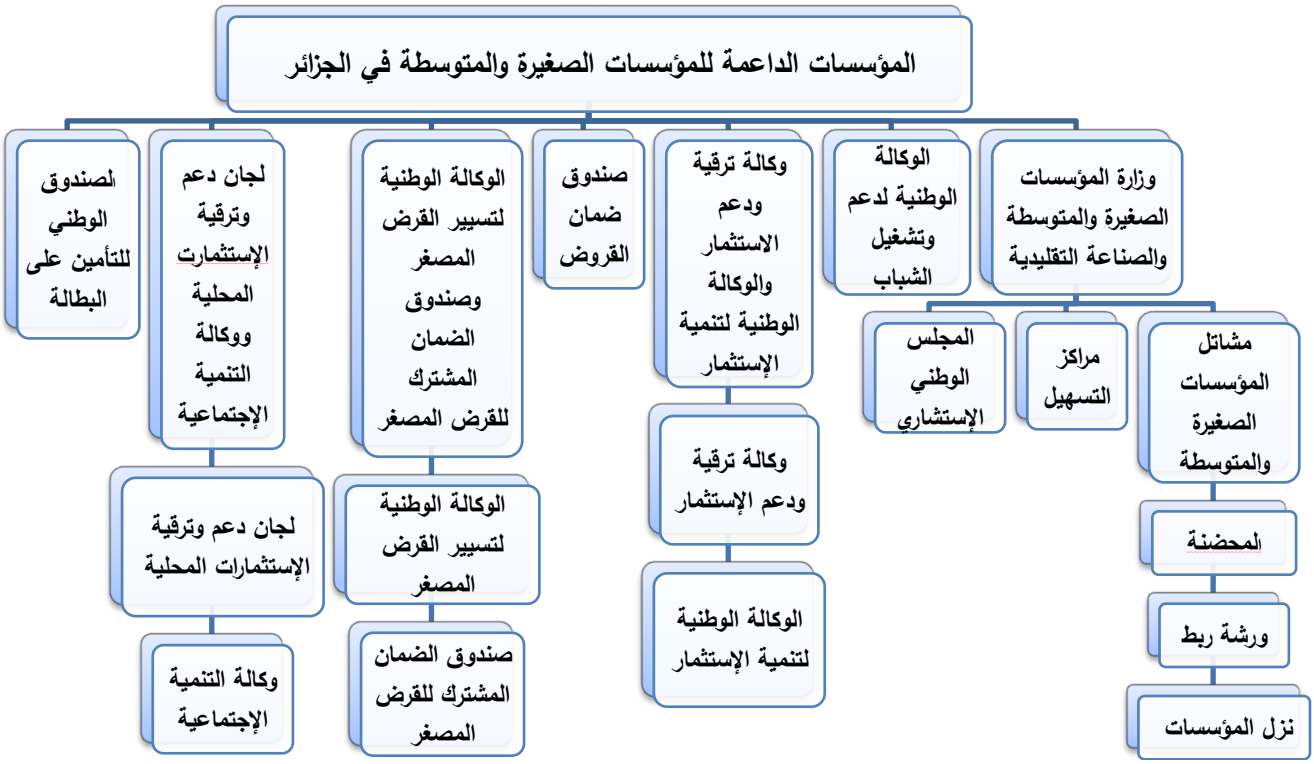

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا على:

1 – مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 2010–2011.

2 – سابق نسيمة، **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي**، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه lmd، قسم العلوم الإقتصادية، إقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2015– 2016.

3 – بن مسعود أدم، **الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2011–2012**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني .

4 – وليد بولغب، **التجربة الجزائرية في إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني عشر، ص: 184.

5 – غرداين حسام، وآخرون، **أليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة "جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد3 ديسمبر 2017.

6 – رزاز رتيبة، بن عمروش فائزة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

7 – منير لحواج، **اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة " الهند ،اليابان والجزائر "**، دراسات مجلة علمية محكمة، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي رقم 20– مايو 2013.

8 – قشيدة صورايا، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .– دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات – "فينالياب "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011–2012، ص: 70.

9 – أبو بكر بوسالم، عطاء الله بن طيرش، **دراسة واقع وآفاق تنافسية صادرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص: 304.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي:

أولا – **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** في إطار مجهودات الجزائر لتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، قامت بإنشاء وزارة تتكفل بكل متطلبات هذا القطاع ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية مؤسساته، ولعل ما حققته على الصعيد القانوني يعد أكبر دليل على ذلك حيث أن النص التشريعي والقانوني يمثل مؤشرا قويا على الرغبة في الإصلاح والنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

لقد أنشئت الجزائر سنة 1991 في بادئ الأمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولت بدورها إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 من أجل الإشراف على المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتدعيم قدراتها الإنمائية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة ومجالات إشرافها ليشمل: [1]

- ❖ حماية طاقات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الموجودة وتطويرها؛
- ❖ ترقية الشراكة والإستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ❖ ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ ترقية المناولة؛
- ❖ التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ❖ تحسين فرص الإستفادة من العّقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- ❖ إعداد الدراسات القانونية وتنظيم القطاع؛
- ❖ إعداد الدراسات الإقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- ❖ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- ❖ تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الإقتصادية؛
- ❖ تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية؛
- ❖ تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

وفي هذا الإطار وتجسيدا لأهدافها أنشأت الوزارة العديد من المؤسسات والهيئات المتخصصة وذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونذكر منها: [2]

1 – **مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** تعرف المشاتل حسب المشرع الجزائري: " أنها مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تنشأ تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة".

---

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 2010-2011، ص ص: 97، 98.

[2] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

حيث تتكون من: [1]

أ – **المحضنة:** هيكل دعم يتم التكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

ب –**ورشة ربط:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

ج – **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

لتصب جميعها في تحقيق الأهداف التالية: [2]

- ❖ تنويع وتوفير جميع أشكال الدعم والمساعدات مع المحيط المؤسساتي؛
- ❖ تشجيع المؤسسات المبتكرة ودعم منشئي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة في جميع الميادين؛
- ❖ العمل على توفير المؤسسات المرافقة لهذه المشاريع بصفة عامة.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة سابقا تقوم حاضنات الأعمال بالوظائف التالية:

- ❖ التكفل بدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة زمنية معينة؛
- ❖ توفير المحلات المناسبة لإحتياجات المشاريع وتسييرها؛
- ❖ العمل على تقديم النصائح والإرشادات في جميع الميادين؛
- ❖ تدريب أصحاب المشاريع والعمال على مختلف مبادئ وتقنيات التسيير.

2 – **مراكز التسهيل:** حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي في فيفري 2003، وهي عبارة عن مؤسسات ذات طابع إداري لها شخصية معنوية و تتمتع بالإستقلالية المالية، كما تعمل على تطوير ثقافة المبادرة، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، تقليص أجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها وإستردادها، ومحاولة تثمين البحث من خلال توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومختلف مراكز البحث ومؤسسات التكوين، والأقطاب التكنولوجية والصناعية. [3]

وتهدف هذه المراكز إلى:

- ❖ حث أصحاب المشاريع على الإستفادة من تقنيات التكنولوجية المعاصرة وتطويرها؛
- ❖ تخصيص شبابيك لخدمة منشئي المشاريع؛
- ❖ محاولة توطيد العلاقة بين منشئي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث، من أجل مرافقة هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني والدولي؛
- ❖ إنشاء مركز معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] بن مسعود أدم، **الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2011-2012**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، ص: 188.

[2] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

[3] وليد بولغب، **التجربة الجزائرية في إنشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني عشر، ص: 184.

وتقوم مراكز التسهيل بجملة من الوظائف تتمثل في: [1]

- ❖ دراسة ومراجعة الملفات؛
- ❖ تكوين أصحاب المشاريع في جميع المجالات ومرافقتهم لتجاوز المشاكل التي يمكن الإصطدام بها؛
- ❖ تقديم جميع أشكال الدعم لهذه المشاريع وفي جميع القطاعات؛
- ❖ خلق جو عمل ملائم ومناسب يسمح باتصال أصحاب المشاريع بمراكز البحث والتطوير لتوجيههم؛
- ❖ دعم القدرات التنافسية.

3 – **المجلس الوطني الإستشاري:** هو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ومن مهامه: [2]

- ❖ ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين حول المسائل ذات المصلحة الوطنية التي تتعلق بالتطوير الإقتصادي، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة؛
- ❖ تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة، وجمع المعلومات الإقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية؛ ومنظمات أرباب العمل ، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع.

ثانيا – **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:** بموجب المرسوم التنفيذي رقم96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولي متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل، وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتهدف إلى: [3]

- ❖ تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته؛
- ❖ تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
- ❖ خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الإستثمارية؛
- ❖ المتابعة والإشراف على الإستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على إحترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة؛

---

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

[2] غرداين حسام، وآخرون، **آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة "جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد3 ديسمبر 2017، ص: 231.

[3] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

- ❖ تدعيم وتقديم الإستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛
- ❖ إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع لإنجازها وإستغلالها؛
- ❖ التخفيف من حدة البطالة؛
- ❖ تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
- ❖ تنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب؛
- ❖ الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة.

ثالثا – **وكالة ترقية ودعم الإستثمار APSI والوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار ANDI:** قامت الدولة بإنشاء APSI ثم جاءت ANDI وذلك كما يلي:

1 – **وكالة ترقية ودعم الإستثمار:** أنشئت هذه الوكالة لترقية ودعم الإستثمار وهي هيئة حكومية بناء على المرسوم 93–12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الإستثمارية من خلال تسهيل إجراءات وتقليص مدتها حيث حدد بأجل لا يتعدي 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة مشاريعهم وتوفير جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات، وكذلك التوجيهات ذات الطابع الإقتصادي، التشريعي، القانوني والإجتماعي....الخ وتهتم هذه الوكالة بالمهام التالية:

- ❖ ترقية ومتابعة الإستثمارات؛
- ❖ تقييم الإستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الإمتيازات؛
- ❖ التكفل بالنفقات المتعلقة بالإستثمارات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية؛
- ❖ تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
- ❖ إعداد الإحصائيات حول الإستثمارات؛
- ❖ منح الإمتيازات المتعلقة بترقية الإستثمارات؛
- ❖ مراقبة سير عمل الإستثمارات.

ونتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل الوكالة تم استبدالها بالوكالة الوطنية للإستثمار ANDI في سنة 2001.[1]

2 – **الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار:** نظرا لبعض الصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الإستثمارية، ومن أجل تجاوزها ومحاولة إستقطاب وتوطين الإستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات سنة 2001 بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، جاءت

[1] مشري محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

لتنوب عن وكالة ترقية ودعم الإستثمار، تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:[1]

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الإستثمارات؛
- إستقبال المستثمرين المقيمين والغير مقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالإستثمار؛
- منح المزايا المرتبطة بالإستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- التأكد من إحترام الإلتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

رابعا – **صندوق ضمان القروض:** يعتبر صندوق ضمان القروض مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يديره مدير عام ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي الوزارات، وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت إنطلاقته الفعلية في مارس 2004، وذلك بإعلان رئيس الجمهورية عند إفتتاحه للجلسات الوطنية الأولى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن إنشاء (FGAR) برأس مال قدره 30 مليار دينار جزائري، وهو مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية، وتتكون مخصصاتها من مساهمة الدولة، ويعتبر إنشاء الصندوق بمثابة نقطة بداية لترقية هذا القطاع باعتباره أول أداة مالية متخصصة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمر بجملة من المراحل والميكانيزمات يمكن حصرها في النقاط التالية: [2]

- تقديم طلب القرض إلى البنك من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم شهادة ضمان القرض من طرف الصندوق لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دفع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لعلاوة سنوية خلال مدة القرض للصندوق؛
- قيام الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها في حالة عدم القدرة على التسديد.

ولعل أهم أهداف الصندوق تتمثل في:

- تسهيل الحصول على القروض الضرورية للإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضمان تسديد القروض البنكية المستفاد منها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للضمانات التي يطلبها البنك؛
- معالجة أحد أهم مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الضمانات)؛

[1] غرداين حسام، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 232، 233.

[2] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 123، 124.

❖ التحول من دور الدولة المانحة للأموال إلى الدولة الضامنة للقروض.

خامسا – **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر:** وذلك كما يلي:

1 – **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**

أنشأ بموجب المرسوم 16التنفيذي رقم 04 المؤرخ في 22 جانفي2004.[1] وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تقع تحت وصاية رئيس الحكومة، في حين تخضع متابعة نشاطات الوكالة للوزير المكلف بالتشغيل، وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها. [2]

ومن بين مهامه أو أهدافه ما يلي:[3]

❖ دعم و مرافقة المقاولين و تقديم النصائح و المساعدة التقنية لانجاز مشاريعهم؛

❖ تقديم قروض بنسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد بينما الفارق تتحمله الخزينة العمومية؛

❖ منح سلفة بدون فائدة قدرها % 25 من كلفة المشروع ،اذا كانت هذه الأخيرة تتراوح بين 100.000دج إلى 400.000 دج، و قد ترفع هذه النسبة الى% 27 إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة (الجنوب أو الهضاب العليا) وإذا كان المستفيد حاملا لشهادة معترف بها؛

❖ تقديم سلفة بدون فائدة مقدرة ب % 90 من الكلفة الإجمالية للمشروع و التي لا يمكن أن تتعدى 30.000 دج.

2 – **صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر:** يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، يتولى رئاسته أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية عن طريق الإنتخاب بين أعضاء مجلس الإدارة، ويحل محل صندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة، ويتكفل بتسيير دفع الإشتراكات من المستفيدين من القرض المصغر والمؤسسات المالية، ويكون بمثابة ضمان للقروض المصغرة الممنوحة لأصحاب المشاريع الحاصلين على الإعانات بالإضافة إلى تغطية جميع مستحقات الديون وفوائدها بناء على طلب من ANGEM الممنوحة من المؤسسات المالية في حالة تعثر المشاريع في حدود85%من قيمة القرض. [4]

سادسا – **لجان دعم وترقية الإستثمارات المحلية ووكالة التنمية الإجتماعية:** وذلك على النحو التالي: [5]

1 – **لجان دعم وترقية الإستثمارات المحلية:** هي لجان انشئت سنة 2004، تنشط على المستوى المحلي،

---

[1] رزاز رتيبة، بن عمروش فائزة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص: 6.

[2] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[3] رزاز رتيبة، بن عمروش فائزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 6، 7.

[4] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

[5] منير لحواج، **اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة " الهند ،اليابان والجزائر** ، دراسات مجلة علمية محكمة، جامعة الأغواط، العدد الإقتصادي رقم 20– مايو 2013، ص: 92.

مكلفة بتوفير المعلومات للمستثمرين فيما يخص المناخ الإستثماري وميادين المواقع المخصصة لإقامة الإستثمار، كما تقوم بتخصيص الأراضي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التقارير الخاصة بهذه الأراضي لأصحابها.

2 – **وكالة التنمية الإجتماعية:** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تم إنشاؤها سنة 1994 وتهدف إلى تقديم القروض المصغرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية وتحسين مستوى معيشة الأفراد والتقليل من ظاهرة الفقر، وتخضع الوكالة للإشراف المباشر لرئيس الحكومة وتقوم الوكالة بالمهام التالية:

- ❖ تقديم القروض المصغرة لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة بغرض توفير العتاد والمواد الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية؛
- ❖ المساهمة في تطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية وتشجيع المهن؛
- ❖ تمويل الإستثمارات التي لها منفعة إقتصادية وإجتماعية وتستعمل في إنجازها أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع العمل على تحسين مستويات المعيشة والقضاء على أفة الفقر والتخفيف من حدة البطالة؛
- ❖ بالإشراف على البرامج التي تهدف إلى إنشاء العمل الذاتي لصالح فئات البطالة التي لا يمكنها الإستفادة من جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. [1]

سابعا – **الصندوق الوطني للتامين على البطالة:** تم إنشاؤه في ماي 1994. وفق المرسوم التشريعي 94-11 المتعلق بتأمين البطالة لصالح الأجراء الفاقدين لمناصبهم بطريقة غير إرادية، ويأخذ صفة المؤسسة العمومية ذات الطابع الإجتماعي، وهو مكلف بتخفيف العواقب الإجتماعية الناتجة عن التشريعات الجماعية للعاملين في القطاع الإقتصادي بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي. ويقوم بالمهام التالية : [2]

- ❖ تعويض البطالة، حيث يدفع الصندوق تعويضا بنسبة 1.5 % من مجموع 34.5 % المتمثلة في حصص؛
- ❖ الإشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل و العمال في ظل النظام الإجتماعي؛
- ❖ إعادة إدماج البطالين إبتداء من سنة 1998 عن طريق دعم البحث عن العمل و دعم العمل الحر؛
- ❖ التكوين التحويلي الذي يمكن البطال من إكتساب مؤهلات جديدة تنمي قدراتهم للإندماج مجددا في الحياة العملية.

مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات إبتداء من سنة 1998 بالقيام بما يلي:

- ❖ دراسة و تشخيص الأسواق؛
- ❖ عمليات المتابعة و التكوين في مجالات التسيير؛

---

[1] منير لحواج، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[2] قشيدة صورايا، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .– دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات – "فينالياب"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011-2012، ص: 70.

- ❖ المساهمة في رأس مال المؤسسات؛
- ❖ إستحداث أنشطة للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة.

5.I دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية للفترة 2005- 2016:

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة، وبعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في منتصف الثمانينيات حيث وصل سعر البرميل النفط إلى أدني مستوياته، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فقد تأثر إقتصادها كثيرا من جراء هذا الإنخفاض في أسعار النفط، لذلك فقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات بهدف تنويع مداخليها من العملة الصعبة، وذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها. [1]

1.5.I تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2005-2011:

لدراسة العلاقة التي تربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات يكون من خلال الجدول التالي:

- **جدول07: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2005-2011.**

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	342788	376767	410959	519526	587494	619072	659309
نسبة التغير%	%9.53	%9.91	%9.07	%26.41	%13.08	%5.37	%6.5
الصادرات خارج المحروقات	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062
نسبة التغير%	%16.13	%17.53	%11	%42	% -46	%52	%41

sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°08 - N°10 - N°12 - N°14 - N°16 - N°18 - N°20.
CNIS, série 2005-2015, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, p : 1-5.

بالنظر لتطورات الوضع في الجدول أعلاه فان الملاحظ في ذلك أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع تطورات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لها تأثير يمكن أن يوصف بالطفيف، حيث تطور خلال الفترة 2005-2011 تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يقارب 659309 مؤسسة، بما نسبته 6.5% في سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2010، كما عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

[1] أبو بكر بوسالم، عطاء الله بن طيرش، **دراسة واقع وآفاق تنافسية صادرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص: 304.

تطورا يمكن أن يوصف بالبطيء خلال نفس الفترة بما نسبته 41% في سنة 2011 بالمقارنة مع سنة 2010، دون إهمال التراجع بين عامي2008 و2009 في ظل أزمة الرهن العقاري، كل هذه المعطيات تعكس وجود علاقة ترابط ضعيفة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصادرات خارج قطاع المحروقات، ومن أهم أسباب ذلك الإهتمام الكبير بهذه المشروعات خصوصا مع وضع قانون ينظم حقيقة هاته المؤسسات في سنة 2001.

2.5.I تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2012-2016: يكون ذلك من خلال دراسة الجدول التالي:

- **جدول08: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورات الصادرات خارج المحروقات للفترة 2012-2016.**

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	687386	747934	820738	896811	1014075
نسبة التغير%	%7.97	%8.2	%8.72	%7.49	%13.07
الصادرات خارج المحروقات	2062	2014	2582	2063	1781
نسبة التغير%	-	%-5.42	%39.52	%-20.1	%-9.55

sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30.
CNIS, série 2005-2015, Évolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, p : 1-5.
CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, p : 18.

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه فإن الأمر لا يختلف كثيرا عن الفترة السابقة من الدراسة من حيث تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة لأخرى حيث بلغت نسبة التطور من سنة2012-2016إلى 13.7% في سنة 2016 بالمقارنة مع سنة 2015، في حين عرفت الصادرات خارج المحروقات تقهقرا واضحا حيث لم تتجاوز ال 7% طوال سنوات الدراسة بل إنخفضت بما نسبته 9.55% في سنة 2016 بالمقارنة مع سنة 2015 بالرغم من إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 8.5% في نفس الفترة وهذا ما يؤكد تراجع وعدم إستمرار فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي خارج المحروقات، وكذا فشل مخططات الحكومة في الدفع بهذه المشروعات نحو التجارة الخارجية بشكل فعال خلال السنوات الأخيرة.

II. التصدير في الجزائر:

إن التصدير في الجزائر يرتكز أساسا على قطاع الطاقة الذي يعتبر المورد الرئيسي للعملة الصعبة، والمحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

II.1 مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات:

يمثل قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري 1/3 الناتج الإجمالي، ويمده 2/3 إيرادات الموازنة و 98% من إيراداته الخارجية، ويجمع معظم المحللين على أن السلطات الجزائرية لم تتمكن من إيجاد الآلية الناجعة التي تمكنها من تحرير الإقتصاد الجزائري، حيث لم تستطيع تقليص الإرتباط الوثيق بين ميزانية الدولة وسعر البرميل. [1]

II.1.1 مخاطر التبعية للقطاع النفطي: إن هذه التبعية المتزايدة تجعل إقتصاد الجزائر مهدد بتدهور عوائد هذه الصادرات ويترتب عليها جملة من المخاطر نذكر منها: [2]

- **مخاطر تقلبات الأسعار والأزمات المالية:** إن الإعتماد على ريوع الصادرات النفطية يؤثر في المداخيل من العملة الصعبة والتي تستعمل في إقتناء المستلزمات الإستهلاكية من الخارج واللوازم من وسائل الإنتاج، وقد أدت الإنخفاضات المفاجئة في أسعار النفط إلى إحداث أثر سلبي على الإقتصاديات النفطية، فقد أدى هذا التدهور إلى التأثير على توازن ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الإقتصادي وسجل عجز في الناتج المحلي الإجمالي.
- **مخاطر فقدان الإستقلال الإقتصادي للدولة:** بفعل المضايقة التي تمارسها الشركات الكبرى للدول الصناعية على دور الدولة في وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها.
- **مخاطر نضوب المخزون النفطي وإرتفاع تكاليف الإنتاج:** إن الموارد النفطية هي طاقة غير متجددة ومعرضة للنضوب نتيجة عمليات الإستخراج المستمر، لذا يتوجب الإستهلاك الأمثل لهذه الإحتياطات التي تتأثر إيجابا بعمليات الإكتشاف والتنقيب من أجل تعزيز المخزون الإحتياطي.

II.1.2 تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات: تتركز الصادرات الجزائرية في قطاع واحد وهو قطاع المحروقات الذي يسيطر على أغلبية الصادرات الجزائرية نحو الخارج. ولدراسة مدى تبعية الصادرات الجزائرية للمحروقات نتطرق إليها في الجدول التالي:

---

[1] سليمة طبابيية، وردة سعيدي، **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، اكتوبر 2014، ص: 9.

[2] المرجع نفسه، ص: 10.

جدول 09: الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2017.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	حصة	تطور
الاغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	348	1.13	%6.42
الطاقة وزيوت الشحم	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	32864	93.84	16.45%
المواد الخام	170	94	161	168	109	106	84	84	73	0.29	13.10%
نصف المنتجات	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1384	4.5	4.77%
المعدات الزراعية	-	1	-	1	-	2	1		0.26	-	-
سلع المعدات الزراعية	42	30	35	32	28	16	19	54	74	0.18	37.04%
السلع الاستهلاكية الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	19	20	0.06	5.26%
مجموع الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	34763	100	15.78

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار . www.andi.dz/index.php /ar/statistique/ bilan-du-commerce-extérieur

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي: [1]

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2017 بحصة **%94.54** من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها **%16.45** مقارنة بسنة 2016. الصادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية بـ**5.46 ٪** من القيمة الإجمالية للصادرات ما يعادل **1.89 مليار دولار** والتي سجلت زيادة قدرها 5.21% مقارنة بسنة 2016.

وهذا بالإضافة إلى أن مجموعة المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات تشمل أساسا:

-نصف المواد التي تمثل حصة **3.98%** من الحجم الاجمالي للصادرات، ما يعادل **1.38 مليار دولار أمريكي.**

-السلع الغذائية بحصة **1%** أي بـ **348 مليون دولار أمريكي.**

-المواد الخام وسلع المعدات الصناعية بحصة مطلقة بنسبة**0.21%.**

-السلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص مرتقبة بـ**0.06%.**

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. www.andi.dz/index.php /ar/statistique/ bilan-du-commerce-extérieur

II.2 واقع التصدير خارج المحروقات التحديات والعراقيل:

يواجه قطاع التصدير في الجزائر عدة عراقيل وتحديات تحد من حجم الصادرات خارج المحروقات، وبقي الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع واحد ووحيد للتصدير والمتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المورد الأساسي الجاذب للعملة الأجنبية، والمحرك الأساسي لعجلة التنمية الإقتصادية.

II.2.1 واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر: من أجل إعطاء نظرة أوضح وأشمل لواقع التصدير في الجزائر نقوم بدراسة الجدول التالي:

جدول 10: الصادرات خارج المحروقات للفترة 2008-2016.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2582	2063	1781
إجمالي الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883
النسبة	2.44	2.35	2.67	2.8	2.86	3.09	4.11	5.45	6.16

sources : CNIS, sériNe 2005-2015, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, p : 1- 5.

CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie,p :18.

يلاحظ من خلال الجدول سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات بنسب تفوق 94%من إجمالي الصادرات، وهو ما يدل بأن الجزائر طيلة فترة الدراسة من 2008 - 2016 لم ترقى منتجاتها الصناعية على إختلافها إلى مستوى التصدير. بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات لم تتعدى نسبة 6%. وهذا ما يعني بأن الإقتصاد الجزائري مازال يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات المنتجة لمختلف السلع في تمويل الإقتصاد. الأمر الذي يعرض الإقتصاد الوطني لمخاطر كثيرة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق العالمية

II.2.2 مشاكل التصدير في الجزائر خارج المحروقات: إن التأكيد على الطابع الإستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للإقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات، ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له. فالمرحلة الطويلة من الإستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في إقتصاديات كل بلد، أدى إلى الإعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الإستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الإقتصاديين، مما أدى بالإقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير. هذا ما يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر إنطلاقا من زوايا عدة: [1]

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)**. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2002/01، ص: 12.

1 – المشاكل على المستوى الجزئي: تتمثل أساسا في:

- ✓ غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- ✓ تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الإختلاف؛
- ✓ عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛
- ✓ عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- ✓ غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والإبتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي؛
- ✓ هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها: تحرير المتبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والإتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الإقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سليلة المنظمة العالمية للتجارة؛

كل هذه التراكمات السلبية مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى ما سبق، هناك مواطن ضعف كثيرة أخرى تشرح إختلال المؤسسة الجزائرية (العمومية والخاصة) في مجال التصدير، وتتمثل في: [1]

❖ **إنعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة:** يلاحظ غياب كلي في بعض المؤسسات هياكل تتكفل بوظيفة التصدير(التسويق الدولي، المصلحة القانونية المختصة،...). تمتد جذور ضعف هذه الوظيفة إلى ضعف مصالح البيع في السوق الوطنية، وهذا ما يفسر لنا ما كان عليه الوضع في السابق، حيث كان الطلب أكبر من العرض (إقتصاد الندرة) مما أدى إلى غياب ضرورة تطوير مصالح بيع فعالة أو بالأحرى إهتمام بوضع مصلحة للتسويق تعمل على دراسة السوق وسلوك المستهلك، وكذا وضع حيز التنفيذ سياسة لمنتج وسياسة للسعر وسياسة للتوزيع وكذا إستعمال تقنيات الإتصال التجاري والتي أصبحت ضرورة في الوقت الحاضر.

❖ **إنعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع:** حيث كان هناك غياب شبه كلي لقنوات التوزيع خاصة ترتكز على الجانب التصديري، كما تسجل إنعدام خدمات ما بعد البيع. وعليه فالصادرات من منتجات الإستهلاك الجاري أو السلع الصناعية لا يمكن تحقيقها دون وضع حيز التنفيذ، مصلحة لخدمات

[1] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

ما بعد البيع تقدم من قبل المؤسسة المصدرة أومن خارج المؤسسة. إن الخدمة ما بعد البيع يمكن أن تكون منظمة بطريقة فعالة أو غير فعالة، وذلك يتوقف على درجة وجود أو عدم وجود ضعف وقوة المنافسة التي تسود السوق الوطنية.

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للإقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية التي تؤهله لأن يتنافس ويكتسب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، وبالمقابل الإرتفاع المستمر نسبيا في حصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية إلى الإنتاج الوطني.

2 – المشاكل المرتبطة بالمحيط الإقتصادي: تتمثل في:

✓ وجود تشابك كبير في الأسواق الوطنية والخارجية مما أدى إلى غياب إستراتيجية واضحة للتصدير، وغياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الإقتصاديين وميلهم الشديد للإستيراد بسبب إرتفاع الربح وسرعته وتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير، ضعف ميزانية البحث والتطوير وعدم الإستعمال الأمثل للتكنولوجيا حال دون إيجاد منتوج قادر على المنافسة الأجنبية؛ [1]

✓ إنعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الإنعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني؛

✓ سوء إستخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، تغليف. عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة، ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وإرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية، والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة، وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى. [2]

3 – المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي: يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية: [3]

✓ التداخل في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات ما تمخض عنه تضارب في الأرقام وصعوبة في تقييم وضعية القطاع التصديري، وعدم توفر معلومات قانونية دقيقة تسهل إتخاذ القرار، وسوء إستخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.

[1] سليمة طبابيية، وردة سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[2] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[3] سليمة طبابيية، وردة سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

III. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار بديل لتعويض الصادرات في الجزائر:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي بادرت إلى تبني جملة من الإصلاحات والإجراءات القانونية بهدف توفير المناخ المناسب لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي تحقيق الإستمرارية والمحافظة على حصصها السوقية من جهة والولوج إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى.

1.III الإجراءات والقوانين المتخذة من قبل الجزائر لترقية الصادرات: تتمثل الإجراءات والقوانين لترقية الصادرات في الجزائر فيما يلي:

شكل 17: الإجراءات والقوانين المتخذة من قبل الجزائر لترقية الصادرات.

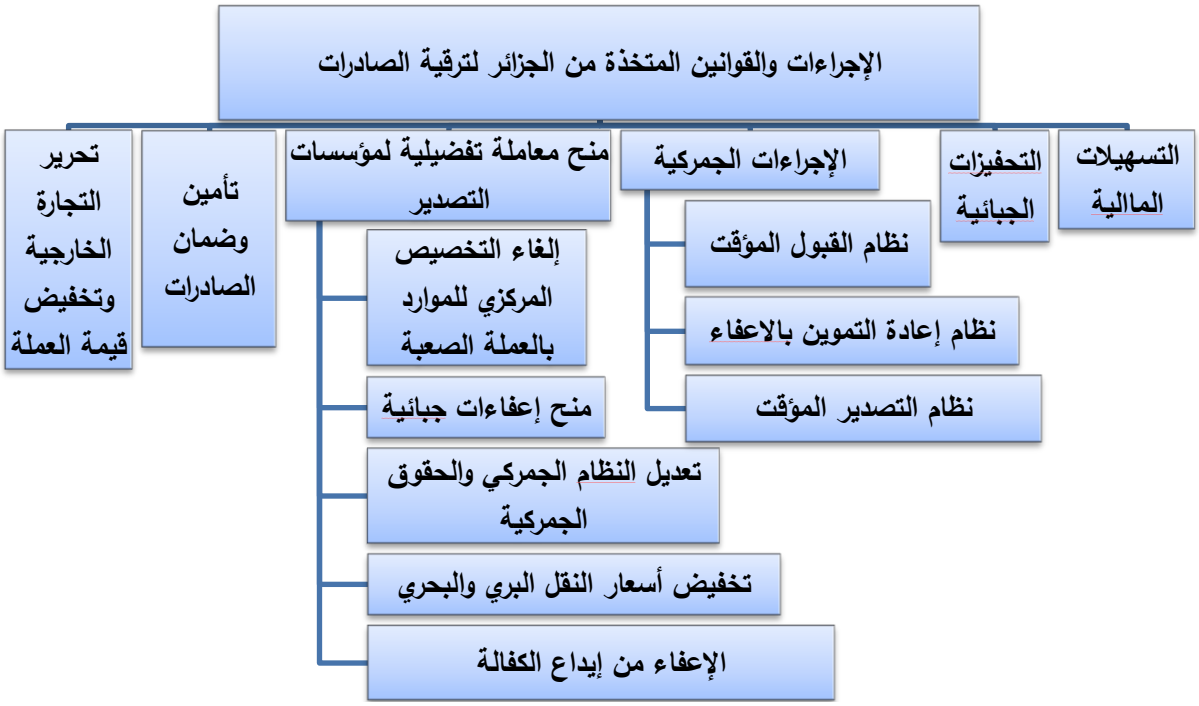

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

1 – حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** . دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012-2013.

2 – العلواني عديلة، وآخرون، مداخلة حول: **دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر** . ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

3 – خامد مصطفى، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة (2011-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015- 2016.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي: [1]

1 – **التسهيلات المالية:** بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضاً مصدري الخدمات، ومن جانب آخر تم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات.

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير وإستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير إستيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه إنه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بالنسبة 50% من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية. إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين ببعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب 80% من نفقات النقل ومنح 5 دج لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة 80% للمعارض الدولية و80 % لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.

2 - **التحفيزات الجبائية:** لقد جاء إصلاح النظام الضريبي كنتيجة حتمية لمختلف السلبيات التي ميزت النظام الضريبي السابق، إلى جانب التطورات التي عرفتها الجزائر من خلال الإصلاحات الإقتصادية والتحول إلى نظام إقتصاد السوق، وقد سعى هذا الإصلاح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من بينها تحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، ولقد عرف قانون المالية 1991 الصياغة الكاملة لهيكل النظام الضريبي الجديد ولم يبدأ تنفيذه إلا بداية من سنة1992، والذي عرف تغيرات جوهرية تعلقت بينية النظام الجبائي برمته، وفي هذا الإطار تم إلغاء الضرائب القديمة وإنشاء ضرائب جديدة تتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على القيمة المضافة TVA. [1]

3 - **الإجراءات الجمركية:** تجسدت هذه التحفيزات من خلال تعديل الأنظمة الجمركية بموجب القانون رقم 98-10 المتعلق بقانون الجمارك والذي شمل على مجموع من الأنظمة منها: [2]

[1] العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

[2] خامد مصطفى، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة (2011-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015- 2016، ص ص: 38، 39.

- **نظام القبول المؤقت:** المنصوص عليه في المادة 174 بحيث يسمح بقبول البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ذات الطابع الإقتصادي وحددت المادة 180 هذه البضائع.
- **نظام إعادة التموين بالإعفاء:** المنصوص عليه في المادة 186 والذي يسمح بإعفاء البضائع المتجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية من دفع الحقوق والرسوم عند الإستيراد إذا إستعملت مع سلع محلية لغرض التصدير النهائي.
- **نظام التصدير المؤقت:** المنصوص عليه في المادة 193 بحيث يسمح بالتصدير المؤقت للسلع المعدة لإعادة إستردادها لهدف معين وفي أجل محدد إما على حالتها أو بعد تحويلها، وغالبا ما تستفيد المؤسسات من هذا النظام لغرض المشاركة في المعارض والتظاهرات الإقتصادية.

أما من الناحية العملية فبادرت إدارة الجمارك بفحص السلع في موطن إقامة المصدر، وإيداع التصريح التفصيلي قبل شحن البضائع وأخيرا إلغاء رخص التصدير باستثناء بعض المواد كالأبقار المنتجة، نبات النخيل والأشياء التراثية.

4 – **منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير:** تتمثل في التدابير التالية: [1]

- **إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة:** بموجب التعليمة رقم 20–94 المؤرخة في1994/04/12 إعترفت السلفة بحرية الأعوان الإقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الإستيراد المعمول بها سابقا، وألغي هذا التميز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والإستيراد.
- **منح إعفاءات جبائية:** حيث أعفى قانون الملية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة، أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزافي، إضافة إلى إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.
- **تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية:** تم إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة 120 % إلى 60 %، ثم انخفضت النسبة القصوى من 50% إلى 45% سنة 1997 ثم إلى 40% سنة1998 وهكذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة 10% سنويا ابتداء من 1994 إلى1997 .

أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم98 /10 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما:

- ✓ نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.
- ✓ نظام إعادة التموين بالإعفاء.

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

- **تخفيض أسعار النقل البري والبحري:** ويجري في التسديد بالدينار إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع سيفCIF وبالعملة الصعبة اذا تبنت الأطراف صيغة FOB ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي.
- الإعفاء **من إيداع الكفالة:** وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة1997 ويمس النشاطات التالية: [1]

✓ السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل؛

✓ السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير؛

✓ الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة؛

✓ الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير.

✓ إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم94-90 المؤرخ في 1994/04/10 والمتعلق بالرقابة على نوعية المنتوجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم431/97 المؤرخ في 1997/11/16 لم يعد المصدر مجبرا على إستخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي.

5 - تأمين وضمان الصادرات: فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد للتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار، (CAGEX)الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، إضافة للمشاركة في المعارض الدولية وإستكشاف أسواق جديدة. [2]

6 - تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة: إن تخلي الجزائر على نهجها الإقتصادي المخطط مركزيا بعد فشلها في تحقيق التنمية وإتباعها لنهج إقتصاد السوق حتم عليها إجراء إصلاحات عميقة والتي تحتاج إلى مرحلة إنتقالية تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما من خلال برامج الإصلاحات الإقتصادية التي تقترحها، والتي يكون فيها لتحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة المحلية دورا محوريا، حيث يكون من بين الأهداف التي تصبو إليها الدولة من وراء ذلك هو تنمية وتنويع الصادرات الوطنية خارج المحروقات. وذلك كما يلي: [3]

أولا: **تحرير التجارة الخارجية:** في أعقاب أزمة النفط لسنة 1986 والتي أفرزت إختلالات عميقة في الإقتصاد الوطني والذي من بينه الإنخفاض الكبير في قيمة الصادرات الوطنية، مما دفع بالجزائر إلى التفكير في إصلاح قطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات السابقة المتخذة في ظل الإحتكار، وذلك بتبني سياسة تجارية خارجية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات دولية توحي أنه لا مجال للإنغلاق والإعتماد

[1] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[2] العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[3] المرجع نفسه، ص: 8، 9.

على قطاع أحادي وغلق المجال أمام القطاع الخاص، حيث كان من بين الأهداف التي كانت تصبو وغلق إليها الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلتها للاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية هي تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية، وهذا لزيادة كفاءة إستخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وعصرنته من حيث الفن الإنتاجي وتدنية التكاليف، وتنويع الإنتاج، وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: **تخفيض قيمة العملة:** وقد شهد نظام الصرف في الجزائر منذ سنة 1986 تعديلات عديدة تزامنت أغلبيتها مع الإصلاحات الإقتصادية، وكان الهدف منها إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري قبل هذه التعديلات أدى إلى عجز الحساب الخارجي للدولة، ولقد كان الهدف من وراء هذه التعديلات هو القضاء على العجز عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات عن طريق إعطاء سعر حقيقي لقيمة الدينار، يتناسب وهذا الهدف.

2.III الهيئات الداعمة لرفع الصادرات خارج المحروقات:

سخرت الجزائر مجموعة من الهيئات والتي تسعى إلى رفع الصادرات في الجزائر والمتمثلة فيما يلي:

شكل18: الهيئات الداعمة في رفع الصادرات خارج المحروقات.

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على:

1 – بن طيرش عطاء الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016-2017.

2 – قرين ربيع، عكون شراف، **استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر**. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، العدد الخامس، جوان 2017.

3 – الجريدة الرسمية ، **المادة 19، 20، الأمر رقم 03-04**، المؤرخ في: 20 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 20 يوليو 2003 والمتضمن ترقية الصادرات، العدد 43.

4 – العلواني عديلة، وآخرون، مداخلة حول: **دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

5 – حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**. دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012-2013.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي:

1 – وزارة التجارة: تعد وزارة التجارة المؤسسة الأولى التي تعمل على تنمية الصادرات غير النفطية، وفي هذا السياق جاء المرسوم التنفيذي رقم 08-266 المؤرخ في 19 أوت 2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 02-454 المؤرخ في 21 ديسمبر 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، حيث نص في المادة الثالثة بتكليف المديرية العامة للتجارة الخارجية بما يلي: [1]

- ❖ إقتراح كل الإستراتيجيات في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات وضمان متابعة ذلك؛
- ❖ المبادرة بالأدوات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية والمشاركة في إعداد ذلك؛
- ❖ تنشيط النشاطات التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف وحفزها عبر الهياكل المناسبة؛
- ❖ تحضير الإتفاقيات التجارية الدولية أو المساهمة في إعدادها والتفاوض بشأنها؛
- ❖ تنشيط الهياكل والفضاءات الوسيطية التي لها مهام في مجال ترقية المبادلات وتوجيه أعمالها؛
- ❖ ضمان تنفيذ الإتفاقيات التجارية ومتابعتها، لاسيما علاقات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- ❖ تصميم نظام للإعلام حول المبادلات التجارية الخارجية.

وتضم أربع (04) مديريات، وفي إطار ترقية الصادرات تختص مديرية المبادلات التجارية والتظاهرات الإقتصادية وقد كلفت في إطار المرسوم المذكور بما يلي:

- متابعة الصادرات وترقيتها؛
- متابعة عمليات الإستيراد؛
- المبادرة بكل التدابير الرامية إلى ترقية الصادرات وتنويعها وإقتراح ذلك؛
- تنظيم التنسيق في تنفيذ سياسات دعم الصادرات خارج المحروقات؛
- توجيه تنظيم المعارض والمعارض الخاصة للمنتوجات الجزائرية والحث على ذلك إعلام المصالح المعنية الموضوعة لدى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج في مجال ترقية الصادرات.

وتضم هذه الأخيرة (03) مديريات فرعية من بينها المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الصادرات وتكلف بما يأتي:[2]

- ✓ جمع المعطيات القانونية والإقتصادية المتعلقة بالإستراتيجيات الدولية للتصدير وتحليلها متابعة الصادرات وترقيتها؛
- ✓ إقتراح كل التدابير لتحسين تنافسية الإنتاج الوطني الموجه للتصدير؛
- ✓ السهر على تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تدعيم الصادرات وإقتراح كل التدابير لتنسيق وتكييف الإستراتيجية الوطنية للصادرات مع متطلبات السوق الخارجي؛

أما المديرية الفرعية الثانية هي المديرية الفرعية للتظاهرات الإقتصادية وتعنى بما يأتي:

[1] بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص ص: 127، 128.

[2] المرجع نفسه، ص: 129.

- المبادرة والتنظيم والمساهمة في تنفيذ كل العمليات المتعلقة بالتوسع التجاري؛
- تشجيع وتحفيز ترقية الصادرات بتنظيم التظاهرات الإقتصادية.

أما المديرية الفرعية الثالثة فهي المديرية الفرعية لمتابعة الواردات.

2 – الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على الصعيد الوطني وغرف التجارة والصناعة في إطار دوائرها الإقليمية المصالح العامة لقطاعات التجارة والصناعة والخدمات لدى السلطات العمومية وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وبهذه الصفة تضطلع الغرف بالمهام الأساسية الآتية: [1]

- ❖ تمثيل الشركات؛
- ❖ تنشيط وترقية ودعم الشركات؛
- ❖ تكوين وتعليم وتأهيل الشركات؛
- ❖ التحكيم والوساطة والمصالحة.

تعديل أجهزة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة على إثر الإنتقال التدريجي من 20 إلى 48 غرفة تجارية للصناعة وذلك لتغطية حاجيات وتطلعات المتعاملين الإقتصاديين ولاسيما السعي على تقربهم وربطهم بغرفتهم، بموجب إصدار المرسوم التنفيذي 319 رقم 10-94 المؤرخ في 15 محرم عام 1432 الموافق 21 ديسمبر سنة 2010، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم96 في 14 شوال 1416 الموافق 3 مارس سنة 1996 المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، إنتقلت الجمعية العامة للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة سنة 2010 من أكثر من 400 عضوا إلى 219 عضوا، كما إنتقل مجلس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة من 55 عضوا إلى 19 عضوا.[2]

3 – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية : وقد جاء إنشاء هذه الوكالة تطبيقا للمادتين 19 و20 من الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/19، حيث نصت المادة 19: على أنه تنفذ السياسة الوطنية لترقية التجارة الخارجية هيئة عمومية، تسمى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتدعى في صلب النص "الوكالة". [3]

اما المادة 20 فنصت على مهام الوكالة بما يأتي:[4]

- ❖ ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

---

[1] قرين ربيع، عكون شراف، **استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر .** مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، العدد الخامس، جوان 2017، ص: 446.

[2] قرين ربيع، عكون شراف، مرجع سبق ذكره، ص: 447.

[3] الجريدة الرسمية ، **المادة 19، 20، الأمر رقم 03-04**، المؤرخ في: 20 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 20 يوليو 2003 والمتضمن ترقية الصادرات، العدد 43.

[4] الجريدة الرسمية ، **المادة 19، 20، الأمر رقم 03-04**، المؤرخ في: 20 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 20 يوليو 2003 والمتضمن ترقية الصادرات، العدد 43.

- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والإقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- إعداد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والتظاهرات الإقتصادية بالخارج؛
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تنشيط بعثات الإستكشاف والتوسع التجاريين؛
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب؛
- ترقية نوعية العلامة للمنتوج الجزائري بالخارج؛
- يحدد إنشاء الوكالة وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

يمكن أن تقوم الوكالة زيادة على ذلك، بنشاطات مدفوعة الأجر في مجال الإتقان، و في تلقين تقنيات التصدير وقواعد التجارة الدولية، وكذلك كل خدمة أخرى في ميادين تقديم المساعدة، أو الخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة باختصاص الوكالة.[1]

4 – الصندوق الخاص لترقية الصادرات: تم إنشاء الصندوق أساسا من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بموجب قانون المالية لسنة1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير. يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة. وذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج.[2]

5 – **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير:** هي عبارة عن مؤسسة إقتصادية عمومية شركة ذات أسهم، منبثقة من تغيير النشاط الإجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض" أونافكس "والتي أنشأت في سنة 1971 ، وتتمثل مهامها الرئيسة فيما يلي:[3]

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛
- إعانة المتعاملين الإقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية؛
- قوانين وترتيبات التصدير؛
- تحرير مجلات إعلامية إقتصادية وتجارية؛

[1] بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره ص ص: 130، 131.

[2] قرين ربيع، عقون شراف، مرجع سبق ذكره، ص: 448.

[3] المرجع نفسه، ص: 449.

- ❖ تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- ❖ تسيير وإستغلال منشآت قصر المعارض.

6 – الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات: تأسست الشركة الجزائرية لتأمين وضمان خدمات الصادرات وفق مقتضيات الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، وهي شركة تتشكل من مساهمات مجموعة من المؤسسات المصرفية وشركات التأمين وهي على التوالي: البنك الوطني الجزائري، البنك الجزائري الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الشركة الجزائرية لتأمين النقل، الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين، الصندوق المركزي لإعادة التأمين، الشركة الجزائرية للتأمين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

والهدف من إنشاء هذه الشركة يتمثل في ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات (بما فيها الصناعية)، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين إلى إقتحام الأسواق الدولية وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها لهم الشركة، والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بمعلومات واسعة حول الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين سير عمليات التصدير وتفاديا لوقوع خسائر. [1]

ومن بين المخاطر التي تقوم الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بتأمينها ما يلي: [2]

- ❖ المخاطر التجارية: تتمثل في العجز الفعلي عن الدفع من طرف المشتري.
- ❖ المخاطر السياسية: مثل مخاطر الناتجة عن الأزمات الدبلوماسية، والحروب...الخ.
- ❖ مخاطر عدم التحويل: الناتجة عن الصعوبات الاقتصادية أو الأحداث السياسية التي تدفع بالمشتري إلى عدم الدفع أو التأخير في القيام بالدفع.
- ❖ مخاطر الكوارث الطبيعية: مثل الزلازل والفيضانات.

7 – الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية مرسوم تنفيذي 327/96: وتشمل مهامها: [3]

- ❖ ترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ يشارك في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية؛
- ❖ يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية لتسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وزيادتها؛
- ❖ ينشأ ويسير شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الإستيراد والتصدير، ولاسيما بإدراجها في الشبكات العالمية للمعلومات؛

---

[1] بن طيرش عطاء الله، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

[2] المرجع نفسه، ص: 134.

[3] العلواني عديلة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

❖ إضافة على عدة مهام أخرى.

8 – المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية: ويقوم بالمهام التالية: [1]

❖ رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية؛

❖ توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الإقتصاديين على تقييم عملية الإستيراد وترشيدها.

9 – الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين: تم إنشاء هذه الجمعية في 10 جوان 2001 من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر.

وأهم وظائفها: [2]

❖ المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والإقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.

[1] المرجع نفسه، ص : 10.

[2] حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

خلاصة الفصل.

من خلال ما تطرقنا إليه نجد أن الجزائر كغيرها من الدول النامية سعت نحو الإعتماد بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها الكبيرة على تحقيق التنمية الإقتصادية، خصوصا وأن منتجاتها تعتبر وسيلة هامة لدعم وتنمية الصادرات وبالتالي تحقيق العملة الصعبة.

من خلال دراسة واقع الصادرات الجزائرية يظهر لنا جليا مدى تبعية الصادرات الجزائرية لقطاع المحروقات دون غيره من القطاعات إذ أنه تمثل الصادرات الجزائرية من هذا القطاع ما يقارب 95% من قيمة الصادرات، والصادرات الأخرى لا تمثل سوى 5% وهي نسبة ضئيلة جدا، هذا الأمر يجعل من الجزائر عرضة للتغيرات الحاصلة في قطاع النفط العالمي.

يظهر جليا إهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سنها لقانون 2001 الذي يعتبر أول قانون ينظم حقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى سعيها المتواصل نحو تقليل العقبات وتذليل الصعوبات على هاته المؤسسات من خلال إقرارها بمجموعة من الإجراءات والقوانين التي تضمن وتسهل عملها، وكذلك توفيرها لمؤسسات دعم تصاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من خلالها يمكن أن تضمن لها مناخ ملائم تساعدها على تنويع إقتصادها والخروج من التبعية الريعية لقطاع المحروقات، كل هذه الإجراءات والتدابير لم تعطي ثمارها في الواقع وجعلت الإقتصاد الوطني مرتبط بقطاع واحد وهو قطاع المحروقات الذي يعتبر المورد الأساسي الجاذب للعملة الصعبة. لذلك وجب على الجزائر مراجعة سياستها الإقتصادية بعناية للخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنوع الإقتصادي الذي يضمن عدم إنهيار الإقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الفصل الثالث: التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

شهد الإقتصاد التركي في الأونة الأخيرة نموا قويا ومتزايدا نتيجة للسياسات الإقتصادية السليمة والإصلاحات الإقتصادية التي إنتهجتها الحكومة التركية، وبفضل الإصلاحات والسياسات الإقتصادية المنتهجة صار الإقتصاد التركي من أسرع إقتصاديات دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية نموا.

هذا التطور الملحوظ في إقتصاد تركيا جاء كذلك نتيجة الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين أصبحت تحتل مكانة مرموقة في الإقتصاد التركي بل ويمكن إعتبارها المحرك الرئيسي لعجلة الإقتصاد هناك.

على النقيض تماما نجد أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بصورة كبيرة ومطردة على قطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الرئيسي والوحيد الموفر للعملة الصعبة، إذ تمثل صادراته بنحو 95% إلى غاية 97% من إجمالي الصادرات، وهي قيمة كبيرة جدا في دولة تتوفر على إمكانيات هائلة تساعدها على تنويع إقتصادها والخروج من التبعية النفطية، ومن خلال ذلك يتبين بأن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 5% في أقصى الحالات.

وهذا ما يفسر بأن السياسات والبرامج الموضوعة من طرف الحكومة الجزائرية فشلت في تحقيق التوجهات المعلنة والتي تسعى في مجملها على تحقيق التنوع الإقتصادي.

الفصل الثالث: التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

I. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا:

تعتبر تجربة تركيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين التجارب الرائدة في العالم، وهذا نظرا لما حققته في ظرف وجيز على مستوى الإقتصاد التركي إذ يعتبر من بين أسرع الإقتصاديات نموا على مستوى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

1.I النهضة الإقتصادية التركية:

إن تركية من بين الدول التي حققت قفزة إقتصادية كبيرة من بين دول العالم، وهذا نظرا لعدة عوامل ومتغيرات جعلت منها نموذجا للنهضة الإقتصادية للدول النامية.

1.1.I **التطور التاريخي للإقتصاد التركي:** تبنى الإقتصاد التركي خلال العقود الخمسة الماضية أكثر من ست خطط خمسية للتنمية الإقتصادية 1963-1994، وقد حققت تركيا في بداية السبعينات نموا إقتصاديا سريعا، وبمعدل تضخم متواضع وفائض في الحساب الجاري إلا أن أزمة النفط الأولى أدت إلى تدهور في شروط التبادل التجاري ضد صالح تركيا مما إنعكس ذلك بانتقال فائض الحساب الجاري إلى عجز بلغ 3.3 مليار دولار عام 1977 بما يعكس الزيادة الحادة في تكاليف الواردات النفطية مقترنة بالركود في الصادرات وفي تحويلات العمال، أصبحت تركيا نتيجة لذلك دولة مقترضة، وبرزت فيها أزمة الديون بوضوح عام 1977 محدثة حالة عدم توازن في ميزان المدفوعات والذي بلغ 1.8- مليار دولار. [1]

وفي بداية الثمانينات جاء البرنامج الإقتصادي الجديد، سياسات التكييف الهيكلي، وهذا البرنامج يقوم على نهج متطلع إلى الخارج ومتجه إلى إقتصاد السوق مبتعدا عن الإستراتيجية السابقة إلا وهي تدخل الدولة المتجهة إلى الداخل. وأشتمل هذا البرنامج على عدة سياسات إقتصادية، وتعديلات هيكلية في جميع الجوانب الإقتصادية، حيث أكد البرنامج على ليبرالية التجارة الخارجية وإتباع سياسة تشجيع الصادرات وتخفيف القيود على الإستيرادات وإطلاق سعر الصرف الرسمي وإنتعاش مناخ الإستثمارات الأجنبية، وأجري تعديل أخر في عام 1984 وتم إنشاء مناطق التجارة الحرة وأعفيت معظم الإستيرادات من التراخيص ومع نهاية عام 1985 ألغيت القيود الكمية وخفضت أسعار التعريفات. ولقد كان لهذا البرنامج إنعكاس كبير على تحسين الظروف الإقتصادية في تركيا، إلا أن الظروف الخارجية لاقتصاد تركيا لم تكن ملائمة بعض الشيء لسياسات التكييف الهيكلي، كما أن المشكلة السياسية التي واجهتها هذه السياسات، هي تفاقم حدة الديون الخارجية والتي بلغت 42 مليار دولار عام 1990 بعد أن كانت 19 مليار عام 1979 فضلا عن الفوائد المترتبة على هذه الديون. وبذلك تركت أثار سلبية قوية على النمو الإقتصادي التركي حيث كان لقيد العملة الصعبة أهمية واضحة في تشخيص الخطط الخمسية الثلاثة الأخيرة 1979-1994. [2]

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، **الإقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010، ص: 21.

[2] المرجع نفسه، ص: 22.

الفصل الثالث: التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

في بداية التسعينات وبعد فرض الحصار الإقتصادي على العراق الذي كان له أثر كبير على الإقتصاد التركي، إزدادت المشكلات الإقتصادية التي يعاني منها الإقتصاد التركي وتوالت الحكومات الحاكمة والتي لم تتخذ برامج وإجراءات قوية لوقف حالة المديونية الخارجية والداخلية بل إزدادت هذه المديونية إلى 104 مليار دولار عام 2001، وغالبا ما كانت هذه الديون لا تذهب للأغراض الإستثمارية وإنما لأغراض أخرى فضلا عن إرتفاع نسبة التضخم مما أدى ذلك إلى حدوث أزمات إقتصادية كبيرة في تركيا مطلع هذا القرن كانت أولها في تشيرين الثاني عام 2000 ثم في شباط 2001 ولقد هزت هذه الأزمات الإقتصاد التركي، وبدأت بعد ذلك الحكومة التركية إتخاذ إجراءات عديدة وقاسية من أجل وقف هذه الأزمات ومحاولة تجاوزها. ولفهم كل هذه التطورات أكثر نتطرق إلى الملامح الأساسية العامة للإقتصاد التركي وذلك كما يلي:[1]

شهد قطاع التصنيع في تركيا نموا كبيرا منذ عام 1950 لكن في أوائل التسعينات شكلت الزراعة تقريبا نصف قوة العمل، وكان لنفوذ الحكومة دورا كبيرا على الإقتصاد التركي وتملك العديد من الصناعات المهمة. في منتصف التسعينات عانى الإقتصاد من عجز ميزاني كبير حيث إرتفع معدل التضخم السنوي إلى 150% وإستجابة لذلك قامت الحكومة على الفور بإجراء سياسة التقشف التي شملت تعجيل عملية برنامج الخصخصة وزيادة سعر السلع المنتجة أو المباعة من قبل مؤسسات حكومية.

- ✓ **الناتج القومي:** إجمالى الناتج المحلي لتركيا GDP لعام 1999 كان 185.7 بليون دولار ما يقارب 24% منGDP أسهم به قطاع الصناعة و16% لقطاع الزراعة و60% من قبل الحكومة والخدمات الخاصة.
- ✓ **العمل:** قوة العمل المحلية التركية شملت 30.6 مليون من الأشخاص العاملين عام 1999 ومن بين هؤلاء 43% تم تشغيلهم في الزراعة، والغابات وصيد الأسماك 34% يعملون في قطاع الصناعات 22% يعملون في الصناعة، وفي أوائل عقد التسعينات حوالي 1.3 مليون تركي يعملون في الخارج خصوصا في ألمانيا والمملكة العربية السعودية وفرنسا وتبلغ التحويلات السنوية من العمال المهاجرين حوالي 3.1 مليون دولار، أما منظمات العمل الرئيسية هي إتحاد غرف نقابات العمال التركية وتضم حوالي 1.7 مليون عضو وإتحاد نقابات العمال في تركيا.
- ✓ **الزراعة:** منذ عام 1950 كان الناتج الزراعي في تركيا قد إزداد عبر إستخدام المزيد من الآلات والمكننة والأسمدة ويعتبر البلد واحد من أقل البلدان في العالم لم يكتفي ذاتيا في المواد الغذائية الرئيسة. إن التنوع في المناخ في تركيا يسمح بإنتاج محاصيل خاصة عديدة مثل الشاي، وفي عام 2000 الإنتاج الرئيسي من المحاصيل شمل 30.3 مليون طن من الحبوب مثل: الحنطة والشعير والرز والذرة. 21.8 مليون طن من الخضراوات مثل: البطيخ والطماطم والبصل والباذنجان والملفوف. 5.3 مليون طن من المحاصيل الجذرية مثل: السكر والبطاطا. 10.4 مليون طن من الفواكه مثل: الكروم والتفاح والزيتون والحمضيات والبندق. 737.088

[1] رواء زكي يونس الطويل، مرجع سبق ذكره، ، ص: 23 – 27.

طن من الزيوت والقطن والتبغ هي من المحاصيل الرئيسية في التصدير. الرعي على الحقول والمزارع يشمل 11.2مليون من الماشية من بينها 650.000 من الحمير، 30.2 مليون من الأغنام 8.4 مليون من الماعز 194 من الجاموس و172 مليون من الدواجن.

✓ **الغابات وصيد الأسماك:** على الرغم من أن 12% من مساحة تركيا تصنف بأنها تقع ضمن الغابات فإن الأخشاب هي غير مهمة نسبيا حيث تشكل القيمة التجارية 3/1 من الغابات في عام 1997. 19.3 مليون قدم^3 يتم تقطيعها من الأخشاب فقط حوالي 8/1 يتم تحويلها إلى نشارة الخشب والبقية يستخدم على شكل وقود.

✓ **معادن:** تحتل تركيا مكانا مهما في إنتاج المعادن، وهي من البلدان الرئيسية في العالم في إنتاج الكروم وتم إستخراج 1.7 مليون طن في عام 1996 صادرات معدنية أخرى (كالفحم والنفط من الأراضي) يستخدم بالدرجة الأساس لتلبية الحاجات المحلية وفي عام 1997 انتجت تركيا 24.7 مليون برميل من البترول 253 مليون م^3 (9–8 بليون قدم^3) من الغاز الطبيعي، و 56.6 مليون طن متري من الفحم. إن معظم الفحم هو من الدرجة الواطئة (الكلنيت / الفحم الحجري) على الرغم من كميات قليلة من الفحم ذي الدرجة العالية يتم إستخراجه. منتجات معدنية أخرى تضم البوكسيت، خام الحديد أو المغنيز، القصدير، الزنك، حجر الكحل، الكبريت، معادن أخرى يتم إنتاجها وهي حجر الغليون (حجر رغون البحر) ويستخدم لصنع السكاير (الغليون).

✓ **المصنوعات:** تعتبر تركيا من الدول الرائدة في المنتجات المصنعة في أوائل عقد التسعينات وتشمل المنسوجات والأطعمة المعلبة وتكرير النفط ومنتجات البترول والحديد والصلب والمواد الكيمياوية. وهذه الصناعات في إسطنبول وأزمير وبورصة وهي مراكز صناعية مهمة.

✓ **الطاقة:** أنتجت تركيا 111.5 بليون كيلو واط بالساعة من الكهرباء في عام 1999، المشاريع الحرارية التي تقوم بحرق وقود الفحم الحجري أنتجت 61% من الكهرباء و 39% من مشاريع الطاقة الكهرومائية وتضم مشروع عملاق على نهر الفرات بالقرب من إيلازيغ Elazig، تركيا الأن في طريقها لبناء مشروع عملاق للطاقة الكهرومائية أطلقت عليه مشروع جنوب شرق الأناضول GAP والمشروع يضم 22 سدا و 19 محطة للطاقة على طول نهر الفرات ومن المؤمل إنجازه عام 2005، ومن بين السدود العملاقة لهذا المشروع هو سد أتاتورك الذي تم إنجازه عام 1990.

✓ **النقد و الصيرفة:** الوحدة النقدية لتركيا هي الليرة التركية التي تقسم إلى 100 قرش (418.783) ليرة تركية تساوي دولار أمريكي واحد كمعدل لأسعار عام 1999. البنك المركزي لجمهورية تركيا تأسس عام 1930 وهو البنك الذي أصدر العملة بالتنمية الإقتصادية مثل: البنك الزراعي للجمهورية التركية تأسس عام 1863 ومصارف تجارية عديدة. المركز الرئيسي للتبادل بالعملات في تركيا موجود في إسطنبول.

✓ **التجارة الخارجية:** كلفة الإستيرادات السنوية لتركيا هي أعلى بكثير من الأرباح المتحققة من الصادرات

ففي عام 1999 بلغ إجمالي الإستيرادات 41 مليون دولار والصادرات 28.8 بليون دولار، الصادرات الرئيسية كانت المنسوجات والحديد والفولاذ والفواكه الجافة والملابس الجلدية والتبغ ومنتجات البترول، والإستيرادات الرئيسية كانت الآلات والنفط الخام ومركبات النقل (الحمل) والحديد والفولاذ والمنتجات الكيميائية. دخل كبير يشتق من السياحة في تركيا ففي عام 1999 حوالي 6.9 مليون أجنبي أنفق ما يقارب 1.8 مليون دولار في البلد. الشركاء الرئيسيون في التجارة بالنسبة للصادرات هم: ألمانيا (حوالي 4/1 من كل المشتريات) والولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وإيطاليا. المصادر الرئيسية للواردات هي: ألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر تركيا عضو مشارك في الإتحاد الأوروبي.

✓ **النقل:** لدى تركيا 8.607 كم(5.348 ميل) من خطوط سكك الحديد كلها تعمل من خلال شركة خطوط السكك الحديد في الجمهورية التركية، والبلاد هي أيضا تقوم بتسديد خدمات 382.397 كم (237.610 ميل) من الطرق في عام 1999 هناك 63 شاحنة نقل المسافرين تعمل بالخدمة تغطي حاجة 1.000 مواطن الموانئ الرئيسية في تركيا هي: إسطنبول وأزمير وموانئ أخرى مهمة تضم طرابزون وكيرسون (كيرصون) وسامسون على البحر الأسود والإسكندرونة وميرسن في الجنوب. الخطوط الجوية الوطنية والخطوط الجوية التركية تقدم خدمات محلية وخارجية والمطارات الدولية الرئيسية موجودة في إسطنبول وأنقرة وأدنه وأزمير.

✓ **السياحة:** تشكل السياحة أحد أهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في تركيا ضمن برنامج إقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي، إذ بلغت عائدات تركيا من السياحة (12.409) مليار دولار أمريكي عام 2001، منها(8.6) مليار دولار جاءت من إنفاق السياح في تركيا و(2.18) مليار دولار من رحلات لقضاء العطلات والإستراحات الترفيهية، و (1.6) مليار دولار من سلع تم شراؤها من تركيا لبيعها في الخارج. وقد إرتفع عدد زوار تركيا من (1.5) مليون زائر عام 1979 إلى أكثر من (10.5) مليون زائر في العام الماضي 2001، وسيرتفع عدد السياح الزائرين لتركيا أكثر من (25) مليون سائح في السنوات العشر القادمة. وتعد تركيا من بين الدول المتميزة في هذا الجانب، إذ تحتل المرتبة الثالثة لدول الجذب السياحي في العالم بعد روسيا والصين. ويستوعب قطاع السياحة (870) ألف شخص يعملون في قطاعات مختلفة ترتبط مباشرة بخدمات صناعة السياحة في تركيا.

2.1.I الرؤية الإقتصادية التي نهضت بتركيا: تقوم الرؤية الإقتصادية التي إعتمدتها تركيا في نهضتها على تفعيل كافة العلاقات الإقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم تفعيل كل الإمكانيات على أكمل قدرة، وأفضل إنتاج، وأوسع تسويق، وأكبر ربح مالي ونجاح معنوي. وقد توجهت الرؤية الإقتصادية بالأساس إلى تصويب علاقة الفاعلية والإنتاج، ومعيارها وفرة العائد المالي، وتحقيق السمعة المعنوية الحسنة للدولة وشعبها وشركاتها، وعدالة معدلات الإستثمار والضريبة والتسهيلات والقدرة الشرائية، وتخفيض نسب البطالة والتضخم، ومعالجة قضية

الفقر، والحد منها لأقل مستوى ممكن، وتوفير بيئة محفزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال على حد سواء.

لقد إستهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الإقتصادي للدولة ومواطنيها، وبناء ذلك على قواعد واضحة ومريحة وربحية معا.

وقد نجحت حكومات العدالة والتنمية منذ فوزها عام 2002 بالسير على هذا النهج. وباستقراء عناصر هذه الرؤية يمكن أن نختصرها في النقاط الآتية: [1]

- ❖ إتاحة الإمكانيات اللازمة لتطوير كافة أنواع ومعاملات الوساطة المالية المناسبة للإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وزيادة معدل نسبة الإدخار، والإستفادة منه في الإقتصاد، والإهتمام بتنوع القطاع من حيث المؤسسات والوسائل المالية، مع الإهتمام أيضا بزيادة عمق السوق؛
- ❖ دعم التنسيق بين الهيئات التي تقوم بتنظيم القطاع والإشراف عليه، وضمان قيام هذه الهيئات بإشراف فعلي مؤثر؛
- ❖ إتخاذ التدابير اللازمة لزيادة القوة التنافسية الدولية للقطاع؛
- ❖ تشجيع نظام التأمين الخاص، لحماية الإمكانيات والموارد التي تمتلكها الوحدات الإقتصادية في تركيا؛ لتوفير الموارد المالية التي يحتاجها الإقتصاد، بالإضافة إلى القيام بتطوير ونشر ثقافة التأمين في مجال إنتاج السلع والخدمات والأنشطة المهنية، من أجل رفع مستوى جودة الإنتاج والخدمات وتطوير حقوق المسؤولية في تركيا؛
- ❖ تعديل نظام تأمين ودائع الإدخار بما يتلاءم مع معايير الإتحاد الأوروبي؛
- ❖ إلتزام الشفافية والواقعية فيما يتعلق بالبيانات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية، وتوسيع دائرة عرضها على الرأي العام؛
- ❖ تأمين تقييم المؤسسات المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني.

وحيث أن أسواق الرساميل تلعب دورا فعالا في توسيع قاعدة رأس المال وتمويل الإستثمارات بتكلفة مناسبة، كما أن لها مكانة بارزة في تحقيق هدف النمو الإقتصادي المستمر، والقابل للإستدامة وفي زيادة القوة التنافسية الدولية، فإن حزب العدالة والتنمية عمل على تحقيق الأهداف التالية: [2]

- ❖ تشجيع المؤسسات الإستثمارية على دخول السوق بهدف تعميق وتفعيل أسواق المال؛
- ❖ تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها؛
- ❖ الإرتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية؛

---

[1] محمد زاهد جلول، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت، لبنان، 2013، ص ص: 119، 120.

[2] المرجع نفسه، ص: 121.

❖ تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الإستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الإستثماري؛

❖ تطبيق العقوبات اللازمة التي من شأنها منع كل أنواع المعاملات القائمة على معلومات مسربة من الداخل في أسواق الأوراق المالية؛

❖ حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الأوراق المالية؛

❖ دعم أسواق البيع الآجل، من أجل زيادة القدرة على التبوء والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الإقتصاد.

3.1.I معوقات التنمية الإقتصادية التركية: إن المعيق الأكبر لأي تنمية إقتصادية هو الفساد، والمخالفات، والنفعية، والمحسوبية، وإنعدام المساواة أمام القانون، وعدم تكافؤ الفرص، والتفرقة العنصرية، والتعصب الحزبي والإستبداد.

ولذا فإن حزب العدالة والتنمية، ولاستكمال نجاح النهضة الإجتماعية العادلة، وإفشال معوقات النجاح الإقتصادي، وضع خطة لمكافحة الفساد في تركيا وفق الخطوات التالية: [1]

❖ إعداد برنامج شامل لمكافحة الفساد والبدء في تنزيله فورا، ويتناول هذا البرنامج إعتماد الشفافية في الإدارة العامة، وإعادة صياغة القوانين المتعلقة بالعروض.

❖ تأسيس وحدة للتنسيق بين جميع المؤسسات الهيئات التي ستقوم بمهام ملاحقة الفساد وضبطه والتحقيق فيه، تضطلع في دورها بتنسيق السياسات التي ستتبع لمواجهة الفساد، والتدابير التي ستتخذ في هذا الصدد، وكذلك المتابعة المستمرة لإستراتيجية مكافحة الفساد.

❖ السماح لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال مكافحة الفساد بالمشاركة في كشف الفساد، والإستفادة من جهودها في هذا المجال بشكل مباشر وسريع.

❖ إعتماد معايير خاطئة لتعيين الموظف الذي سيعمل في مجالات الإدارة العامة العليا التي يحتمل وقوع الفساد بها، مع إخضاعه للرقابة في إطار ضوابط خاصة.

❖ زيادة سلطات النواب العاملين المسؤولين عن مكافحة الفساد في الإدارة العامة.

❖ تأسيس وحدات خاصة من أجل تتبع الفساد في جميع المؤسسات والهيئات، والإستفادة في ذلك من مؤسسات مستقلة للمتابعة والرقابة الخارجية إلى جانب الرقابة الداخلية. وفي حالة ضبط تلك الوحدات لأي نوع من الفساد، تحول القضية فورا إلى النيابة العامة المختصة.

❖ تشكيل وزارة المالية لنظام يقوم بالتحري في صحة تقارير الذمة المالية الخاصة بموظفي القطاع الخاص تحويل الصلاحية التي يخولها الدستور الحالي إلى البرلمان والتي يستطيع بموجبها الطلب من ديوان المحاسبة القيام بتدقيق الحسابات إلى شكل قانون.

[1] محمد زاهد جلول، مرجع سبق ذكره، ص: 181- 184.

❖ العمل على إنضمام تركيا إلى تحالف الدول المناهضة للفساد(GRECO) الذي تشكل في إطار المجلس الأوروبي، والتوقيع والتصديق فورا على إتفاقيتي القانون الجنائي والقانون المدني بخصوص الفساد، واللتين تم إعدادهما من قبل المجلس، ولم توقيع تركيا عليها حتى الأن، والإهتمام بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفساد. وعلى مستوى حماية المستهلك، عمل حزب العدالة والتنمية على حماية العدالة الإجتماعية على مستوى المواطن وإستهلاكه للمواد الأساسية للحياة، فكان الهدف الرئيسي في مجال حماية المستهلك هو إيجاد توازن عادل بين المستهلك والمنتج والبائع، ومنع أي صورة من الأضرار بحق المستهلك، وتحقيق تواصل عادل بين المستهلك والبائع.

ولتطبيق ذلك نفذ حزب العدالة والتنمية السياسة التالية:

❖ إعادة صياغة قانون حماية المستهلك وفق أطر المعايير العالمية.

❖ تفعيل محاكم شكاوي المستهلك، وتيسير السبل له لنيل حقوقه.

❖ وضع ضوابط قانونية لحل المشاكل التي تواجه المستهلكين في التعاقدات، وتشكيل البنية المؤسساتية التي تسهل على المستهلك إستخدام الوسائل الحقوقية من النواحي المادية والمعنوية.

❖ جعل التأمين على المنتج والمسؤولية المهنية فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة إجباريا، وذلك لحماية حقوق المستهلك.

2.I ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا وسبل دعمها:

يعتبر الإقتصاد التركي هو الرابع بعد النمسا وألمانيا والنرويج من بين دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) فيما يتعلق بنسبة حجم المؤسسات الكبيرة في هيكلها الإقتصادي، ومع ذلك فقد توصلت الحكومة التركية إلى أن أكبر فرص التوظيف وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تكمن في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 99.5% من المؤسسات في قطاع التصنيع بتركيا، وتوظف حوالي 61% من جملة العاملين في هذا القطاع، ويعمل بمعظم المؤسسات متناهية الصغر أقل من 10 عمال (ملكيات فردية يتم تشغيلها من قبل المالك)، وتتمركز بكثافة في القطاعات التالية (المنسوجات والكساء والجلود والمنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث والأطعمة والمشروبات).[1]

1.2.I تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا: هناك مجموعة من التعاريف التي حاولت اعطاء مفهوم واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا من بينها مايلي: [2]

---

[1] عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإقتصاد المحمي إلى إقتصاد السوق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، 2013- 2014، ص: 125.

[2] فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017- 2018، ص: 21.

الفصل الثالث: التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا – **التعريف الرسمي:** يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، وفقا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 18 ماي 2006، إستنادا على معياري حجم العمالة ورقم الأعمال أو مجموع حصيلة الميزانية السنوية، ليتم تعديل هذا التعريف في 04 نوفمبر 2012، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع حصيلة الميزانية السنوية وذلك كما يلي:

جدول 11: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التعريف الرسمي لتركيا.

	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	من 01 الى 09	من 10 إلى 49	من 50 إلى 250
رقم الاعمال السنوي	أقل من 1 مليون ليرة تركية	من 1 إلى8 مليون ليرة تركية	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية
الميزانية السنوية	أقل من 1مليون ليرة تركية	من 1 إلى8 مليون ليرة تركية	من 8 إلى 40 مليون ليرة تركية

المصدر: فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، السنة الجامعية 2017– 2018، ص: 21.

من خلال الجدول الموضح لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحكومة التركية يمكن إعتبار المؤسسة الصغرى وهي المؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال ومليون ليرة تركية سواء لرقم الأعمال أو الميزانية السنوية، والمؤسسات الصغيرة التي يعمل بها أقل من 50 عامل و8 مليون ليرة تركية سواء لرقم الأعمال أو في الميزانية السنوية، والمؤسسات المتوسطة التي يعمل بها أقل من 250 عامل و40 مليون ليرة تركية لرقم الأعمال أو في الميزانية السنوية.

ثانيا – **تعريفات أخرى خاصة بهيئات معينة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** رغم السياسة المعتدلة والمترابطة لهذا القطاع، لايوجد تعريف موحد حاليا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا رغم وجود الجماعات القوية لحماية الصناعة والتي لديها لجنة ممثلة تقوم بدور إستشاري لدى الحكومة، وقد وضعت الهيئات والمنظمات القائمة معايير مختلفة للتعريفات لمنحها خدمات وهي كما يلي: [1]

1 – **الغرفة الصناعية بإسطنبول (ISO):** عرفت المؤسسات الصغيرة بالمؤسسات التي يشتغل بها من 1 إلى 19 عامل، أما المؤسسات المتوسطة يشتغل بها من 20 إلى 99 عامل.

2 – **جهاز تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB):** عرف المؤسسات الصغيرة بأنها: تلك التي يعمل بها أقل من 50 عامل، أما المؤسسة المتوسطة فيعمل بها من 50 إلى 150 عامل، والمؤسسة الكبيرة فتشغل أكثر من 150 عامل.

[1] عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإقتصاد المحمي إلى إقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 125، 126.

3 – HALK BANK: عرف البنك المؤسسات الصغيرة: بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 100 عامل ولا تتعدى قيمة أصولها 25 ألف دولار أمريكي (ويتم تعديل قيمة الأصول على نحو دوري)، وحتى يمكن الحصول على القرض، فإن المؤسسة يجب أن تحقق أحد المعيارين، فقد تحصل على قرض على أساس أنها مؤسسات صغيرة لو إستخدمت معيار العمالة، وقد تحصل على القرض لو إستخدمت معيار قيمة الأصول.

4 – **المعهد الحكومي للإحصاءات DIE:** يستخدم المعهد عدد العمالة فقط ويعرف المؤسسات متناهية الصغر بأنها: تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصغيرة من 10 الى 49 عامل.

5 – **وكالة وزارة المالية:** تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها (المؤسسات التي توظف 150 عامل كحد أقصى، وقيمة كامل أصولها بما في ذلك الأرض والمباني المدونة في دفاترها ومستنداتها في حدود 50 بليون ليرة تركية تعادل حوالي 25 الف دولار). هذا التعريف إستخدم ليؤهل المؤسسات للإعفاءات الضريبية والرسوم الجمركية وهو واحد من التعريفات القانونية للمؤسسات الصغيرة في تركيا وأنه جزء من مساعدات الدولة للإستثمار في المؤسسات الصغيرة.

2.2.I أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا: تعد تركيا من بين الدول الرائدة في العالم في المنتجات الزراعية، المنسوجات، صناعة السيارات والسفن ومواد البناء، الإلكترونيات، المواد الإستهلاكية والأجهزة المنزلية، في السنوات الأخيرة وتعتبر تركيا القطاع الخاص متنامي بشكل سريع وتتمثل أهميتها فيما يلي: [1]

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99.9% من جميع المؤسسات في تركيا؛
- أنها توظف 69.2% من حجم العمالة القادرين على العمل؛
- قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا نما ب2.5% في 2012.

وقد عنيت الحكومة التركية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتباع سياسات وبرامج مختلفة التي تعمل على مرافقة وتوجيه هذا النوع من المؤسسات، كما يجب التأكيد على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا هاما في الإقتصاد التركي بسبب عددها وبسبب الحصة الكبيرة من القوى العاملة التي تشغلها، والحكومة التركية نجدها ومنذ سنوات عديدة تطبق مجموعة متنوعة من البرامج لدعم هذا النوع من المؤسسات، وقد زاد الإهتمام منذ إنضمام تركيا إلى الإتحاد الجمركي مع الإتحاد الأوروبي في 1 جانفي 1996، ومشاركتها في عدة مواثيق ومؤتمرات مع الإتحاد الأوروبي على غرار:

- مشاركة تركيا في المؤتمر OECD الأول على الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوزاري الذي عقد في بولونيا في جوان 2000؛

[1] عبد الحق بوقفة، وآخرون، **الرؤية التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز الجبائية المقدمة لها**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017، ص ص: 9، 10.

- ❖ إعتماد ميثاق بولونيا على سياسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي دليل على إهتمامها في عمل منظمة التعاون والتنمية؛
- ❖ صدقت تركيا على الميثاق الأوروبي للمؤسسات الصغيرة في أبريل 2002؛
- ❖ المشاركة في البرنامج المتعدد السنوي للمؤسسات وريادة الأعمال MAP ماي 2001.

3.2.I **نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا:** أنشأت تركيا هيكلا أساسيا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستهدف أساسا قطاع التصنيع الذي يضم **وزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا**(MOSTT)، منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (KOSGEB)، المؤسسة التركية لتطوير التكنولوجيا (TTGV)، المجلس التركي للبحث العلمي والتقني(TUBITAK)، غرف التجارة والصناعة، بنك هالك وصندوق ضمان الإئتمان(KGF)، والعديد من المؤسسات الأخرى.

إن عضوية غرفة التجارة إلزامية، حيث يتم تشكيل الشركات وتسجيلها في غرفة التجارة ولدى كل مدينة تركية غرفة للتجارة وغرفة للصناعة. وتدمج الغرفتان معا في بعض المدن الصغيرة تمثل الغرفتان الشركات والمؤسسات من خلال لجان مهنية ولجان تمثل قطاعات محددة. أما الإتحاد القومي لغرف التجارة والصناعة والتجارة البحرية وبورصات السلع (TOBB)، فتتألف عضويته من 363 غرفة تمثل 1.2 مليون شركة بينما تبلغ عضوية الإتحاد التركي لجمعيات أصحاب الأعمال (TISK) حوالي 2.7 مليون عضو.

تم إفتتاح العديد من الوكالات التي يدعمها الإتحاد الأوروبي في مركز إبيجيم للأعمال ومركز نقل الإبتكار في مدينة إزمير. ويعد نقل الإبداع مثالا للتعاون بين مختلف وكالات الدعم، أما شركاء مركز إزمير فهم مركز العلوم والتكنولوجيا بجامعة إيجه، غرفة التجارة والصناعة في إيجه، ومنطقة أتاتورك الصناعية علاوة على مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (KOSGEB).[1]

وعلى العموم ويتكون نظام الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا مما يلي:

[1] **إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مركز تنمية القطاع الخاص، إسطنبول، بورصة إسطنبول، الطبعة العربية 2007، ص: 24.

شكل19: نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

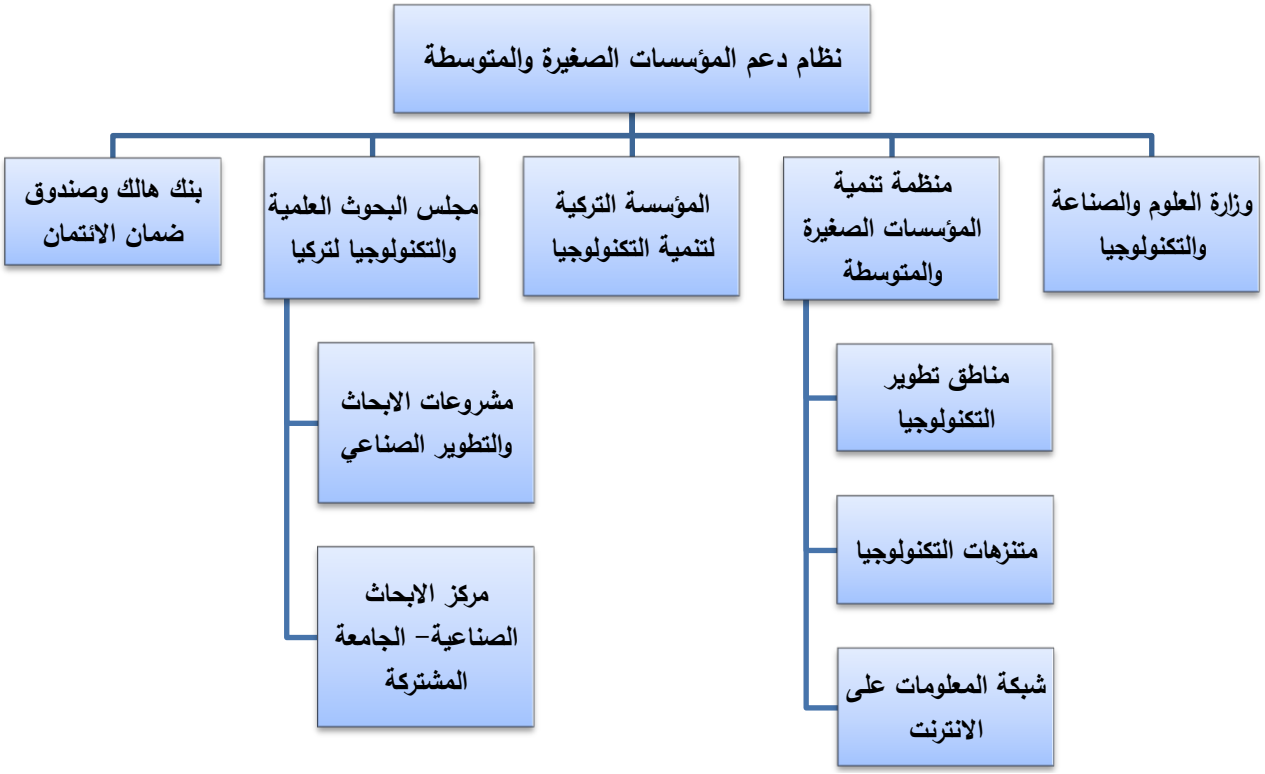

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

1 - فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017- 2018.

2 - نبيل سوبره، **التعاون العربي التركي في تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "بين الواقع والمرتجى"**،الحوار المصرفي العربي – التركي (في دورته الثالثة)، أهمية الشراكة العربية التركية في ضوء المصالح الإقتصادية المشتركة، فندق إسطنبول الجمعة في 14 أذار 2014، يومي13- 14 اذار 2014.

3 - كواش خالد، ملال أم الخير، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة " دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية"، محبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد05 (العدد01)، 2016.

4 - **إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مركز تنمية القطاع الخاص، إسطنبول، بورصة إسطنبول، الطبعة العربية 2007.

وفيما يلي يتم شرح الشكل السابق:[1]

أولا – **وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا:** تمثل وزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا (MOSTT)، الهيئة الحكومية الرئيسية لوضع السياسات الصناعية وتنمية الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

ثانيا – **منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB)**: تم انشاء منظمة التنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KUSGE)، ثم مركز للتدريب والتنمية الصناعية (SEGEM)، وقد إندمج

[1] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

المركز مع المنظمة سنة 1990 لتأسيس منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB)، والتي تمثل الهيئة الحكومية الرئيسية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، حيث تضع وتطبق وتنسق هذه الهيئة، منظومة شاملة من البرامج والسياسات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تابعة لوزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا (MOSTT) وتنشط من خلال مقرها في أنقرة و 88 مكتبا إقليميا في جميع المدن التركية، ويرأس جمعيتها العامة رئيس الوزراء.

وحتى الأن، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في قاعدة بياناتها يتجاوز 650000. كما خصصت (KOSGEB) حوالي 7 مليار دولار أمريكي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في السنوات مابين 2003 و 2011 .[1]

ويمكن إيجاز أهم أدوارها كالأتي: [2]

- ✓ تطوير التجارة الإلكترونية وأنظمة المعلومات حيث تهدف إلى جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستعمل التكنولوجيا بنسبة أكبر مثل إستعمال الإنترنت، لكل مؤسسة صفحة الكترونية... الخ.
- ✓ تقديم الدعم التكنولوجي؛
- ✓ تقديم الدعم المالي؛
- ✓ الدعم التكويني والإستشاري؛
- ✓ تقديم الدعم في البحث عن الأسواق؛
- ✓ تقديم الدعم المالي والتقني في الإنضمام إلى المعارض الدولية؛
- ✓ الدعم التقني بالمسيرين والمهندسين؛
- ✓ وكذا دعم المؤسسات في تحقيق العلامة التجارية وكذا فعاليات التعرف بها.

وتدير هذه المنظمة مجموعة من البرامج منها مايلي: [3]

1 – **مناطق تطوير التكنولوجيا:** أنشئت منطقة تطوير التكنولوجيا (TDZ) في القانون التركي كموقع يسهم من خلاله الإستغلال التجاري للإبتكار في التنمية الإقتصادية لمنطقة ما. تستضيف منطقة تطوير التكنولوجيا الهياكل الأكاديمية والإقتصادية والإجتماعية لأي جامعة أو أي مركز أبحاث وتطوير (أو أي معهد يضم شركات إبتكار تكنولوجي عالية تعمل في تطوير التكنولوجيا أو البرمجيات أو تطوير التقدم التكنولوجي إلى منتجات أو خدمات). ومن بين الإشتراطات الأساسية لإنشاء منطقة تطوير التكنولوجيا أن يضم الموقع جامعة أو معهد

---

[1] نبيل سوبره، **التعاون العربي التركي في تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "بين الواقع والمرتجى"**، الحوار المصرفي العربي – التركي (في دورته الثالثة)، أهمية الشراكة العربية التركية في ضوء المصالح الإقتصادية المشتركة، فندق إسطنبول الجمعة في 14 أذار 2014، يومي13– 14 اذار 2014، ص: 6.

[2] كواش خالد، ملال أم الخير، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة " دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية"، محبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد05 (العدد01)، 2016، ص: 165.

[3] إطار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26، 27.

للأبحاث والتطوير أو أن يكون بالقرب من مقر المنطقة المزمع بنائها، أما الشرط الأخر فهو ضرورة أن يكون هناك عدد كاف من المؤسسات الصناعية الموجودة فعلا أو التي سيتم تأسيسها بالقرب من منطقة تطوير التكنولوجيا. وتشتمل حوافز الإبتكار والإبداع في منطقة تطوير التكنولوجيا على مايلي:

❖ إعفاء دخل أساتذة الجامعات التي تم ندبهم للعمل في المنطقة من كافة الإستقطاعات (مثل ضريبة الدخل ومساهمات صندوق الجامعة).

❖ يجوز لأساتذة الجامعات، بشرط موافقة مجلس إدارة الجامعة، إمتلاك أسهم في المؤسسات التي تستخدم نتائج أعمالهم في التجارة، كما يجوز لهم المشاركة في إدارة مثل هذه المؤسسات.

وهناك مجموعة من الحوافز الأخرى تشتمل على مايلي:[1]

✓ يجوز للدولة أن تساهم في تحمل التكاليف المتعلقة ببناء مقر الموقع بما في ذلك الأرض والبنية الأساسية بمبلغ لايزيد عن المبالغ التي تخصصها الوزارة لهذا الغرض؛

✓ يتم إعفاء الشركة التي تتولى إدارة الموقع من كافة أشكال الضرائب والرسوم؛

✓ عدم فرض أي رسوم على إستهلاك المياه إذا كان هناك محطة لتنقية المياه في الموقع؛

✓ لايخضع دخل الشركات المنتجة للبرمجيات لأي ضريبة دخل أو ضريبة شركات خلال فترة خمس سنوات إعتبارا من بدء التشغيل، ويجوز للدولة تمديد الفترة إلى عشر سنوات لمجموعة منتقاة من التكنولوجيا والمنتجات؛

✓ إعفاء أجور موظفي الأبحاث والتطوير والباحثين ومطوري البرمجيات من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات إعتبارا من تاريخ إنشاء المنطقة؛

✓ إعفاء كافة المنح والتبرعات المقدمة للأفراد والشركات العاملة في المنطقة من كافة الضرائب.

2 – **متنزهات التكنولوجيا:** إن متنزه التكنولوجيا عبارة عن مثال محدد لمنطقة متخصصة في تطوير التكنولوجيا لكنها عادة ما تكون أصغر حجما، وتقع داخل حرم الجامعة، وتهدف إلى تشجيع نمو المؤسسات الإبداعية. يجوز لملاك متنزه التكنولوجيا، أن يعرضوا تقديم خدمات إستشارية وتقنية للشركات التي تستأجر محل داخل المتنزه. تشتمل الخدمات الإستشارية على المساعدة في عدد من مجالات العمل المتخصصة مثل: التكنولوجيا والإنتاج والإدارة والتسويق والمحاسبة والقانون والخدمات الفنية التي تتضمن أعمال والإتصالات وتصوير المستندات والكمبيوتر ومختلف نظم الأرشفة وكتابة التقارير، والبرمجيات والمكتبات، والمختبرات وتسهيلات حلقات العمل، ومناطق العرض، وكتيبات براءات الإختراع والوصول إلى قواعد البيانات وبنوك المعلومات الدولية.

[1] إطار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص : 28.

ينص قانون منطقة تطوير التكنولوجيا على تقديم الخدمات الصحية الإجتماعية داخل متنزهات التكنولوجيا.
علاوة على ذلك، تستفيد متنزهات التكنولوجيا التي يتم إنشاؤها بموجب هذا القانون من المزايا التالية:

- ✓ الحصول على كافة الحوافز المقدمة للمناطق التي تحظى بالأولوية في التنمية؛
- ✓ الحصول على كافة الحوافز المقدمة لشراء وإستيراد الأجهزة، ومعدات المختبرات وأدوات حلقات العمل، والمواد الخام الخاصة بالأبحاث والتطوير؛
- ✓ الحصول على خفض أو إعفاء من ضرائب الدخل أو ضرائب الشركات أو رسوم الجمارك أو ضرائب دخل أنشطة الأبحاث والتطوير، كما تتمتع تلك المتنزهات بالمنح والتبرعات بالإضافة إلى الحصول على الإئتمان بفائدة منخفضة.

3 – **شبكة المعلومات على الأنترنت** :(KOBI– NET): [1] قامت مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإنشاء شبكة المعلومات على الأنترنت(KOBI–NET) كشبكة معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل كشبكة داخلية إستقطبت في عضويتها 12000 شركة حتى الأن، توفر 20 مؤسسة تمثل الإتحادات والجمعيات والبنوك والمؤسسات والغرف الكثير من المعلومات عن طريق هذه الشبكة، وتعمل شبكة المعلومات الصغيرة والمتوسطة حاليا كخدمة لمركز مراسلات معلومات اليورو، كما تقدم المعلومات حول البرامج والمعايير التي تدعمها المديرية العامة للمؤسسات بالمفوضية العامة للإتحاد الاوروبي(DG Enterprise).

ثالثا – **المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا TTGV**: [2] تعد المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا منظمة مستقلة غير ربحية تم إنشاؤها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتدير التمويل المحلي والدولي (البنك الدولي) لدعم الأبحاث والتطوير للمؤسسات في شكل قروض بدون فوائد تصل إلى 50% من تكلفة المشروع بحد أدنى 2مليون دولار أمريكي. وقد تم تمويل ثلاث برامج هي: برنامج تطوير التكنولوجيا (TDP) 1991–1998، مشروع التكنولوجيا الصناعية (TTP) 1999–2004، وبرنامج الأبحاث والتطوير 1995.

وفيما يلي بعض إنجازات المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا:

- ✓ إنشاء أربعة مراكز خدمة للتكنولوجيا؛
- ✓ شراكة في أموال إثنين من رأس المال المبادر، وهما أس جيريسيم وصندوق رأس المال التركي الخاص(TPEF) الذي أنشأته شركة التمويل الدولية؛
- ✓ دعم فني ومالي لإثنين من متنزهات التكنولوجيا وهما متنزه بيلكنت الإلكتروني في أنقرة وشبكة التكنولوجيا (Technonent) في إسطنبول، حيث تخطط المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا لإنشاء مركز حاضنات الإبتكار بهدف إيجاد نوع من التفاعل القوي بين الصناعة والجامعات؛

[1] إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[2] المرجع نفسه، ص: 30.

- ✓ تنفيذ برنامج لتقديم خدمات الدعم التقني بما في ذلك خدمات التدريب والإستشارات لأكثر من 1250 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ تدشين برنامج تجريبي في عام 2004، وهو برنامج جيريزيم فونو (Girisim Fonu)؛
- ✓ إكتساب الخبرات في مجالات انشاء وإدارة صناديق رأس المال.

ولقد ذكرت المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا TTGV أنها تنوي تعميق وتوسيع برامج الدعم الحالية، وإدخال برامج جديدة لدعم المؤسسات التي يحتمل أن تحقق نموا مرتفعا مع تركيز قوي على تطوير التكنولوجيا والإبتكار(أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة). وبناءا عليه ستقدم المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا المزيد من أشكال الدعم المختلفة للمساعدة في الترويج للمنتجات الأصلية والملكيات الفكرية والإبتكارات، والمساعدة في إنشاء المؤسسات الجديدة الناتجة عن البحث المؤسسي بما في ذلك الأبحاث التي تجريها الجامعات. كما ستسعى المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا من أجل تطوير وإدخال خطط الدعم لدفع المزيد من التعاون من أجل التطوير التكنولوجي فيما بين المؤسسات، بما في ذلك المساعدة في تطوير معايير ما قبل التنافسية، ومن خلال هياكل سلسلة العرض. كما تعتزم المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا تنظيم الدعم الذي تقدمه كحلقة إضافية متصلة حيث تستمر المؤسسات في تلقي دعم المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا باستمرار مع تطور قدراتها ومهاراتها مع نمو المؤسسة ذاتها. كما ستسعى المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا من أجل تحسين نشاطها ليتضمن المؤسسات الإقليمية بالتعاون مع المنظمات الداعمة الأخرى ذات الطبيعة المكملة لعملها مثل المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية – مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا TUBITAK/TIDEB ومؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم KOSGEB.

رابعا – مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية لتركيا TUBITAK: يمثل مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية لتركيا ، الهيئة الرئيسية لإدارة وتمويل وإجراء البحوث في تركيا ، فهو المسؤول عن تعزيز وتطوير وتنظيم وتنسيق البحوث ، وكذا وضع السياسات العلمية والتكنولوجية والإبتكارية بما يتماشى مع الاهداف الوطنية للتنمية، تأسس المجلس سنة 1963 كمؤسسة مستقلة تابعة لوزارة العلوم الصناعة والتكنولوجيا ، يحكمها مجلس علمي يتم اختيار اعضائه من العلماء البارزين من الجامعات والصناعة والمؤسسات البحثية في تركيا.[1]

وقد أنشئ مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا بهدف إيجاد ثقافة البحث والتطوير الصناعي ونشرها علاوة على تعزيز قدرة الأبحاث والتطوير الصناعي باستخدام برنامج الدعم وفقا للسياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا. كما يقوم المجلس بتنفيذ شبكة عموم أوروبا للأبحاث والتطوير الصناعي الموجه نحو السوق. – برنامج يوريكا (EUREKA) في تركيا، وبرنامج مراكز الأبحاث الصناعية – الجامعة المشتركة(USAMP)، علاوة على الأنشطة الأخرى التي تهدف إلى زيادة الوعي بالإبتكار مثل فعاليات الوساطة، وبرامج جوائز التكنولوجيا

[1] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

(بالتعاون مع المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا TTGV، وإتحاد الصناعيين ورجال الأعمال الأتراكTUSIAD). كما أنه يساعد الحكومة في تنفيذ برنامج الإعفاء الضريبي للأبحاث والتطوير، وحوافز الإستثمار في الأبحاث والتطوير.

يخطط المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية أيضا لإجراء دراسات داعمة لتعزيز قدرات التنمية التكنولوجية وإبتكار السياسات لزيادة التعاون بين الجامعات والصناعة. يقوم المجلس بمجموعة من الأبحاث في شكل مشروعات ومراكز منها مايلي: [1]

1. **مشروعات الأبحاث والتطوير الصناعي:** يتعاون المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية/ مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا مع وكالة وزارة التجارة الخارجية (UFT) لتقديم المنح لمشروعات الأبحاث والتطوير الصناعي وفقا لقرار الحكومة الصادر في الأول من يونيو 1995. يخدم المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية – مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا كجهة محكمة (وكالة التنفيذ) بينما تقدم وكالة وزارة التجارة التمويل، الذي تحصل عليه الشركات بمعدل يصل إلى 60% من نفقات الأبحاث والتطوير.

يقوم مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا بمراقبة وتقييم مشروعات البحث التي تقوم بها المؤسسات الصناعية والتي تهدف إلى تطوير منتجات جديدة وتحسين وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الإبداعية.

حظي برنامج منح الأبحاث والتطوير الصناعي الذي يديره المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية/مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا، ووكالة وزارة التجارة الخارجية باهتمام كبير لأنهما نجحا في تحقيق زيادة كبيرة في عدد المشروعات السنوية من 121 برنامج في عام 1995 إلى 418 في عام 2003 ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى 500 مشروع في عام 2004. علاوة على ذلك، إزداد عدد الشركات التي حصلت على دعم من 23 شركة في عام 1995 إلى 1225 شركة في عام 2004، كما أن إجمالي ميزانية المشروعات التي حصلت على الدعم تجاوزت 1.2 بليون دولار.

2. **مراكز الابحاث الصناعية – الجامعة المشتركة(TUBITAK–USAMP):** دشن المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية/ مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا TUBITAK–TIDEB هذا البرنامج في عام 1996 بهدف تدشين التعاون بين الصناعة والجامعة وتعزيزه، وإعطاء الاولوية للأبحاث التي تلبي إحتياجات الصناعة. يقوم المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية والشركات المشاركة بتمويل المراكز.

وتتلخص أهداف البرنامج فيما يلي:

- ✓ إستخدام الموارد في مجالات الأبحاث التي يعتمدها رجال الصناعة بالأسلوب الذي يشجع التعاون بين الجامعات والصناعة؛
- ✓ توجيه الأبحاث التي تجريها الجامعات نحو التنمية الصناعية وبالتالي تراكم المعلومات في هذه

[1] إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32 – 34.

المجالات؛

- ✓ تدريب وتثقيف الخريجين في مجالات البحث الصناعي؛
- ✓ زيادة إمكانيات البحث لدى الجامعة بتوظيف طلاب الماجستير والدكتوراه في تلك المراكز؛ضمان إستمرارية التعاون بين الجامعات والصناعة بإنشاء المراكز التي يمكنها تحقيق الإكتفاء الذاتي بالأموال التي تحصل عليها من رجال الصناعة والمصادر الأخرى.

خامسا – **بنك هالك(Halk Bank) وصندوق ضمان الائتمان(KGF):** من بين الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد كذلك بنك القرض الشعبي التركي BANK HALK الذي يهتم بتدعيم هذه المؤسسات منذ إنشاءه خاصة الصناعات المصغرة والتقليدية، حيث يوفر إمكانية تمويل المشاريع طويلة الأجل كالإنشاءات ومشاريع التجديد بطاقة تمويل تتراوح بين 500 ألف إلى 25 مليون أورو، كذلك له دور في تمويل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 600 ألف دولار لمدة 6 أشهر وهذا في إطار تدعيم الصادرات. ففي سنة 2005 بلغت حصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب 3.8 مليار ليرة تركي، وهذا يعني أن القسم الأكبر للقروض خصصت لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي نهاية سنة 2005 وفرت 250 ألف قرض مصغر للصناعات المصغرة والتقليدية.[1]

كما يقدم بنك هالك القروض القادمة من الصناديق الدولية مثل صندوق الحوافز الألماني KFW والأموال التي يخصصها البنك الدولي لأغراض محددة.

يمتلك بنك هالك مسؤولية ضمان الضمانات التي يصدرها صندوق ضمان الائتمان KGF الذي أنشئ في عام 1991، على الرغم من أنه منح أول ضمان في الأول من يوليو 1994. ويعتبر صندوق ضمان الإئتمان شركة مساهمة عامة بست مساهمين مؤسسين من القطاع العام، وشبه القطاع العام وهم (الإتحاد التركي لجمعيات أصحاب الأعمال TOBB، الإتحاد القومي لغرف التجارة والصناعة، والتجارة البحرية وبورصات السلع TESK، بنك هالك HALK BANK، مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم KOSGEB، المؤسسة التركية لدعم التدريب المهني والصناعات الصغيرة MEKSA، الإتحاد التركي للشركات الصغيرة والمتوسطة TOSYOV، ويقدم ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى 70%– 80% من القرض إعتمادا على حجم القرض.[2]

[1] كواش خالد، ملال أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

[2] إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

3.I **الصادرات التركية:** حققت الصادرات التركية قفزة نوعية وكبيرة وهو ماجعلها تساهم بشكل كبير في الإقتصاد التركي الذي يعتبر في الوقت الحالي من أسرع إقتصاديات العالم نموا.

1.3.I مؤسسات دعم الصادرات التركية: سخرت تركيا مؤسسات دعم للصادرات وهذا قصد تشجيع المؤسسات النشطة في الإقتصاد التركي على التصدير نحو الخارج، وتتمثل فيما يلي:

شكل20: مؤسسات دعم الصادرات التركية.

المصدر: من اعداد الطالب استنادا الى:

1 – ثناء أبازيد، وآخرون، **دراسة تحليلية لتجربة مؤسسات دعم الصادرات التركية وإمكانية الإستفادة منها في التجربة السورية**، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(33)، العدد(4)، 2011.

ويتم شرح الشكل السابق فيما يلي:[1]

أولا – **مركز ترويج الصادرات التركية (IGEME)**: تم تأسيس مركز ترويج الصادرات التركية (Export promotion center of turkey) عام 1960، حيث قررت تركيا إنشاء مؤسسة للمصدرين تساعدهم في تسويق منتجاتهم وتزويدهم بالمعلومات حول المنتجات والأسواق ولمساعدتهم في إيجاد روابط مع المستوردين الأجانب.

ويعد مركز ترويج الصادرات من أكثر المؤسسات الديناميكية العامة الغير هادفة للربح في تركيا، وقد عمل هذا المركز لمدة خمسين عاماً على الأهداف التالية:

- ✓ تشجيع الصادرات التركية في الأسواق العالمية؛
- ✓ كما عمل كوسيط تجاري بين المصدرين الأتراك والمستوردين الأجانب حيث يساعد الطرفين في تأمين؛
- ✓ الروابط بين التجار الأتراك والشركات أو المستثمرين المحتملين؛
- ✓ ويقوم المركز بمد المستوردين الأجانب بالمعلومات التجارية التفصيلية حول الشروط الإقتصادية والأسواق والترتيبات في تركيا.

[1] ثناء أبازيد، وآخرون، **دراسة تحليلية لتجربة مؤسسات دعم الصادرات التركية وإمكانية الإستفادة منها في التجربة السورية**، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(33)، العدد(4)، 2011، ص: 170.

1 – **الهيكل التنظيمي لمركز ترويج الصادرات التركية:** يقع مقر المركز في العاصمة التركية أنقرة، ويتألف الهيكل التنظيمي من سكريتاريا عامة ومديريات وأقسام متخصصة وفروع مندمجة بها. ولتأمين السرعة في إيصال الخدمات والإحتياجات اللازمة. يوجد للمركز فرعان داخليان في كل من إسطنبول وأزمير، كما وله مكتبان خارجيان يدعيان مكتب ترويج التجارة التركية (turkey trade promotion office–TTPO)، المكتب الأول في مدينة روتردام الهولندية والذي أسس عام 1988 والأخر في مدينة ليفكوس في قبرص الشمالية والذي أسس عام 1995.

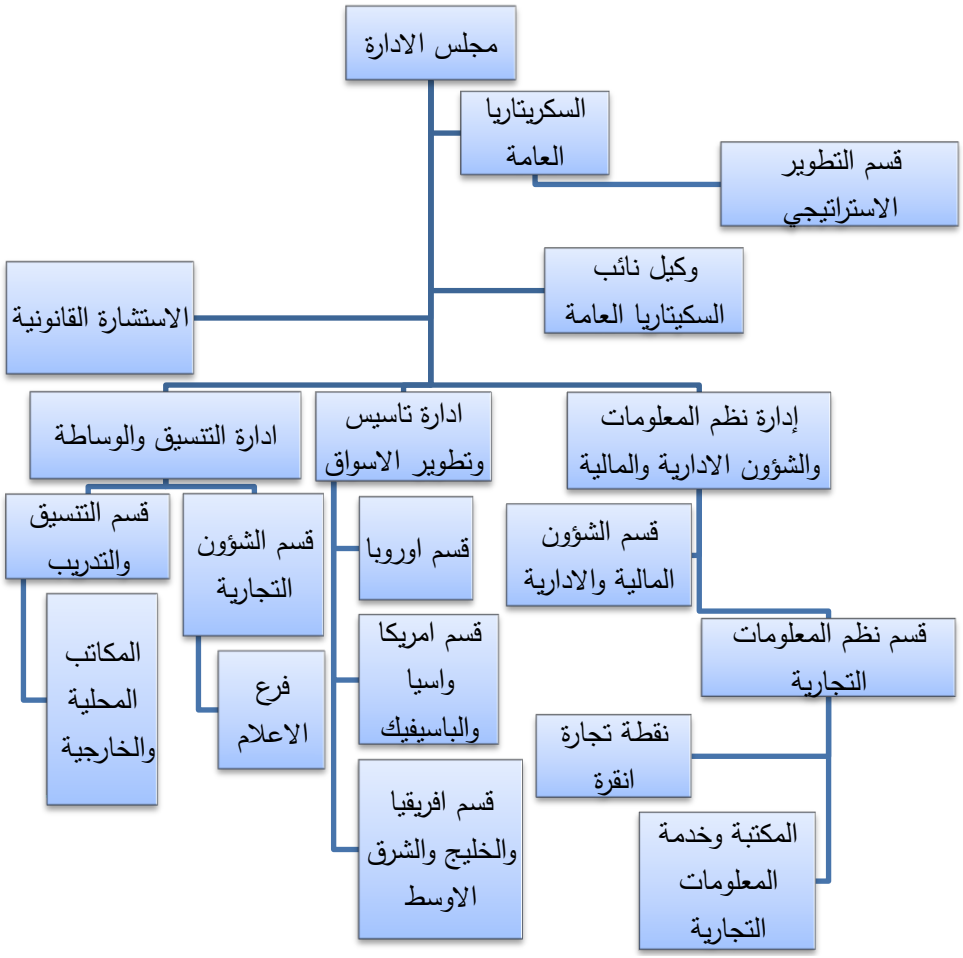

المصدر: ثناء أبازيد، وآخرون، **دراسة تحليلية لتجربة مؤسسات دعم الصادرات التركية وإمكانية الإستفادة منها في التجربة السورية**، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد(33)، العدد(4)، 2011، ص: 71.

2 – **نشاطات المركز:** يعمل المركز في خمسة مجالات أساسية البحث والتطوير، التدريب، الإعلان والترويج، العلاقات الدولية. ويتم شرح النشاطات السابقة فيما يلي: [1]

✓ **البحث والتطوير:** حيث يؤمن المركز من خلال نشاطات البحث والتطوير الكثير من الفرص للمصدرين الأتراك لإيجاد أسواق جديدة ولمضاعفة مشاركتهم في الأسواق الدولية وتغطي نشاطات البحث والتطوير مايلي:

[1] ثناء أبازيد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 171، 172.

- ✓ مسح الأسواق والبلدان من دول مختارة؛
- ✓ مسوحات حول المنتجات الصناعية والزراعية المحتملة المعدة للتصدير ؛
- ✓ معلومات تسويق ونصائح حول سمة عملية التصدير في الأسواق الدولية المختلفة كالقواعد والترتيبات والمنتجين؛
- ✓ النصائح والخدمات التحليلية التي تقدم بمعظمها للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ✓ **التدريب:** يؤمن المركز هذا النشاط من خلال المحاضرات والسيمينارات وورشات العمل الدائمة، والهدف الأساسي من نشاطات التدريب تلك هو إدارة التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في تركيا، ودعما لهذا النشاط فإن تركيا عضو في منظمة تدريب التجارة للهيئات الدولية(international agencies trade training organization– IATTO).
- ✓ **العلاقات الدولية:** يقوم المركز بتنمية علاقاته مع مؤسسات ترويج التجارة في العالم كأحد الطرق الأكثر فعالية للإعلام عن الصادرات التركية المحتملة، وفي سبيل ذلك أنشا المركز روابط قوية مع منظمات تنمية التجارة حول العالم، وقد تم إحداث مكتب لمركز التجارة العالمية(international trade center– ITC) في تركيا، كما يركز إهتمامه على تطوير أي تعاون محتمل مع عدد كبير منهم ويتضمن هذا التعاون مايلي:
  - مشاريع تنمية الصادرات؛
  - برامج إدارة تسويق الصادرات؛
  - الدخول في تعاقدات مع منظمات ترويج التجارة trade promotion organizations – TPO.
- ✓ **المعلومات التجارية:** من المهام الأساسية لمركز ترويج الصادرات التركية هي تأمين المعلومات التجارية الفعالة من المصدرين الأتراك والمستوردين الأجانب، حيث يؤمن المركز المعلومات التجارية بسرعة وبدقة من خلال مكاتبه التجارية والمنشورات الصادرة عنه، كما ويزود المركز الشركات التجارية التركية المسجلة بملفات حول المنتج وإستعلامات التجارة وكل ما يمكن تأمينه لتنمية التجارة الخارجية التركية. بالإضافة إلى إمتلاكه موقعا إلكترونيا خاصا وإرتباطا مباشرا مع قواعد البيانات للبنوك الدولية. وقد أنشا المركز بالتعاون مع القطاع الخاص واليونكتاد (UNECTAD) نقطة التجارة في أنقرة عام 1999حيث أصبحت نقاط التجارة اليوم واحدة من أهم مصادر المعلومات التجارية عبر العالم.
- ✓ **الإعلان والترويج:** لقد أصدر المركز مجموعة من المطبوعات الخاصة بالمستوردين الأجانب والمصدرين الأتراك، كما ونظم المركز مشاركات للشركات التركية في المعارض التجارية الدولية، كما ونظم معارض للمنتجات التركية في الأسواق الخارجية، وكل تلك النشاطات كفيلة بتأمين فرص ممتازة للشركات التركية في تركيز جهودها وزيادة قدرتها على الإنتاج الأكفأ في اقل وقت ممكن، وهناك مجموعة من الإصدارات التركية والإنجليزية للتعريف بالمنتجات التركية وبالواقع التصديري والتجاري في تركيا أهمها:

- ✓ النشرة اليومية للتجارة الخارجية the daily foreign trade bulletin
- ✓ مواقع الإستثمار والتجارة الخارجية the foreign trade and investment legislation
- ✓ ملفات البلد والمنتج product and country profiles
- ✓ وسلسلة معلومات أساسية في الصادرات the series of practical information in exports
- ✓ وبالإنكليزية دليل التجاريين guide of businessmen

ثانيا – **إتحاد المصدرين الأتراك – TIM** [1] : **T**urkish exporters assembly، في ال 50 عام الأخيرة تم تنظيم المصدرين الأتراك في قواعد بيانية تبعا للمنتج، واليوم أصبحت مؤسسات المصدرين موجودة في كل منطقة ولكل منتج مصدر محتمل، وتتعاون هذه الفروع مع بعضها البعض في كل المناطق التركية ليغطي عملها كل تركيا، وقد أعلن تأسيس إتحاد المصدرين الأتراك في 26 تشرين الأول عام 1993.

1 – أعمال الإتحاد: تتمثل أعمال إتحاد المصدرين الأتراك فيما يلي:

- ✓ يتضمن الإتحاد 13 سكريتاريا عامة ل59 جمعية مصدرين في 23 فرعا مختلفا منتشرين في كل المناطق التركية؛
- ✓ حوالي 145000 عضوا في جمعيات المصدرين، منهم 63000 مصدرين فعليين؛
- ✓ يعمل الإتحاد كممثل عام لكل جمعيات المصدرين ال 59 في كافة المناطق وعن كل المنتجات المعدة للتصدير.

2 – مهام الإتحاد: تتمثل مهامه فيما يلي:

- ✓ تأمين الحلول لمشكلات المصدرين الشائعة؛
- ✓ تنظيم برامج لمناقشة المشكلات؛
- ✓ تأمين التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص وبين المصدرين والمكاتب الحكومية؛
- ✓ بناء السياسات لترتيب إنتشار صادرات الدولة؛
- ✓ التعريف بالمصدرين الأتراك في الأسواق الدولية.

ثالثا – **هيئة ضمان الصادرات التركية** – (المتمثلة ببنك الصادرات والواردات التركي EXIMBANK): [2]

1 – **نشأتها وأهدافها:** وقد تم الإعلان عنها في أب 1987 والتي بدأت عملها في منتصف عام 1988 وذلك بهدف زيادة الفوائد الضرورية لنمو الصادرات كترجمة فعلية لإتجاه الدولة التركية إلى سياسة تشجيع الصادرات (export – led growth) في تحقيق التنمية الإقتصادية، وتقوم هذه الهيئة بتأمين القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل للمصدرين الأتراك، كما أنها تقوم بتأمين الضمان للمصدرين الأتراك ضد المخاطر

[1] ثناء أبازيد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 172.

[2] المرجع نفسه، ص: 173.

التجارية وغير التجارية المحتملة الحدوث. وتهدف الهيئة إلى زيادة تنافسية المصدرين الأتراك في الخارج، ومساعدتهم في خلق فرص للدخول إلى أسواق جديدة كجمهوريات غرب أسيا، الإتحاد الروسي، ودول أوروبا الشرقية وإفريقيا، بالإضافة إلى الدول المجاورة، وذلك من خلال تقديم القروض والتأمينات اللازمة للمصدرين تبعا للسوق التي تريد زيادة إنتشار الصادرات التركية فيها، وكذلك تبعا لنوع وتصنيف المنتج المصدر المراد زيادة تصديره إلى الأسواق الخارجية.

2 – **تمويلها:** تم تمويل هذه الهيئة من مصدر أساسي هو خزينة الدولة التي تقوم بمساهمات مالية في الهيئة دعم نشاطاتها، وذلك من خلال الزيادة المحققة في رأس المال وكذلك عن طريق التحويلات الخارجية الواردة للموازنة(كالإستدانة من البنوك التجارية وأسواق المال الدولية). ويبلغ رأسمال الهيئة لعام 2009 (2 مليار ليرة تركية).

3 – أعمال الهيئة:

- ✓ تأمين مصادر مالية من البنوك التجارية؛
- ✓ زيادة التركيز على المشاريع المتوسطة والصغيرة ؛
- ✓ التركيز على التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وهيئات دعم الصادرات الدولية، حيث أن تركيا هي عضو في منظمة التجارة العالمية، وأقامت إتحاد المستهلكين عام 1996 مع الإتحاد الأوروبي، وهي عضو في إتحاد بيرن عام 1994.

رابعا – **إستشارية التجارة الخارجية:** وتهدف الى رفع حصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم والتسهيلات المالية، وعلا وجه الخصوص الدعم المتعلق بالبحث والتطوير Ar–Ge، والتسويق، حيث بلغت نفقاتها في سنة 2012 ما يقارب 70 مليون اورو موزعة على 10000 مؤسسة.[1]

[1] كواش خالد، ملال أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

2.3.I دراسة الصادرات التركية: من أجل التعرف على الصادرات التركية نقوم بدراستها من خلال الجدول التالي:

جدول12: الصادرات التركية للفترة 2002-2017.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2002	2003	2004	2005
إجمالي الصادرات	**36 059 089**	**47 252 836**	**63 167 153**	**73 476 408**
السنوات	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات	**85 534 676**	**107 271 750**	**132 027 196**	**102 142 613**
السنوات	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات	**113 883 219**	**134 906 869**	**152 461 737**	**151 802 637**
السنوات	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات	**157 610 158**	**143838871**	**142 529 584**	**156 992 940**

Sources : http://www.tuik.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046. Fasıllara göre ihracat, 1996-2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات التركية من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 تتزايد بصفة مطردة من مبلغ **36 059 089 مليون دولار** في سنة 2002 لتصل في سنة 2008 نحو **132 027 19 مليون دولار** لتنخفض في سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية المتمثلة في أزمة الرهن العقاري محققة مبلغ **102 142 613 مليون دولار**، لتعود الصادرات التركية للارتفاع من جديد بتزايد مستمر من سنة 2010 الى غاية سنة 2012 من مبلغ **113 883 219 مليون دولار** ليصل الى **مبلغ 152 461 737 مليون دولار في سنة 2012**، وهذا نتيجة لعودة الاستقرار في العالم . وتسجل من جديد انخفاض نسبي بالمقارنة مع سنة 2012 وهذا نتيجة لازمة الديون السيادية ، لتعود الصادرات التركية في الإرتفاع في سنة 2014. ولكنها تنخفض في العام الموالي مسجلة قيم **143 838 871 و 142 529 584** في سنة 2015 و 2016 على التوالي نتيجة لأزمة الإنخفاض الحاد في أسعار المحروقات، لتعود للإرتفاع من جديد في سنة 2017 نتيجة للإستقرار النسبي في العالم.

وعموما نجد بأن الصادرات التركية تتأثر بالأوضاع الإقتصادية العالمية.

II. دراسة التجربة التركية في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر تجربة تركيا من بين التجارب الرائدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لما حققته من تغيرات مهمة في الإقتصاد التركي خلال فترة وجيزة.

II.1 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير إيجابي في تحقيق التنمية الإقتصادية لتركيا، ويظهر ذلك جليا من خلال تمركزها في مختلف الجوانب الإقتصادية للدولة.

II.1.1 **تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لمعرفة مدى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتطرق إلى الجدول التالي:

جدول13: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية للفترة 2011-2017.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة المؤسسات
2011	2406216	99.9
2012	2461768	99.9
2013	2291904	99.9
2014	2386921	99.9
2015	2431916	99.8
2016	2471276	99.8
2017	2672458	99.8

Sources : European commission Enterprise and Industry,SBA Fact sheet TURKEY: 2010/11- 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفترة الدراسة تتزايد بصورة مطردة ونسبية إذ أنها كانت في سنة 2011: 2406216 مؤسسة مشكلة نسبة 99.9% من إجمالي المؤسسات في الإقتصاد التركي، لتصل في سنة 2017: 2672458 مؤسسة بنسبة 99.8 من إجمالي المؤسسات.

وبصفة عامة تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات المكونة للنشاط الإقتصادي في دولة تركيا إذ أنها تشكل في معظم سنة الدراسة نسبة 99.8 أو 99.9% من إجمالي المؤسسات.

2.1.II **تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:** لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل ندرس الجدول التالي:

جدول14: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في توفير مناصب الشغل للفترة 2011-2017.

السنوات	عدد الاشخاص العاملين	نسبة المساهمة في الشغل
2011	7386510	78.0
2012	5063672	69.2
2013	6909038	77.3
2014	8177164	75.7
2015	8877243	75.5
2016	8994942	73.9
2017	9960535	73.5

Sources : European commission Enterprise and Industry, SBA Fact sheet TURKEY: 2010/11- 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل قد بلغ في سنة2011: 7386510 عامل بنسبة 78% من إجمالي عدد العمالة في تركيا، لتنخفض في سنة 2012 مسجلة 5063672 عامل بنسبة 69.2% من إجمالي العمالة، لتعود في الإرتفاع في السنوات التالية مسجلة 6909038 عامل في سنة 2013 بنسبة 77% من إجمالي العمالة في تركيا، لتزداد بصورة مطردة في السنوات التالية محققة في سنة 2017: 9960535 عامل بنسبة 73.5% من إجمالي اليد العاملة في تركيا. وبصفة عامة يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب الشغل في الإقتصاد التركي لتشكل في الغالب خلال سنوات الدراسة نسبة تفوق 75% من إجمالي اليد العاملة الموظفة في تركيا.

3.1.II **تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:** لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة نتطرق إلى الجدول التالي:

جدول15: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية قي القيمة المضافة.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	القيمة المضافة	النسبة%
2011	75	55.1
2012	76	71.8
2013	64	55.7
2014	78	52.9
2015	86	53.9

2016	93	52.8
2017	277	53.5

Sources : European commission Enterprise and Industry, SBA Fact sheet TURKEY: 2010/11- 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية تساهم في القيمة المضافة في سنة 2011 بقيمة 75 مليار دولار بنسبة 55.1%، وفي سنة 2012 بقيمة 77 مليار دولار بنسبة 71% من إجمالي القيمة المضافة، لتنخفض في سنة 2013 مسجلة قيمة 64 مليار دولار بنسبة 55.7%، لتعود في الإرتفاع في السنوات التالية لتحقق في سنة 2017 بقيمة 277610 مليار دولار بنسبة 53.5% من إجمالي القيمة المضافة.

وبصفة عامة نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية تساهم بصورة فعالة في القيمة المضافة الإجمالية، إذ أنها تساهم على الأغلب خلال سنوات الدراسة بنسب تفوق 50% من إجمالي القيمة المضافة.

4.1.II **تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:** ندرس مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات من خلال الجدول التالي:

جدول16: نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في الصادرات للفترة 2011- 2016.

السنوات	نسب المساهمة في الصادرات %
2011	59.6
2012	62.6
2013	59.2
2014	56.5
2015	55.1
2016	44.6

Sources :http://www.tuik.gov.tr/HbPrint.do?id=15881.
http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id= 21864.
http://www.tuik.gov.tr/HbPrint.do?id=18587.
www.tuik.gov.tr/PdfGetir.do?id=21795.

بلغت نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في عام 2011 ما نسبته 59.6 في المائة من الصادرات، لترتفع في عام 2012 محققة نسبة 62.6% من إجمالي الصادرات التركية ، بعد ذلك تنخفض نسب مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انخفاضا نسبيا متتاليا لتسجل في سنة 2016 نسبة 44.6% من الصادرت. وعموما يمكن القول بأن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير كبير على حجم الصادرات التركية.

III. دراسة حالة الجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2002 – 2017:

الجزائر من بين الدول التي أعطت أولوية وإهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لما حققته من قفزة نوعية وكبيرة في معظم إقتصاديات الدول، هذا الأمر دفعها نحو وضع سياسات وبرامج تساعد على النهوض بهذا القطاع الذي يعتبر المنفذ الوحيد للخروج من التبعية الريعية لقطاع المحروقات من جهة وتحقيق التنوع الإقتصادي من جهة أخرى.

1.III دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في الحياة الإقتصادية للدول، وذلك نتيجة لتمركزها في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، الأمر الذي جعلها تلعب دورا كبيرا في التنمية الإقتصادية للدول.

1.1.III تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لمعرفة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتطرق إلى الجدول التالي:

جدول17: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة: 2002 – 2017.

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التطور%
2002	261 863	6.73
2003	288 587	10.21
2004	312 959	8.45
2005	342 788	9.53
2006	376 767	9.91
2007	410 959	9.08
2008	519 526	26.42
2009	625 069	20.32
2010	619 072	5.38
2011	659 309	6.50
2012	711 832	7.97
2013	777 816	9.27
2014	852 053	9.54
2015	934 569	9.7
2016	1 022 621	9.42
2017	1 074 503	5.7

Sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°08 – N°10 – N°12 – N°14 – N°16 –N°18 – N°20 – N°22 – N°24 – N°26 – N°28 – N°30 – N°32.

تم إحتساب نسب التطور من طرف الطالب بناءا على القاعدة التالية: معدل التطور لسنة 2004 مثلا = ((عدد المؤسسات لسنة 2004 / عدد المؤسسات لسنة 2003) -1) *100.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد بصورة مطردة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2009، إذ أنه في سنة 2001 كان عدد المؤسسات 245348 مؤسسة وفي سنة 2002 وصل عددها 261863 مؤسسة بنسبة تطور 6.73% لتتزايد بصورة مستمرة إلى غاية سنة 2009 مسجلة 625069 مؤسسة بنسبة تطور 20.32% عن سنة 2008، لتنخفض في سنة 2010 وصلت نحو 619072 مؤسسة، لتعود في الارتفاع والتزايد بصورة مستمرة مجددا ابتداءا من سنة 2011 مسجلة 659309 مؤسسة بنسبة 6.50 عن سنة 2010، لتصل في سنة 2017 1074503 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة تطور 5.7% عن سنة 2016.

وعموما يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الدراسة نجد بأن عدد المؤسسات شهد تزايد ملحوظ ومستمر وهو ما يبين توجه الدولة نحو الإهتمام المتزايد نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإعتماد عليه بدرجة أكبر في الإقتصاد الجزائري ومحاولة الخروج من التبعية النفطية لقطاع المحروقات، وبالتالي تحقيق التوازن الإقتصادي.

2.1.III **تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناصب الشغل للفترة 2002-2017:** يتم التطرق أكثر إلى مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الغيرة والمتوسطة من خلال الجدول التالي:

جدول18: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في توفير مناصب العمل.

السنوات	مناصب الشغل	معدل التطور %
2002	684 342	-
2003	704 999	3.01
2004	838 504	18.93
2005	1 157 856	38.9
2006	1 252 707	8.19
2007	1 355 399	8.20
2008	1 540 209	13.64
2009	1 756 964	14.07
2010	1 625 686	-7.47
2011	1 724 197	6.06
2012	1 848 117	7.19
2013	2 001 892	8.32
2014	2 157 232	7.76

2015	2 371 020	9.91
2016	2 540 698	7.16
2017	2 655 470	4.52

Sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°05 - N°06 - N°08 - N°10- N°12 - N°14 - N°16 - N°18 - N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32.

تم إحتساب نسب التطور من طرف الطالب بناءا على القاعدة التالية: معدل التطور لسنة 2004 مثلا = ((عدد مناصب الشغل لسنة 2004 / عدد مناصب الشغل لسنة 2003) -1) *100.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر شهدت تزايدا مستمرا وملحوظ من سنة الى اخرى اذ انه كان عددها في سنة 2001 يقدر ب منصب ليصل الى 2655470 منصب عمل في سنة 2017، باستثناء الانخفاض الذي شهدته سنة 2010 ليسجل عددها 1625686 منصب عمل بانخفاض وصل 7.47% عن سنة 2009.

وعموما يمكن القول بأن الزيادة المطردة والمستمرة في توفير مناصب العمل الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاءت نتيجة الزيادة والارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه السنوات وكذا الدعم الذي تتلقاه من قبل الهيئات والهياكل الموفرة من قبل الدولة لتسهيل عمل هذه المؤسسات وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة.

3.1.III **تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:** لمعرفة أكثر لتأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة ندرس الجدول التالي:

جدول19: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القيمة المضافة للفترة: 2002 – 2016.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	القيمة المضافة
2002	1872,1
2003	2096,97
2004	2383,72
2005	2607,1
2006	3007,55
2007	3407,65
2008	3788
2009	4386,53
2010	4791,32
2011	5424,15

2012	6141,76
2013	7138,19
2014	7327,22
2015	8491
2016	9130.23

Sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°12 - N°14 - N°16 - N°18 - N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32.

من خلال الجدول يتضح لنا أن هناك زيادة مستمرة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2016 إذ سجلت في سنة 2001 قيمة 1742.8 مليار دينار لتصل إلى قيمة 9130.23 مليار دينار في سنة 2016.

4.1.III **تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي:** لمعرفة أكثر تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي ندرس الجدول التالي:

جدول20: تطور الناتج المحلي الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة: 2002 – 2016.

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي
2002	2184,1
2003	2434,8
2004	2745,4
2005	3015,5
2006	3444,11
2007	3903,63
2008	4237,92
2009	4978.82
2010	5509.21
2011	6060,8
2012	6606,404
2013	7634,43
2014	8527
2015	9237,87
2016	9943,92

Sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°05 - N°08 - N°10 - N°12 - N°14 - N°16 - N°18 - N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32.

يتبين لنا من خلال الجدول السابق بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي شهد زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة إذ أنه سجل ناتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001 قيمة 2041.7 مليار دينار ليشهد زيادة طفيفة ومستمرة طول سنوات الدراسة لتصل إلى قيمة 9943.92 مليار دينار.

5.1.III **تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:** للتطرق إلى تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول21: تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة: 2002 – 2017.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسب صادرات الم ص و م
2002	734	3.89
2003	763	3.10
2004	788	2.45
2005	907	1.97
2006	1184	2.16
2007	1332	2.21
2008	1937	2.44
2009	1066	2.35
2010	1526	2.67
2011	2062	2.80
2012	2062	2.86
2013	2014	3.09
2014	2582	04.1
2015	2063	5.95
2016	1781	6.16
2017	1899	5.46

Sources : CNIS, série 2005-2015, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, **p : 3**.
CNIS, rapport annuel 2016, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, **p : 18**.
CNIS, série 2000-2013, Evolution du balance commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation , **p : 2.**

تم إحتساب النسب من قبل الطالب بناءا على القاعدة التالية: نسبة الصادرات خارج المحروقات لسنة 2005 مثلا = (الصادرات خارج المحروقات لسنة 2005 / إجمالي الصادرات لسنة 2005)*100.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة لم تكن كبيرة إذ أنها على أقصى تقدير لم تتجاوز 6% من إجمالي الصادرات وهو ما يدل على أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تكن في المستوى المطلوب، ومن خلال الجدول يتضح بأن الصادرات سجلت في سنة 2002 قيمة 734 مليون دولار لتصل في حدود سنة 2008 لقيمة 1937 مليون دولار، لتنخفض في سنة 2009 محققة قيمة 1047 مليون دولار بنسبة 2.35% من إجمالي الصادرات الكلية، لتعود للإرتفاع المستمر والمتزايد لتصل نحو قيمة 1899 مليون دولار في سنة 2017، بنسبة 5.46% وهي قيمة ضعيفة بالمقارنة مع حجم الصادرات الكلية.

وعموما يمكن القول بأن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات غير مؤثرة وتكاد تكون منعدمة لذلك وجب مراجعة السياسات والبرامج من أجل النهوض بهذا القطاع والخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنوع الإقتصادي وكذا عدم التأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط التي تؤثر على الإقتصاد الوطني.

2.III الدروس المستفادة من التجربة التركية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نهدف من خلال إجراء هذه الدراسة إلى معرفة الفروقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا والجزائر من خلال تطورها العددي ونسبة مساهمتها في توفير مناصب العمل، وكذا نسب مساهمتها في الصادرات، وصولا إلى إستنتاج بعض الدروس من التجربة التركية في هذا المجال تساهم وتساعد على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.2.III الدراسة من حيث تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للتعرف أكثر على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر نتطرق إلى الجدول التالي:

جدول 22 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر للفترة: 2011 – 2017.

السنوات	تركيا	الجزائر
2011	2 406 216	659 309
2012	2 461 768	687 386
2013	2 291 904	747 934
2014	2 386 921	820 738
2015	2 431 916	896 811
2016	2 471 276	1 014 075
2017	2 672 458	1 074 503

Sources : European commission Enterprise and Industry,SBA Fact sheet TURKEY: 2010/11- 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017.
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique: N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32.

شكل 21: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر للفترة: 2011-2017.

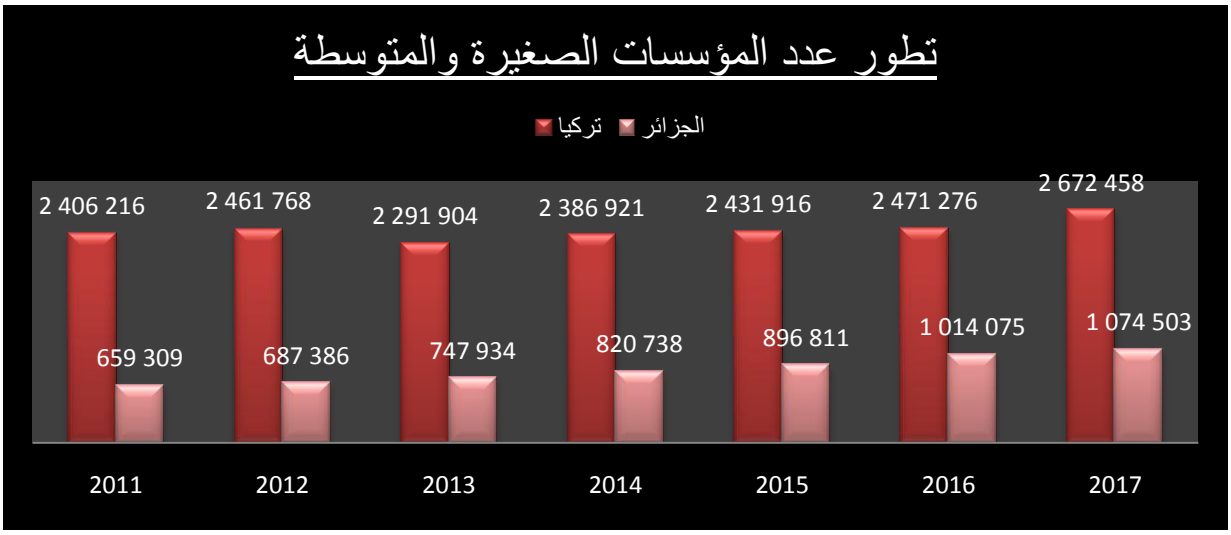

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على الجدول السابق.

يتبين لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا أكبر من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا لسنة 2011 2406216 مؤسسة بينما يبلغ عددها في الجزائر ب 659309 مؤسسة. من هنا يتضح بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يصل الى نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا في بداية سنة المقارنة، لنلاحظ التزايد النسبي والتدريجي في عدد المؤسسات في كل من تركيا والجزائر. ليصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية لسنة 2017 نحو 2672458 مؤسسة بينما وصل عددها في نفس السنة للجزائر 1074503 مؤسسة وهو العدد الذي لم يصل إلى نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

وعموما من خلال الإحصائيات المذكورة والمقارنة الموضحة في الجدول السابق يظهر التفوق الواضح لتركيا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الذي لم يصل إلى نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تركيا.

2.2.III الدراسة من حيث تطور مناصب الشغل: لمعرفة أكثر لعدد مناصب الشغل نتطرق لها أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول 23: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لكل من تركيا والجزائر للفترة: 2011 – 2017.

السنوات	تركيا	الجزائر
2011	7 386 510	1 724 197
2012	5 063 672	1 848 117
2013	6 909 038	2 001 117
2014	8 177 164	2 157 232

2015	8 877 243	2 371 020
2016	8 994 942	2 540 698
2017	9 960 535	2 655 470

Sources : European commission Enterprise and Industry,SBA Fact sheet TURKEY : 2010/11- 2012 – 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2017.
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique : N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32.

شكل 22: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل لكل من تركيا والجزائر.

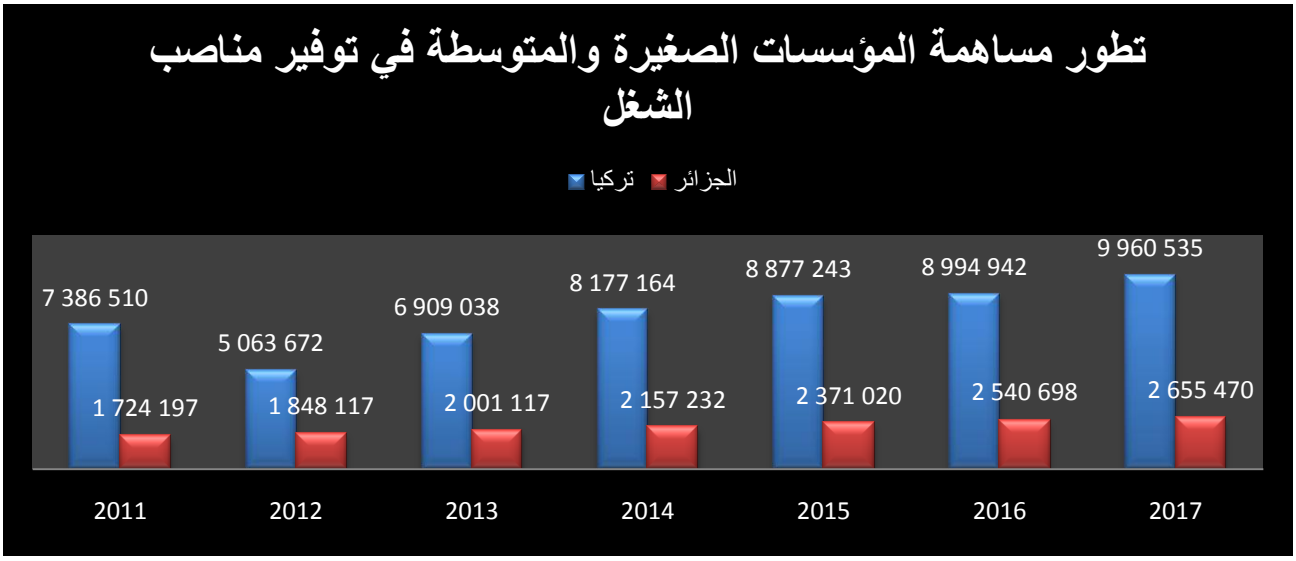

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل الذي يوضح تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر، يتبين لنا الفرق الشاسع والكبير في عدد المناصب التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر، إذ يبلغ عدد مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2011 في تركيا 7386510 منصب شغل، بينما يصل عددها في الجزائر نحو 1724197 منصب عمل، لينخفض عدد المناصب في تركيا ليصل إلى 5063672 منصب عمل في سنة 2012، وبالمقابل يرتفع في الجزائر إرتفاعا نسبيا ليصل إلى 1848117 منصب عمل، ليرتفع بعد ذلك عدد المناصب الموفرة في تركيا والجزائر إرتفاعا متزايدا ونسبيا على التوالي. إذ إرتفع عدد المناصب الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا بين سنوات 2012 إلى غاية سنة 2014 ليصل إلى 8177164 منصب عمل، بينما بقي الإرتفاع في الجزائر نسبيا ومستمرا بالتدريج محققا في سنة 2014: 2157232 منصب عمل، ليزداد عدد المناصب تزايدا مستمرا ونسبيا في تركيا والجزائر، إذ وصل عدد المناصب في سنة 2017 إلى 9960535 منصب شغل بينما وصل عددها في الجزائر نحو 2655470 منصب عمل.

وعموما يتضح لنا بأن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا يفوق عددها في الجزائر بحوالي ثلاثة أضعاف.

3.2.III **الدراسة من حيث نسب الصادرات:** لمعرفة نسب الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا والجزائر نتطرق إليه أكثر من خلال الجدول التالي:

جدول 24: نسب صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة: 2011 – 2017.

السنوات	تركيا	الجزائر
2011	59.6	2.93
2012	62.6	2.96
2013	59.2	3.28
2014	56.5	4.46
2015	55.1	5.46
2016	44.6	6.16
2017	–	5.46

Sources : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique : N°20 - N°22 - N°24 - N°26 - N°28 - N°30 - N°32.
http://www.tuik.gov.tr/HbPrint.do?id=15881.
http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id= 21864.
http://www.tuik.gov.tr/HbPrint.do?id=18587.
www.tuik.gov.tr/PdfGetir.do?id=21795.

شكل 23: نسب صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر.

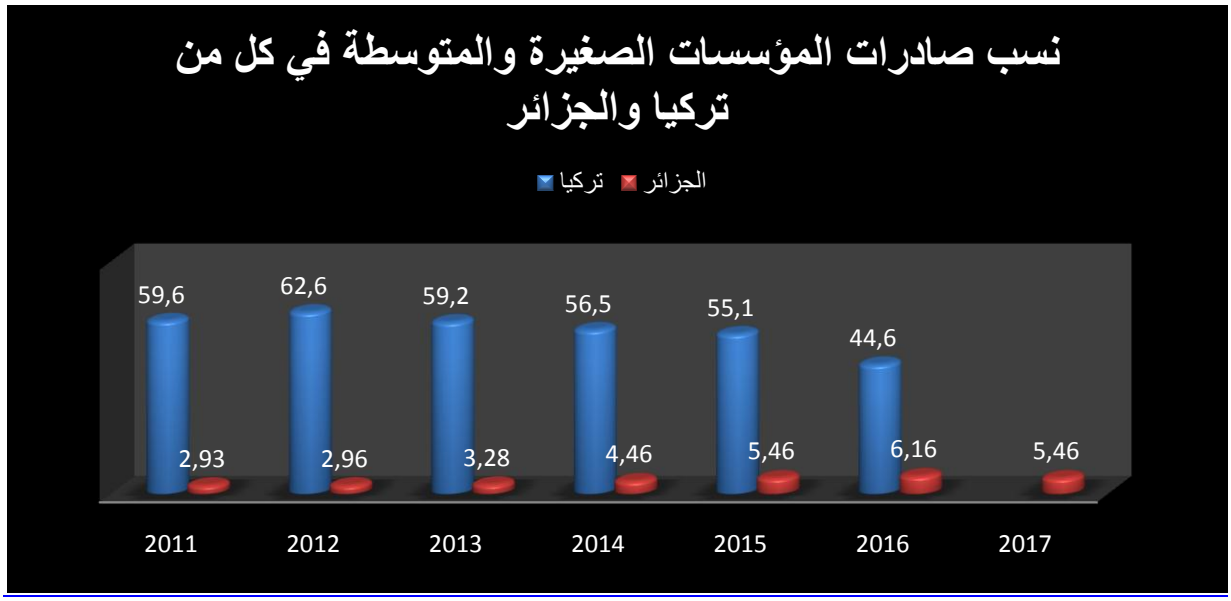

المصدر: من إعداد الطالب إستنادا إلى الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابق يتضح لنا التفوق الواضح لصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتركيا بالمقارنة مع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إذ بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا لسنة 2011 نسبة 59.6% بينما بلغت في الجزائر نسبة 2.80% وهي نسبة ضعيفة جدا

بالمقارنة مع حجم الصادرات الكلية للجزائر. لترتفع الصادرات في تركيا لسنة 2012 بنسبة 62.6% بينما وصلت في الجزائر 2.86%. لتبلغ نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا لسنة 2016 نسبة 44.6% بينما وصلت في الجزائر الى نسبة 5.46% في سنة 2017.

وعموما يظهر التفوق الشاسع والكبير لمساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا بالمقارنة مع مساهمة صادرات هاته المؤسسات في الجزائر التي يبقى محدودا وضعيفا جدا، إذ تبين لنا من خلال الجدول السابق أن أعلى نسبة مساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من تركيا والجزائر وصل الى نسبة (62.6%، 6.16% على التوالي) وهو ما يبين الفرق الشاسع والواضح عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من حجم الصادرات التركية عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لذلك وجب على الجزائر مراجعة سياساتها وبرامجها المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيهها نحو هذا القطاع من أجل أن يساهم بشكل كبير وفعال في ترقية الصادرات والخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنوع الإقتصادي.

ومن خلال دراستنا لتجربة تركيا في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خرجنا بمجموعة من النقاط التي يمكن الإستفادة منها في الجزائر من أجل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعله الركيزة التي من خلالها يمكن للجزائر الخروج من تبعيتها المطلقة لقطاع المحروقات وتحقيق التنوع الإقتصادي، وأن يساهم بشكل كبير وفعال في مختلف جوانب التنمية الإقتصادية عموما وترقية الصادرات خصوصا. ومن أبرز النقاط مايلي:

أولا – **الدروس المستفادة من التجربة التركية للهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

1 – تركيز هيئات تركيا على تطوير التجارة الإلكترونية والحث على استخدامها بكثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2 – تقديم كل أشكال الدعم من الدعم التكنولوجي والمالي والتكويني والإستشاري وصولا إلى تقديم الدعم في البحث عن الأسواق... الخ.

3 – تركيز الإهتمام على التطور التكنولوجي والبحث العلمي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ساعد تركيا على تحسين جودة ونوعية منتجاتها الوطنية بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية.

4 – تعمل الهيئات التركية على توفير أسواق خارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تسهيل دخول منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

5 – دمج الجامعات مع المؤسسات الإقتصادية عن طريق إنشاء برامج للأبحاث الصناعية، وهذا ما ساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبداع والإبتكار في المنتجات.

6 – تركيز الهيئات التركية على المعاهد والأبحاث الإقتصادية مما ساعدها على مواكبة التطورات العالمية.

7 – تقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بالتصدير مع إعطائهم مهلة لإعادة التمويل

تصل إلى 6 أشهر.

8 – منح قروض مصغرة خصوصا للصناعات المصغرة والتقليدية.

ثانيا – **الدروس المستفادة من مؤسسات دعم الصادرات التركية تتمثل فيما يلي:**

9 – التحديد الدقيق للمهام المخولة لكل هيئة مع تحقيق التنسيق والتكامل في المهام بين الهيئات التركية.

10 – الإهتمام والتركيز على فكرة البحث والتطوير لدى الهيئات التركية المهتمة بترقية الصادرات وهذا ما ساعد على توفير المعلومات الحصرية والجديدة والمبتكرة، إضافة إلى طرح أفكار جديدة للمنتجات التي تكون ذات جودة عالية ونوعية ممتازة تساعدها على إقتحام الأسواق الخارجية .

11 – التركيز على الدعاية والإشهار الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في الترويج لمنتجاتها، إضافة إلى توفير دورات تكوينية وتوقيع خبرات مع مؤسسات كبرى عالمية لخلق منافسة في السوق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومن جهة أخرى المساعدة في الترويج للمنتج المحلي في الخارج.

الفصل الثالث: التجربة التركية كنموذج لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلاصة الفصل.

إن تجربة تركيا من بين التجارب الرائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظرا لما حققته من قفزة نوعية وكبيرة في الإقتصاد التركي، إذ أنه من خلال ما تطرقنا إليه في الدراسة التطبيقية نجد بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية تساهم مساهمة كبيرة في مختلف جوانب التنمية الإقتصادية بصفة عامة وفي ترقية الصادرات بصفة خاصة، وذلك بفضل السياسات والبرامج المنتهجة من قبل الحكومة التركية لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات الإقتصادية على عكس الجزائر وبالرغم من السياسات والبرامج المنتهجة من الحكومة الجزائرية وذلك سعيا منها لإعطاء دور أكبر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الإقتصادية للدولة إلا أنه من خلال دراستنا التطبيقية يظهر لنا جليا مدى ضعف تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف جوانب التنمية الإقتصادية عموما والصادرات خصوصا إذ تأثيرها كان هامشيا ويكاد يكون منعدما في الإقتصاد الجزائري، وهو ما يثبت فشل السياسات والبرامج الحكومية المنتهجة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخروج من التبعية النفطية لقطاع المحروقات الذي جعل الإقتصاد الوطني عرضة للتقلبات في أسعار النفط.

من خلال الدراسة التي أجريت بين تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا والجزائر ظهرت لنا فروقات كبيرة بين ما تساهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا على عكس الجزائر التي نجد أن أرقامها لا تستطيع المنافسة ولا حتى المقارنة، لذلك وجب على السلطات الجزائرية أخذ بالتجارب الدولية في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الإستفادة منها خصوصا التجربة التركية لأن تركيا إقتصادها كان مثل الإقتصاد الجزائري أو أكثر منذ عشريتين فقط وهاهو اليوم أصبح من بين أكثر إقتصاديات العالم نموا.

وعموما يمكن القول بأن التجربة التركية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت نجاحات كبيرة وتأثيرات فعالة في الإقتصاد التركي جعلها تكون من بين التجارب الرائدة في هذا المجال وجب على الجزائر الإستفادة منها ومحاولة تفعيلها على مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة لكي تساعد الإقتصاد الوطني على النهوض بتحقيق التنوع الإقتصادي من جهة، ورفع من صادراتها خارج المحروقات من جهة أخرى.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة تجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول بصفة عامة، ورفع صادرتها بصفة خاصة وذلك نظرا لما تتميز به من صفات عن غيرها من المؤسسات تؤهلها لتأدية هاته الأدوار بصورة عادية.

تناولت هاته الدراسة موضوع مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية، وقد توصلنا من خلال ثلاث فصول إلى عدة نتائج سمحت بتقديم بعض التوصيات نوردها ضمن هذه الخاتمة، وذلك بعد إستعراض ملخص للبحث في شكل نقاط والقيام باختبار مدى صحة الفرضيات المحددة في المقدمة العامة وتقديم أهم النتائج المتفرعة عنها. ويمكن تلخيص أهم ماتم إستنتاجه من خلال هذه الدراسة على النحو التالي:

1 – توجد صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع إلى إختلاف درجات النمو الإقتصادي، وإختلاف النشاط الإقتصادي، وإختلاف فروع النشاط الإقتصادي، ويستند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة من المعايير الكمية والنوعية منها عدد العمال، ورأس المال المستثمر، والملكية. وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص عدة تميزها عن غيرها أهمها: سهولة التأسيس والإستقلالية في الإدارة.

2 – تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنيفات عدة أهمها: حسب طبيعة النشاط، على أساس تنظيم العمل، على أساس التوجه، وتتجلى أهمية هاته المؤسسات وفق الكثير من وجهات النظر من أهمها: الإقتصاد القومي، أصحاب المشروعات، جهات التمويل، كما أن الهيكل التنظيمي لهذا النوع من المؤسسات يمتاز بالبساطة وعدم التعقيد الأمر الذي يسهل من ممارسة نشاطها والتواجد في مختلف أوجه الحياة الإقتصادية للدولة، هذا وتعاني هاته المؤسسات من مشاكل عديدة تعيق وتحد من نشاطها منها: تحديات تمويلية، والتحديات المتعلقة بالموارد البشرية، والتحديات الخاصة بالموارد الأولية، وتحديات تسويقية، وكذلك من صعوبة شراء التوكيلات التجارية، وأخيرا العولمة كتحدي إقتصادي دولي.

3 – يشتمل التصدير على بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية، ولقد ظهر إهتمام الفكر الإقتصادي بالتصدير من خلال الفكر التجاري والفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي والفكر الحديث، وهذا نظرا لأهميته من خلال قدرته على خلق فرص عمل جدية، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب للإستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق معدلات نمو مطردة، كما أنه يحقق مجموعة من الأهداف منها ماهو مرتبط بالإستراتيجية التجارية وماهو مرتبط بالجانب المالي ومنها مايتعلق بشروط الإنتاج، ويواجه التصدير مشكلات تساهم في التقليل من فعاليته منها مايعيق المصدرين داخليا في الدولة المصدرة ومشكلات تواجه المصدرين في الأسواق الخارجية.

4 – عرفت الجزائر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق قانونين أولهما في عام 2001 والآخر في عام 2017، ولقد مر واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى(1963-1982)، المرحلة الثانية(1983-1988)، المرحلة الثالثة إنطلاقا من سنة 1988،إلا أن هاته المؤسسات تواجه صعوبات تحد من نشاطها منها: المشاكل التنظيمية والإدارية، المشكلات التمويلية، مشكل التدفق الفوضوي للسلع المستوردة، مشاكل مرتبطة بالعقار الصناعي، مشاكل تسويقية.

5 – من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت الدولة بخلق وإنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المختصة من أهمها: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وكالة ترقية ودعم الإستثمار والوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار، صندوق ضمان القروض، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، لجان دعم وترقية الإستثمارات المحلية ووكالة التنمية الإجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

6 – وفرت الجزائر جملة من الإجراءات وهذا سعيا منها لترقية الصادرات منها: التسهيلات المالية، التحفيزات الجبائية، الإجراءات الجمركية، منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير، تأمين وضمان الصادرات، تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة، كما وأنها قامت أيضا بتوفير هيئات دعم تساعد على الرفع من الصادرات منها: وزارة التجارة، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الصندوق الخاص لترقية الصادرات، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.

7 – تعتبر تجربة تركيا في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين التجارب الرائدة إذ تشكل حوالي 99.5%من المؤسسات في قطاع التصنيع، ويستند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا إلى قانون 2006 الذي يوضح معياري العمالة ورقم الأعمال أو مجموع حصيلة الميزانية السنوية المعتمدة، ولقد أنشأت تركيا هيكلا أساسيا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستهدف أساسا قطاع التصنيع ويضم: وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا، منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة التركية لتنمية التكنولوجيا، مجلس البحوث العلمية والتكنولوجية لتركيا، بنك هالك وصندوق ضمان الإئتمان،كما وفرت مؤسسات تدعم الصادرات التركية وتتمثل في: مركز ترويج الصادرات التركية، إتحاد المصدرين الاتراك، هيئة ضمان الصادرات التركية، إستشارية التجارة الخارجية.

أولا – **نتائج إختبار الفرضيات:**

إنطلاقا من الفرضيات المقترحة في بداية هذا الموضوع، ظهرت نتائج إختبارها على النحو التالي:

❖ بالنسبة للفرضية الرئيسية، والتي نصها كالآتي: " **يتم تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الصادرات عن طريق مختلف الإجراءات والبرامج والسياسات الموجهة لهذا القطاع** " . أظهرت النتائج أن الفرضية صحيحة. من خلال أنه كلما إعتمدت الدولة ووضعت برامج وسياسات تسهر على تطبيقها هيئات تسعى إلى توفير أسواق خارجية وتقديم تسهيلات من أجل التشجيع على التصدير كلما كانت نسبة مساهمة هاته المؤسسات في الصادرات كبيرة ومتزايدة وهو ما ظهر جليا من خلال دراسة للتجربة التركية.

❖ بالنسبة للفرضية الأولى، والتي نصها كالآتي: " **تسعى الدول نحو الإعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا نظرا للخصائص التي ينفرد بها عن باقي القطاعات الأخرى** " . أظهرت النتائج صحة الفرضية. وذلك لما تتميز به هاته المؤسسات من سهولة للتأسيس وكذلك إستقلالية في الإدارة إضافة إلى السهولة والبساطة في التنظيم وكذلك إعتبارها مركز للتدريب الذاتي وتوفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد، وفترة قصيرة لإسترداد رأس مال المشروع، وكذلك لها السرعة والقدرة على الإنتشار في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية كل هذه المميزات أعطت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أسبقية عن المؤسسات الإقتصادية الأخرى، وهو مازاد من توجه الدول نحو الإعتماد عليها وجعلها ركيزة أساسية للإقتصاد.

❖ بالنسبة للفرضية الثانية، والتي نصها كالآتي: " **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور إيجابي في ترقية الصادرات** ". أظهرت النتائج أن الفرضية تكون صحيحة في الدول التي خطت خطوات كبيرة وعملاقة في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن خلال دراستنا لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في رفع الصادرات نجد أن لها دور إيجابي وكبير في الرفع من حجم الصادرات الكلية، بينما على النقيض تماما عندما يتعلق الأمر بدول متخلفة أو نامية فمن خلال دراستنا للصادرات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد بأن مساهمتها في الصادرات تكون هامشية وتكاد تكون منعدمة بالمقارنة مع حجم الصادرات الكلية. إذ من خلال دراستنا لنسب صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتركيا وجدنا بأنه في أقصى الحالات بالنسبة للجزائر لم تتجاوز 6% من إجمالي الصادرات، بينما في تركيا في أدنى حالاتها لم تنزل من نسبة 46% من إجمالي الصادرات، وعليه نعتبر الفرضية صحيحة في الدول التي تعتبر رائدة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاطئة في الدول التي لم تصل بعد إلى مراحل متقدمة من الإعتماد على هذا القطاع.

❖ الفرضية الثالثة: والتي نصها كالآتي: " **يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مزيد من العناية والدعم لتحقيق الزيادة في الصادرات خارج المحروقات** ". أثبتت النتائج صحة الفرضية. إذ أنه من خلال دراستنا لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات وجدنا بأن النسب المسجلة خلال سنوات الدراسة في أقصى حالاتها لم تتجاوز 6% بالمقارنة مع حجم الصادرات الكلية، وهو ما يثبت ضعف الصادرات خارج المحروقات لذلك وجب مراجعة السياسات والبرامج الموجهة لهذا القطاع من أجل توجيه هذا القطاع نحو التصدير بشكل أكبر والخروج التدريجي من التبعية الكلية لقطاع المحروقات.

❖ **الفرضية الرابعة:** والتي نصها كالآتي: " **تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الصادرات التركية عن طريق غزو الأسواق العالمية بتصدير كمية كبيرة من المواد المصنعة لديها والتقليل من حجم الإستيراد**". أثبتت النتائج صحة الفرضية. وذلك من خلال قيام مؤسسات دعم الصادرات التركية بالبحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات التركية مع تقديم الدعم للمنتوج المراد الإكثار من تصديره إلى تلك الأسواق، وهو ما يساهم في زيادة تصدير ذلك المنتوج وإرتفاع الطلب عليه من طرف تلك الأسواق نتيجة قيام هاته المؤسسات بتشجيع البحث والتطوير لتحسين جودة هاته المنتوجات بما يتلاءم مع المنتوج العالمي مما

يؤدي إلى إكتساب المنتوج التركي للجودة والمصداقية لدى الأسواق المستوردة وبالتالي زيادة الطلب عليه ورفع الصادرات التركية.

❖ **الفرضية الخامسة:** والتي نصها كالآتي: " **يمكن إسقاط التجربة التركية على الحالة الجزائرية عن طريق معرفة الآليات التي ساعدت على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا ومقارنتها بالآليات الموظفة في الجزائر ومحاولة الاستفادة منها** " . أثبتت النتائج صحة الفرضية. إذ أنه من خلال دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا وجدنا بأن الحكومة التركية سخرت مؤسسات دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا وفرت نظام دعم للصادرات التركية، كذلك الجزائر وفرت هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضعت مؤسسات لدعم الصادرات. إلا أن تركيز المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا هيئات دعم للصادرات في تركيا على تشجيع البحث العلمي وإستخدام التكنولوجيا بكثرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا الصناعية منها وتركيز هيئات دعم الصادرات على توفير أسواق خارجية لتصريف المنتجات إضافة إلى دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في منافسة وإكتساب للخبرات مع مؤسسات أجنبية أعطت نتائجها على التطور الكبير للصادرات التركية وخصوصا نسب مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير والتي تعتبر مقبولة إلى حد كبير، بينما على النقيض تماما في الجزائر التي ركزت مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة على الإنتاج على المستوى المحلي بآليات غاب عنها البحث والتطوير والإبتكار، لذا يجب على الجزائر مراجعة سياساتها وبرامجها الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع محاولة توظيف والإستفادة من الآليات المنتهجة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثانيا – **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كما يلي:

1 – تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات منها سهولة التأسيس والإستقلالية في الإدارة.

2 – يمتاز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وعدم التعقيد بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى.

3 – تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل تعيق وتحد من نشاطها منها تحديات تمويلية، تحديات متعلقة بالموارد البشرية، تحديات خاصة بالموارد الأولية، تحديات تسويقية، صعوبة شراء التوكيلات التجارية، العولمة كتحدي إقتصادي دولي.

4 – يشتمل التصدير على بيع مختلف السلع المنظورة وغير المنظورة من الأسواق الوطنية إلى الأسواق الخارجية.

5 – قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهيئات الحكومية والمؤسسات المختصة من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمها: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

6 – أنشأت تركيا هيكلا أساسيا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستهدف أساسا قطاع التصنيع من أهمها: منظمة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7 – إرتكزت تركيا في دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث العلمي والتطور التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في التصنيع.

ثالثا – **التوصيات والاقتراحات:**

في الختام نريد أن نشير إلى بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكن ان تساهم في تنمية الصادرات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحداث تغيير على الإقتصاد الوطني من إقتصادي ريعي يعتمد على قطاع المحروقات إلى إقتصاد متنوع في موارده و مداخيله، وقصد تحقيق التوجه الفعلي والحقيقي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب العمل على مايلي:

1 – التحديد الدقيق للمهام المخولة لهيئات الدعم مع الحرص على تحقيق التكامل والترابط في المهام.

2 – إدراج الإهتمام بالتطور التكنولوجي والبحث العلمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما قد يساعد على تحسين جودة وقيمة المنتجات الوطنية بالمقارنة مع المنتجات الأجنبية.

3 – وضع هيئات توفر أسواق خارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الولوج إلى الأسواق العالمية.

4 – الحث على دمج الجامعات مع المؤسسات الإقتصادية وهذا من خلال دراسة لكل البحوث الأكاديمية المنجزة منها ومحاولة الإستفادة منها في المؤسسات.إضافة إلى إعطاء أهمية أكبر للمعاهد والأبحاث الإقتصادية.

5 – خلق المنافسة في السوق الوطنية مع تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6 – تشجيع الدخول في شراكات مع مؤسسات أجنبية لاكتساب الخبرة والاستفادة من النوعية والجودة في المنتجات.

7 – البحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات الفائضة مع تقديم الدعم والتشجيع على التصدير.

8 – محاربة كل أشكال الفساد الإداري من الرشوة والمحسوبية وسوء إستغلال الوظيفة بإجراءات صارمة وردعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

أولا – الكتب:

1 – حسين محمد سمحان، أحمد عارف العساف، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين التمويل الإسلامي والتقليدي**. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2015.

2 – خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة**. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2013.

3 – خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**. ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

4 – رواء زكي يونس الطويل، **الإقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010.

5 – صلاح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر**. دار الكتاب الحديث، القاهرة، الكويت، الجزائر، 2013.

6 – مالكوم شاوف، ترجمة طارق عبد الباري، أامل محي الدين وآخرون، مراجعة طارق عبد الباري، **إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تبدل ادوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة** ، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2006.

7 – محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطارها النظري والتطبيقي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2017.

8 – محمد زاهد جلول، **التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسات بيروت، لبنان، 2013.

9 – نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع " مجد "، بيروت، لبنان، 2006.

ثانيا – الرسائل والأطروحات:

10 – بن طيرش عطاء الله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2016–2017.

11 – حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل**

التطورات الدولية الراهنة. دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2012–2013.

12 – خامد مصطفى، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها دراسة حالة المنتجات الزراعية للفترة (2011–2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015– 2016.

13 – سابق نسيمة، **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي**، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه lmd، قسم العلوم الإقتصادية، إقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2015– 2016.

14 – شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2007– 2008.

15 – عبد اللاوي محمد إبراهيم، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الإقتصاد المحمي إلى إقتصاد السوق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، الجزائر، 2013– 2014.

16 – غزيباون علي، **أساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الإقتصادية العالمية**. دراسة حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، شعبة علوم التسيير، تسيير المنظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014– 2015.

17 – فارس طارق، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017– 2018.

18 – قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.– دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات – "فينالياب"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011–2012.

19 – مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011–2012.

20 – مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس– سطيف، 2010–2011.

21 – ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الإقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن

متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013-2014.

22 - هالم سليمة، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة تقييمية للفترة 2004-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، إقتصاديات وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

ثالثا - الملتقيات والمداخلات والتقارير:

23 - أبو بكر بوسالم، عطاء الله بن طيرش، **دراسة واقع وآفاق تنافسية صادرات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خارج المحروقات**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، سبتمبر 2018.

24 - أبو بكر بوسالم، وآخرون، **تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي ، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

25 - أحلام منصور، أسيا بن عمر، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووسائل دعمها**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي - يومي 06 و 07 ديسمبر 2017.

26 - **إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، مركز تنمية القطاع الخاص، اسطنبول، بورصة إسطنبول، الطبعة العربية 2007.

27 - بن العارية حسين، صديقي أحمد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية البديلة لتنمية وتنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**. الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد الخامس، تاريخ القبول: 2018/6/24.

28 - بن مسعود ادم، **الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية خلال الفترة 2011-2012**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني.

29 - ثناء أبازيد، وآخرون، **دراسة تحليلية لتجربة مؤسسات دعم الصادرات التركية وإمكانية الإستفادة منها في التجربة السورية** ، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(33)، العدد(4)، 2011.

30 - رزاز رتيبة، بن عمروش فائزة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم الاقتصاد الوطني**. ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

31 - سعيج عبد الحكيم، محصر مريم، **مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**.

ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمه لحضر– الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر 2017.

32 – سليمان بوفاسة، موسى سعداوي، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة دراسة عن ولاية المدية** . مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، العدد 31 – 2015.

33 – سليمة طبابيبة، وردة سعيدي، **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع واشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، اكتوبر 2014.

34 – الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، سنة 2011.

35 – عبد الحق بوقفة، وآخرون، **الرؤية التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز الجبائية المقدمة لها**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 03، 2017.

36 – عثمان مباركة، بجقينة مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –واقع وتحديات**. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي– 35 (02).

37 – العلواني عديلة، وآخرون، مداخلة حول: **دور تحفيز الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر** . ملتقى وطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر 2017.

38 – غرداين حسام، وآخرون، **اليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة "جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد3 ديسمبر 2017.

39 – قتال عبد العزيز، عزايزية سارة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – واقع وتحديات**. الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي– يومي 06 و 07 ديسمبر 2017.

40 – قرين ربيع، عكون شراف، **إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين إتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر**. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة ميلة، العدد الخامس، جوان 2017.

41 – كواش خالد، ملال أم الخير، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة " دراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية"، محبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 05 (العدد01)، 2016.

42 – منير لحواج، **أليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة " الهند، اليابان والجزائر**، دراسات مجلة علمية محكمة، جامعة الأغواط، العدد الاقتصادي رقم 20– مايو 2013.

43 – نبيل سوبره، **التعاون العربي التركي في تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "بين الواقع والمرتجي**، الحوار المصرفي العربي – التركي (في دورته الثالثة)، أهمية الشراكة العربية التركية في ضوء المصالح الإقتصادية المشتركة، فندق إسطنبول الجمعة في 14 اذار 2014، يومي13– 14 اذار 2014.

44 – نور الدين جوادي، مميش سلمى، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر. دراسة تحليلية(2007–2015)**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (02) العدد (02)، ديسمبر 2018.

45 – وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)**. مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 2002/01.

46 – وليد بولغب، **التجربة الجزائرية في انشاء، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**. مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الثاني عشر.

رابعا – المراسيم والقوانين والتشريعات:

47 – الجريدة الرسمية، **المادة 19، 20، الأمر رقم 03–04**، المؤرخ في: 20 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 20 يوليو 2003 والمتضمن ترقية الصادرات، العدد 43.

خامسا – المواقع الإلكترونية:

48 – www.andi.dz/index.php /ar/statistique/ bilan–du–commerce–extérieur ، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.